



المأزق العربي الراهن

هل إلى خلاص من سبيل؟

الدكتور أسامة عبد الرحمن

المأزق العربي الراهن

هل إلى خلاص من سبيل ؟



مركز دراسات الوحدة العربية

المأزق العربي الراهن

هل إلى خلاص من سبيل؟

الدكتور أسامة عبد الرحمن

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الرحمن، أسامة

المأزق العربي الراهن: هل إلى خلاص من سبيل؟/ أسامة عبد الرحمن.

٩٩ ص.

١. البلدان العربية ـ الوضع الإجتماعي. ٢. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٣. البلدان العربية ـ الوضع الإقتصادي. أ. العنوان.

320.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ ابريل ١٩٩٩

المحتويات

مقدمة

يكاد الأمر يبدو مستحيلاً، ولكن الاعتراف به واقعاً ومحاولة اختراقه أمران لا بد منهما، وإلا كان البديل الرضوخ للواقع بكل أبعاد تخلفه، ومزيداً من التقهقر والتردي والقعود في النفق المظلم. صحيح أن الواقع العربي في نفق منذ أمد، وتزداد حلكة النفق وتزداد وطأة ظلامه وظلاماته. فالآمال والشعارات والتطلعات بدت سراباً وهوت وتلاشى بريقها. والأنظمة التي رفعت هذه الشعارات أو روجت لها بدا أكثرها وكأنه يدحضها فعلاً ويناقضها عمداً وينقضها ممارسةً. والأنظمة تتخذ من الشعارات مطية لترسيخ تسلطها وأذرعة قمعها، وهي تطلب من المواطن المسلوب الإرادة أن يقبل التضحية بذلك في سبيل استقرارها واستمرارها، لأنها هي القادرة على مواجهة التحديات الخارجية التي يجب أن ينصرف إليها الجهد والفكر، وهي القادرة على تحقيق التنمية بما تبشّر به من رخاء ينعم به المواطن، وهي الأقدر من غيرها على تحقيق التطلعات والآمال. والمثقفون عوضاً من أن يكونوا دعاة حق وإصلاح يُعرض أكثرهم عن هذا الدور الذي من دونه تنتفي مهمة المثقف سعياً وراء عرض المال أو الجاه أو الموقع، ويجعلون أنفسهم مطية للأنظمة وبوقاً إعلامياً ومنظراً لمشروعية ممارساتها التعسفية. والمواطن يتحمل وطأة النظام ووطأة مثقفي النظام، ويكاد يشعر أنه في نفق لن يخرج منه أبداً، كما يشعر بعجز وقصور في قدرته على مواجهة الواقع أو محاولة تلمس أسباب التغيير.

وهذه ليست دراسة وإنما خلاصة تلامس الخطوط العريضة للأوضاع العربية والعقبات الكأداء التي تكاد تبدو سدوداً منيعة أمام النفاذ إلى العصر، ومدى إمكانية إحداث ثقب على الأقل أو ثقوب أو فتحة في النفق الذي يبدو مسدوداً، وهي تخاطب الجيل العربي الصاعد.

بداية النفق

لعل الإحباط الذي جثم على الساحة العربية كبير، والصور في كل الاتجاهات تبدو قاتمة أو انها تتجاوز حدود القتامة، وبلغ اليأس بالإنسان العربي إلى الحد الذي أصبح فيه أمراً مألوفاً. أما الشاب العربي فهو إلى حد كبير لم يدخل في حلقة التفاؤل المفرط أو «الأوهام» في الستينيات، ولم يعاصر حركات التحرر والاستقلال وما واكبها من شعارات خلقت زخماً عظيماً من المشاعر التي صورت التحرر والاستقلال هدفين مصيريين، وشحذت الكثير من الهمم والعزائم في سبيلهما، وحققت في أكثر الأحيان ما تصبو إليه من جلاء المستعمر عن أوطانها ومن استلام أبنائها سدة القيادة. ومع أن ما تحقق على صعيد النضال ضد المستعمر هو جهد سوف يذكر لهذا الجيل في مواقع متعددة على ساحة الوطن العربي، فإن التحرر والاستقلال هما أكبر من مجرد جلاء المستعمر، ويتطلبان جهداً متواصلاً وعملاً استراتيجياً متكافئاً مع التحديات.

وربما انغمست القيادات «الوطنية» في محاولة الاستفادة من زخم المشاعر، ولكن المشاعر لا تكفي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها قابلة للنضوب إن لم تجد تحقيقاً لما تعلقت به من آمال. وبدلاً من أن تكون جذوة متقدة فهي قابلة إلى أن تتحول إلى رماد بسرعة متى وجدت أن ما علقت عليه آمالها سراب.. لا يروي غليلاً. ومن الإنصاف التأكيد على أن بعض القيادات الوطنية كان جاداً في توجهه، وربما كان له إدراكه للتحديات، إلا أنه لم يكن هناك جهد متكافئ في وضع استراتيجيا متكافئة مع التحديات، ولذلك كان من اليسير حصارها وإطباق الخناق عليها، وجرها من نكسة إلى نكسة. وفي الوقت نفسه فإن الإنصاف يقتضي التأكيد على أن هذه القيادات التي كانت جادة وجدت نفسها في وضع مهترئ داخلياً من حيث البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري. وبالطبع فإن أي واحدة منها تحتاج إلى جهد إصلاحي جذري.

وبديهي أنه من دون البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفعال والقوي لن يكون في إمكان أي قيادة مهما كان جهدها جاداً ومخلصاً، تحقيق الرقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الإداري، ناهيك أن هذه القيادات لم يكن لديها رؤية شاملة وإدراك متكامل، يمكن من رسم استراتيجيا لتحقيق أسس البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري. وعلاوة على ذلك كله فإن ما استحوذ على اهتمام هذه القيادات لا يصب بالضرورة في تحقيق الغايات وفق أولويات الرقي بكل أبعاده. وقد تضافرت ظروف رسخت انغماسها في محاولة تصفية جيوب الإقطاع أو حتى أصحاب الرأي المختلف أو المعارض بدعوى أن المرحلة تستحق تضافر الجهود في سبيل الغايات الوطنية، ولو أدى ذلك إلى التضحية بقدر من الحريات الأساسية أو تأجيل مسألة الرقي السياسي، بمعنى المشاركة الفعالة الواعية في صنع استقرار لمرحلة لاحقة تكون فيها هذه الأقطار قد تجاوزت مرحلة ترسيخ الاستقرار، وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ويقتضي الإنصاف التأكيد على أنه تحقق في بعض الأقطار قدر من الإنصاف الاجتماعي، وربما الاقتصادي، للطبقات الكادحة والمحرومة، وإن لم ينتشلها تماماً من وهدة الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وإن قبلت بالحرمان السياسي. أما الأنظمة التقليدية فقد مكن النفط بعضها من تحقيق قدر من الرفاه المعيشي النسبي، وما حظي به بعضها الآخر، وهي وإن حظي قسم منها بالرفاه المعيشي النسبي وتجاوز الحرمان الاقتصادي فإنه ما زال تحت وطأة الحرمان المدني والسياسي إلى حد كبير.

الجيل الصاعد

ربما عاصر الجيل الحالي ثورة التطلعات والآمال والطموحات، وربما عاصر أيضاً حركات النضال في سبيل الاستقلال والتحرر وتأكيد الهوية للأمة ومكانتها الحضارية في زخم حركات تحرر واستقلال شهدتها معظم الدول المتخلفة ضد الاستعمار والاستغلال. وعلى قدر ما كانت الآمال والتطلعات والطموحات كبيرة كانت الصدمات كبيرة في خضم الإخفاقات والنكسات والهزائم التي حاقت بالأمة. وقد خلف ذلك إحباطاً كبيراً بلغ درجة اليأس في أحيان كثيرة، وأدى إلى الاعتزال والانزواء، وفي أحيان أخرى إلى النكوص والارتداد. وبين هذين فريق ما زال يحاول التعلق بالآمال والتطلعات والطموحات، ولكن في أطر تأخذ الواقع، بكل نكوصه وارتداده، في الحسبان، ولا تغفل نقد الذات فيما حاق بالأمة من إخفاقات ونكسات وهزائم.

ومن المعروف أن الساحة غلب عليها النكوص والارتداد، أو التواري والانزواء، وانعدام الثقة في قدرات الأمة وإمكاناتها. ولعل الجيل الصاعد قد وُجد في خضم هذا النكوص والارتداد وفي غمرة إثارات النقمة على رواد حركات التحرير والاستقلال والثأر منهم، وإلقاء تبعة كل الإخفاقات والنكسات والهزائم عليهم وحدهم، وإعفاء الآخرين من أي تبعة مع أنهم شركاء في المسؤولية، ولم يقوموا بجهد في سبيل تحقيق أي انتصار، بل ان منهم من كان متخذاً نهجاً معادياً لنهج التحرر والاستقلال، وإن أبدى خلاف ما أخفى واعتبر نفسه منتصراً أو من المنتصرين جراء سقوط الآمال والطموحات والتطلعات الكبيرة طالما أنها ألحقت الأذى بخصومهم السياسيين، ونسوا أنهم جزء من الأذى وأن الأذى أصاب الأمة في صميمها، ولم يصب رواد حركات التحرر والاستقلال وحدهم. ولا يعني ذلك أن رواد نهج التحرر والاستقلال لم يرتكبوا أخطاء أو أنهم مبرأون منها. ولا ريب في أن بعضهم كان جاداً في توجهه وإن اعوزته الوسيلة، وكان حجم الطموح أبعد بكثير من متناول القدرة الذاتية. كما أنه لا ريب أيضاً في أن منهم من لم

يكن بالضرورة جاداً في توجهه، وإنما ركب الموجة التي كانت عارمة وكانت غامرة كالطوفان على الساحة.

والجيل الصاعد داهمته الحيرة من كل جانب، فالشريحة المتنفذة في المجتمع هي الضالعة في الفساد أو غارقة فيه أو غارفة منه، وهي في زخم الترف وزخرفه حتى لو كان القطاع الأكبر في المجتمع تطحنه رحى الفاقة والفقر والبطالة. وهم يبرزون من خلال كل وسائل الإعلام المؤطرة التي تحت هيمنتهم كقدوة. ثم هو من جانب آخر ينظر إلى الأمة متخلفة مسلوبة الإرادة تابعة مغلوبة على أمرها في وقت ظهر فيه الاستعمار الجديد بكل وسائله التي تستعرض القوة ليس عسكرياً فحسب، ولكن اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً أيضاً. وهذه القوة تبدو باهرة للجيل الصاعد الذي يكاد في خضم الاستسلام والانصياع الكامل لها على الساحة يتجه في الاتجاه نفسه. وتغرقه بهرجة القوة حتى في جانبها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كنموذج يمثل قدوة ينشد إليها إعجاباً، ويطمح إلى تحقيق المستوى نفسه من الرخاء والرفاه والثروة التي ينعم بها ذلك المجتمع كما يبدو له.

إن شباب هذا الجيل - كما سبقت الإشارة - لم يعاصر حقبة الاستعمار والنضال ضد الاستعمار، ولا ثورة الطموحات والآمال في أعقاب جلاء الاستعمار ووصول قيادات مواطنة إلى سدة الحكم على رغم بقاء بعض الأنظمة التقليدية التي كانت متعايشة ومتناغمة مع الاستعمار وتحت مظلته. ومع ثورة الطموحات والآمال كانت المشاعر جياشة والخطى واثقة بمستقبل واعد، ولكن ذلك كله تحطم على صخور نكسات وهزائم كان أفدحها نكسة ١٩٦٧ بالنسبة لتلك الطموحات والآمال.

وهكذا شهد هذا الجيل الآمال والطموحات وشهد انكسار هذه الآمال والطموحات. أما شباب هذا الجيل فهو قد أدرك إلى حد كبير النكسات والهزائم، وذلك تحت مظلة مشروعية السلام العربي الصهيوني وسياسات الانفتاح وحقبة الزمن النفطي والنكوص عن الشعارات القومية، وحتى المضامين القومية وشيوع ظواهر سلوكية صارخة في اللهث وراء الكسب السريع، وبأيّ وسيلة، والقبول بكل ما يمليه النموذج الغربي الأمريكي ثقافة وسلوكاً وسلعاً. ولم يعد الهم الوطني أو الشأن السياسي ذا معنى أو مغزى أو أهمية بالنسبة لأكثر شباب هذا الجيل.

لم يدرك شباب هذا الجيل مقدار التضحيات التي قدمت خلال حقبة النضال ضد الاستعمار، والرصيد الثقافي والفكري الذي تبلور خلال سنوات النضال، وإبان حقبة المد القومي. صحيح أن من الأنظمة القومية من كان وزره على القومية

أشد وطأة من وزر الأنظمة التقليدية. وصحيح أن الأنظمة العسكرية تعودت على نمط العسكرية في الطاعة والولاء والقبول بالآراء دون مناقشة، وأنها ليست بالضرورة حاملة فكر وثقافة قومية معتمدة على رصيد ليس باليسير، إلا أن من هذه الأنظمة من قام ضد الاستعمار وضد أنظمة تقليدية ضالعة معه في سحق الجماهير واستغلال موارد البلاد وترسيخ التخلف، وإن من هذه الأنظمة من حقق إنجازات لا يمكن تجاهلها.

ولكن شباب الجيل أدرك إلى حد كبير حقبة الزمن النفطي التي أصبحت تقود الركب فيها الأنظمة العربية النفطية وهي منقادة بطبيعتها إلى الغرب الأمريكي، وسارت غالبية الأنظمة القومية سواء منها من نكص عن قوميته أو من أبقى عليها شعاراً، وإن تخلى عنها مضموناً، في ركب الأنظمة العربية النفطية، فأصبح تابعاً لتابع. وهذا التابع لتابع قد أفرزت فيه حقبة الرواج النفطي مظاهر سلوكية يتمثل فيها الإسراف والبذخ، وإن ظلت شريحة مجتمعية كبيرة رهن الفاقة. وشدت هذه المظاهر السلوكية شباب هذه الأقطار وشباب الأقطار العربية غير النفطية أيضاً، فأصبحوا تواقين إلى قسط ولو يسير منها.

وجاء الزخم الإعلامي بقنواته التي تصب في تجميل النموذج الغربي الأمريكي بسلعه وثقافته وسلوكه، وتجميل السلام الأمريكي الصهيوني، وتبشر الشباب في الأقطار العربية بنمط معيشي أصبح تواقاً له. وأجهض هذا الزخم الإعلامي قيم المروءة والتضحية، وأسقط حتى قيمة الوطن ككيان له إرادة مستقلة متمتعاً بالحرية الحقة، ويتمتع في داخله الفرد بالمواطنة الحقة وحقوقها بإرادته الفاعلة المشاركة. وتحالف هذا الزخم الإعلامي من الغرب الأمريكي مع الإعلام العربي عموماً في إلقاء الأوزار على حقب النضال والتضحية، وطمس أي معنى أو مغزى لشعارات التحرر والوحدة والعدالة والمساواة في طمسه لكل الحقبة القومية، واعتبارها عاراً ولعنة على التاريخ العربي، وترسيخ ذلك في عقول الشباب.

وشباب هذا الجيل وهو قد أسقط من وعيه الهم الوطني والشأن السياسي، وأصبح إجمالاً لاهثاً وراء قشور الحضارة المادية الجديدة إما معلقاً بها كل آماله وأوطاره، وإما أنه عاد منها بالسراب، وهو بين مبهور بها ومصدوم. وهي قد خلقت أيضاً كثيراً من الإحباط لدى الشباب الذي علق عليها كل آماله وأوطاره، دون أن يكون لديه رصيد من وعي وطني حقيقي، ولذلك أصبح رد الفعل عنيفاً منه تجاه الأنظمة وتجاه المجتمع بأسره. ومن الشباب من انحرف كثيراً عن جادة الصواب فانغمس في المفاسد، وقد يكون مرد ذلك للإحباط أيضاً وإن صاحبه

قسط من الثروة فقد أهدرت الثروة على المفاسد.

ولذلك كان شباب هذا الجيل وهم الذين سيكونون مسؤولين على شتى الصعد مجردين من أي قدر من المقاومة لهذا التركيع والتطويع والتطبيع، فاعتبروه أمراً مألوفاً ومشروعاً ومقبولاً. وساهم الإعلام والتعليم في تأطير وعيهم ضمن هذه الأطر، وإلغاء مشروعية الوعي الوطني المستمد من القيم القومية وغاياتها ومراميها. وفي ظل هذا الوضع يصبح الاختراق الغربي الصهيوني أكثر نفوذاً، لأنه إن لم يجد مقاومة، فسيجد الأبواب مفتوحة على مصاريعها، وسيجد ثقافة الإذعان والتطويع والتركيع والتطبيع قد فرضت نفسها على الساحة، وفي أذهان الشباب على وجه الخصوص وهم الفئة العمرية التي تمثل القطاع الأكبر من المجتمع، وتتحمل المسؤولية في مستقبله، فما الذي سيقدمه شباب هذا الجيل لأبنائه وبناته من الجيل القادم؟

وإذا كان هذا الجيل المخضرم بين ثورة الطموحات والآمال وردهات النكسات والهزائم وهو لا يزال يملك رصيداً من الوعي الوطني ـ وإن فرط فيه بعض هذا الجيل أو انقلب عليه حتى بعض مثقفيه، فهو يظل رصيداً ساكناً وليس خامداً تحت مطرقة القمع والإقصاء والإلغاء ـ غير قادر على التأثير الفعال في أبنائه وبناته من شباب هذا الجيل، أو شحذ وعيهم الوطني وإحاطتهم بالرصيد النضالي وبعثراته وكبواته ونكساته وهزائمه، وكذلك إنجازاته والدروس التي خلص إليها لتكون زاداً وطنياً للشباب يتجاوز فيه هفواته، وعثراته، ويقف أشد صلابة وقوة مقاومة ضد محاولات فرض الإرادة وسلب الحقوق على مستوى الوطن، وفي إطار الوطن. فما الذي سيؤول إليه الحال، وما الذي سيفضي إليه المستقبل؟

إن شباب هذا الجيل ـ المؤطر وعيه خارج إطار الوعي الوطني بفضل نجاح الإعلام والتعليم في تغييب الوعي الوطني، وبفضل نجاح الغرب الأمريكي الصهيوني والأنظمة بكل ألوانها سواء أكانت تقليدية أم قومية السائرة في ركابه في ترسيخ التخلف مضموناً، والتعامل مع قشرة الحضارة المادية الجديدة ظاهراً، وتسليط الأضواء عليها لكي تبدو كأنها هي منتهى التقدم والنهوض، وهي غاية التنمية التي عجزت عن تحقيقها حقبة المد القومي، وما جلبت غير الحرمان وغير الدمار ـ لن يكون بمقدوره تقديم أي زاد من الوعي الوطني لأبنائه وبناته من الجيل القادم، فكيف الخروج من هذا النفق؟

أمل النهوض والتنمية

ربما لا يشهد هذا الجيل بارقة حقيقية للنهوض والوحدة والتنمية، ولكن هذه التطلعات المشروعة ستجد طريقها طالما هي تطلع مشروع وحق مشروع، ولو كان ذلك بعد أمد طويل. وليس هذا من قبيل الظن المفرط في التفاؤل، وليس محاولة تخيلية للخروج من وطأة الإحباط أو تجيير القضية لحساب جيل آخر رفعاً للحرج عن هذا الجيل، وتخليصاً له من عقدة الذنب إن كان ثمة شعور بها. إن مشاعر الوحدة والنهوض والتنمية ليست مجرد شعارات يتبناها العسكر، وإن كانت شعارات يتبناها القادة في إطار سند مجتمعي منبثق من إرادة مجتمعية. وربما أساءت الأنظمة العسكرية كثيراً إلى المفاهيم والقيم القومية المعتمدة على رصيد من النضال المجتمعي الطويل، وعلى تراث فكري ليس بالهين. وإذا كان أكثر هذه الأنظمة قد جاء ردة فعل لممارسات الأنظمة التقليدية وإخفاقاتها، فإنه منذ السبعينيات أصبح هناك بون شاسع بين ما تتبناه وما تمارسه على صعيد الواقع، وربما أضاف هذا إلى سقوط المصداقية بعد أن كانت قد سقطت إلى حد كبير مع نكسة ١٩٦٧.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن مصر الناصرية، وإن اعتمدت في البداية على مبدأ التجربة والخطأ، وحاولت فيما بعد أن تجد سنداً فكرياً أو تؤصل سنداً فكرياً، كان نهجها فيه الكثير من المصداقية في التوجه وإن صاحب الحقبة قدر من الخطل والزلل، وغلب على الاستراتيجيا العلمية الفكرية الواعية صخب الاستقطاب الجماهيري الذي يطلق للمشاعر العنان. ولا يعني ذلك أنه لم تتحقق إنجازات على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الخارجي، ولكن هذه الإنجازات صاحبتها إخفاقات، وكان الإخفاق الأكبر سنة ١٩٦٧ الذي أسقط الآمال والتطلعات وأسقط معها المصداقية، الأمر الذي خلق فراغاً استحوذت عليه الأنظمة التقليدية. وانقلبت الموازين لتصبح الأنظمة التقليدية التي ناصبت الحقبة الناصرية العداء بمثابة القائدة للركب الذي سار في إثره العديد من الأنظمة القومية. وهذه القيادة للركب قيادة

تابعة لإرادة فوقية تقود الجميع هي إرادة الغرب الأمريكي.

وبالطبع فإنه في ظل هذا الركب، لا مجال لانطلاقة نهضوية تنموية حقيقية ولا مجال للوحدة. وقد تلتقي تطلعات الأنظمة التقليدية أو القومية في هذا الركب مع الجمهور العربي، الذي ما عاد يأمل كثيراً في الوحدة أو النهوض أو التنمية، بعد أن ضربت تطلعاته وآماله ضربة قاصمة غيبته، وغيبت إلى حد كبير وعيه. وما عاد هناك أمل يلوح أمام هذا الركب، إلا ما يبشر به الغرب الأمريكي من وراء منهجه السلامي ومنهجه الاقتصادي.

وعلى رغم السوءات والأوزار التي برزت على الساحة السلامية، فإنها بدت المخرج الوحيد من حلبة الصراع المفضي إلى الدمار. وعلى رغم مثالب الانفتاح الاقتصادي الذي داست عجلاته القطاع الأكبر من الساحة المجتمعية، ويسرت مفاتيح الثروة لقلة استأثرت بها ـ وكثيراً ما اجتمعت الثروة والسلطة في أيدي القلة غير العابئة بأنين الساحة المجتمعية، وهي تدوسها عجلات الفقر والفاقة والبطالة، ولم تعد تجد حتى الحد الأدنى من متطلبات العيش الذي كانت تحظى به في عهد ما قبل الانفتاح الاقتصادي ـ فإن الساحة المجتمعية تبدو واجمة صامتة، لأنها لم تعد تعي إلى حد كبير ما يدور حولها، والساحة تميد بها ولم تعد تعي طريق الخلاص من هذه الدوامة، وبدت متقبلة لكل شيء وكأنه قدرها الذي لا مناص منه، فلا شعارات القومية والوحدة، ولا شعارات الانفتاح والرخاء حققت لها ما تصبو إليه.

التخلف

إن معظم أسباب التخلف داخلية تتمثل في الأنظمة السلطوية، سواء في إطارها التقليدي أو الثوري، القائمة على التفرد في اتخاذ القرار وتغييب الجمهور، أو محاولة تأطيره أو تسخيره وفق الهوى السلطوي. وبين الأنظمة والجمهور مثقفون أكثرهم مرتزقة. وفي هذا الوضع الذي يتمثل فيه نظام سلطوي سواء كان تقليدياً أم ثورياً، ومثقفون مرتزقة يسيرون وفق الهوى السلطوي وجمهور مغيب أو مؤطر أو مسخر، تبدو واضحة وجلية أسباب التخلف الرئيسية التي تقذف بالمجتمع العربي إلى ردهات مظلمة لا تبدو فيها بارقة أمل للخروج إلى رحاب العصر، والمساهمة في صياغته وتشكيله في سباق مع الزمن من أجل النهوض والرقي والتقدم.

ولقد برزت مؤخراً بصورة أكثر إلحاحاً مسألة الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. ولا ريب في أنها مسألة مصيرية ومحورية لقيام أنظمة ذات شفافية خاضعة للمساءلة، وللإنسان العربي على كل الصعد دور في المشاركة في القرارات مشاركة فعلية وهو مصان الحرية والكرامة، وليس للمثقفين المرتزقة ساحة يمرحون فيها في إطار مثل هذا الوضع الديمقراطي الصحيح، وتسقط أوراقهم وهم أنفسهم يصبحون أوراقاً ساقطة. غير أن مثل هذه المسألة لا تأتي من فراغ ولا تنمو على أرضية مناوئة لها ضمناً، وإن أبدت قبولاً ظاهرياً بها. فلا تعدو المسألة أن تكون شكلية. ومثل هذه الديمقراطية الشكلية لا تغير من واقع الأمر شيئاً، بل تعطي غطاء للوضع المتخلف القائم نفسه. وهي بهذا المعنى تساهم في التخلف، وتبدو ديمقراطية تخلف مع ما يبدو بين اللفظين من تناقض إذ لا يمكن أن تكون الديمقراطية تخلفاً. ولكن الواقع أن مثل هذه الديمقراطية تفتقر إلى كل المعاني والقيم والمفاهيم المحورية في الديمقراطية.

ولا يمكن أن يكون قيام ديمقراطية متخلفة في إطار نظام متخلف تتخذ منها بعض الأنظمة غطاء تبدو فيه مجارية لروح العصر مبرراً للتقاعس عن تلمس النهج الديمقراطي الحقيقي، بحيث تبدو فيه الكثير من الأنظمة التي لا توجد فيها الديمقراطية المتخلفة فخورة بأنها لم تنزلق إلى مثل هذا المنزلق، وتروج لدعوى أن الديمقراطية تصلح لمجتمعات ولا تصلح لمجتمعات أخرى، أو أنها نمط ابتدعه الغرب وليس هناك أي مبرر لتطبيقه في مجتمع إسلامي، ناهيك عن اعتبار الديمقراطية بهذا المعنى مناقضة للإسلام. والديمقراطية لا تحقق الخروج من مأزق التخلف تلقائياً. إنها حلقة ضمن حلقات متصلة متشابكة ومعقدة من بينها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والوطن العربي ليس متخلفاً في بعد واحد من هذه الأبعاد، فهو يبدو متخلفاً إلى حد كبير في الأبعاد جميعها. وبديهي أن مجرد التخلف في بعد واحد يجعل من الصعب أو المستحيل تجاوز التخلف في الأبعاد الأخرى.

صحيح أن التخلف في مجمله تركة من حقب الاستعمار التقليدي، ولكن الوطن العربي لم يشهد تحولاً فعلياً جاداً مرتكزاً على استراتيجيا منهجية تسندها إرادة سياسية، وإرادة مجتمعية لكسر حلقات التخلف. ولذلك فإن إلقاء الوزر على الاستعمار التقليدي لا يعفي الوطن العربي من تحمل وزر أكبر في تقاعسه عن الأخذ بمنهج تحولي جذري في الأبعاد جميعها. ولعل عدم وعي الأنظمة أو قصور إدراكها وكذلك غياب المجتمع المدني الفاعل والمؤثر وغياب الوعي المجتمعي الذي سحقته حقب الاستعمار التقليدي - وإن كان وعيه في التصدي لهذا الاستعمار وعياً شاهداً على قدرته، ولكنه وعي غيبه تواري الاستعمار التقليدي وتسنم قيادات مواطنه للحكم - أخمد حتى الجذوة النضالية فيه، وبدا وكأن المجتمع قد أنجز دوراً بجلاء المستعمر التقليدي، وركن بكل ثقة واطمئنان إلى القيادات المواطنة. ولا يعني ذلك أنه عندما أخذت هذه القيادات أو أكثرها بما بدا استئثاراً بالحكم وتسلطاً لم تثر ثائرة قطاع من المجتمع، ففضل العنف سبيلاً بعد أن لاحقه العنف والاستبداد، ودارت رحى العنف في بعض الأقطار فبددت ما لديها من موارد كان الفساد قد بدد أكثرها، وآثر قطاع عريض الركون إلى الصمت والبعد عن إيقاع الحاضر متعلقاً باليأس بعد أن كان متعلقاً بالأمل.

الظرف الصهيوني ـ الأمريكي

ظل الاستعمار الغربي لحقب طويلة مهيمناً على العديد من الأقطار العربية، وخاض أكثرها نضالاً طويلاً عنيفاً ضد هذا الاستعمار، وبدا أنه خرج منتصراً بجلائه. إلا أن الاستعمار الغربي كان قد هيأ في قلب الوطن العربي قاعدة ينقض منها على أيّ قطر عربي، ويستمر في تنفيذ استراتيجياته وإغراق الوطن العربي في دوامة من الصراع لا تسمح له بشقّ طريقه نحو التحرر الفعلي والنهوض والتنمية. وفي الوقت نفسه فإنه كان مطمئناً إلى استمرار نفوذه من خلال القيادات التي سلم لها زمام الأمور ظاهراً، وظلت هي راكنة إليه.

وانقسم الوطن العربي إلى قيادات تسمى تجاوزاً «محافظة» أو «معتدلة»، وهي التي ترتبط بالغرب ارتباطاً وثيقاً، وقيادات ترفع شعارات قومية، ويطلق عليها «تقدمية» أو «ثورية». وعلى رغم أنها نظرت إلى الغرب على أنه الخصم التاريخي، فإنها ـ أو أكثرها ـ ركن إلى الشرق الاشتراكي سواء كان مدفوعاً برغبة في الحصول على سند ضد الغرب أو مقتنعاً بقواسم مشتركة أو مصالح مشتركة مع الشرق الاشتراكي. واحتدم الصراع بين هذه الأنظمة وتلك، وتبددت كثير من الطاقات والموارد. ووجدت الأنظمة التقليدية تشفياً في نكسة حزيران وما تبعها من انحسار المد القومي، وساندتها الثروة النفطية التي شهدت تعاظماً كبيراً مكنها من أن تتجاوز حتى حجمها الطبيعي لبسط النفوذ على الساحة العربية. ولا ريب في أن الغرب كان يبارك ذلك، ويسانده بكل قواه ووسائله.

وأخذت بعض الأقطار العربية التقدمية أو الثورية تتبرأ من تقدميتها وثوريتها، منضمة إلى الركب المرتبط بالغرب، وحصل هذا في مصر منذ بداية السبعينيات. وفي إطار ذلك تقلص دور مصر تحت المظلة النفطية، ولم تعد مركز الثقل في صنع القرار على الساحة العربية أو التأثير في تلك الساحة. وربما بدت

أسبق من الأقطار العربية التقليدية في الارتباط بركب الغرب ومحاولة التقرب إليه بشتى الوسائل والتنازل له تنازلاً غير مسبوق من خلال المبادرة الفردية للصلح مع الكيان الصهيوني. وبقيت بعض الأنظمة التقدمية أو الثورية، ولكنها كانت قد نكصت هي على شعاراتها في كثير من الأحيان، وأعلنت انقلابها على نفسها ودخلت في صراع فيما بينها. وجاء انهيار الاتحاد السوفياتي فأعطى سنداً أقوى للأنظمة التقليدية وللغرب الأمريكي، وفرصة تاريخية لكي يبسط الغرب الأمريكي مزيداً من النفوذ مباشرة، أو عن طريق الأنظمة التقليدية التي تطبق ما يملى عليها من الغرب الأمريكي.

ثم جاءت كارثة الخليج فاختلطت الأوراق اختلاطاً كبيراً، وتحالفت بعض الأنظمة التقدمية مع الغرب الأمريكي. وتلاشت خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات الفروق بين أنظمة معتدلة ومحافظة أو أنظمة تقدمية وثورية. واستقرت إلى حد كبير أوضاع الأنظمة عموماً، ولكن على وهن وضعف في مقابل الغطرسة الأمريكية ـ الصهيونية. والحقيقة أن الأنظمة المحافظة المعتدلة أو التقدمية والثورية كادت تذوب الفروق بينها على محك الواقع، وإن ظلت بعض الشعارات قابلة للتلويح. فهي من ناحية أصبحت تطمح إلى السير في الركب الغربي الأمريكي، ومن ناحية ثانية تمارس سياسات متماثلة في قمع الإنسان العربي وتهميشه وتغييبه، والدخول في تحالف استراتيجي أمريكي ـ صهيوني تحت مظلة مكافحة الإرهاب.

ظرف النكسة الأولى

ينصرف الذهن إلى أن النكسة الأولى هي نكسة حزيران ١٩٦٧ التي تركت ظلالاً قائمة جاثمة حتى الآن. وتاريخياً فهي ليست النكسة الأولى، ذلك أن حرب ١٩٤٨ سبقتها وإن اعترف بها كهزيمة ولم يطلق عليها نكسة. والغلاف اللفظي لا يغير من واقع الحال شيئاً، فنكسة حزيران ١٩٦٧ هي هزيمة وإن سميت نكسة. ونكسة ١٩٤٨ تركت كذلك ظلالاً قائمة وجاثمة، وألحقت بالوطن العربي نكبة فادحة ضاربة أوتادها في الساحة العربية متمثلة في الكيان الصهيوني. وهي نكبة انتهت إلى نكبات بما فيها نكبة حزيران ١٩٦٧. ولعل نكبة حزيران اعتبرت النكسة الأولى، لأن محاولة التخفيف منها روج لاعتبارها نكسة، والنكسة أخف وطأة من الهزيمة أو النكبة. إن الذاكرة العربية في كثير من الأحيان لا تستحضر إلا القريب، كما أن تصفية الحسابات بين الأنظمة العربية قد جعل من نكبة حزيران ١٩٦٧ النكبة المحورية التي تجتر ويلاتها حتى الآن. وعلقت هذه السلبية على عاتق أنظمة محددة، وكأن باقي الأنظمة براء من وزرها، مع أن كل الأنظمة العربية تتحمل وزراً في هذه النكبة، وليس للمتقاعس أو المتفرج أن يعتبر نفسه بريئاً، بل إن وزره ربما كان أكبر. فإذا لم يستطع غيره التصدي للعدوان فأين كان دوره في التصدي للعدوان؟

أسدل الستار على النكبة الأولى واعترف بها كنكبة، وكأنما طويت صفحاتها وغفر للأنظمة التي شاركت في هزيمة ١٩٤٨، أو لعله اعتبر تاريخاً منسياً أو ربما كان الاعتراف بها نكبة، أو ربما لأن الأنظمة لم تدخل في حلبة تصفية الحسابات، أو لأنها في أغلبها تقليدية، أو لأن الاستعمار كان جاثماً على الساحة، كل ذلك يبدو أنه خفف من وطأتها في الذهن العربي، بينما كانت نكسة ١٩٦٧ قد سبقها زخم إعلامي من فئة انقلبت على الأنظمة التي شاركت في هزيمة ١٩٤٨، وأنها جاءت في أعقاب المفاسد لاقتلاعها، ولتحقيق النصر والعزة والكرامة والعدالة

والحرية والمساواة، وغيرها من شعارات كان يتوق لها الفرد العربي ويتلهف.

وخاضت هذه الأنظمة الانقلابية مواجهة مع الأنظمة التقليدية. وعندما تهاوى ذلك الزخم الإعلامي في المعمعة، وصدم الفرد العربي في كل مكان بالنكبة، كانت هناك أنظمة تدق طبول الفرح، لأنها نظرت إلى النكبة على أنها نكبة للأنظمة الانقلابية، ولهذا بدأت الأنظمة التقليدية تحتل حيزاً كبيراً من النفوذ على الساحة العربية، وإن كان نفوذاً مرهوناً بإرادة فوقية للقوى الأجنبية التي ما برحت تربطها بهذه الأنظمة روابط مصلحية. وفي هذا المناخ ولدت اتفاقية كامب ديفيد بعد أن وظفت حرب اكتوبر والعبور الشجاع لفتية نذروا أنفسهم للقتال، وكأنما هو إعادة اعتبار لكي يلغى الاعتبار وتصبح اتفاقية كامب ديفيد نكبة لا تقل عن نكبة ١٩٦٧.

ظرف النكسة الثانية

والنكسة الثانية التي أوقعت بالساحة العربية شرخاً أشد وأعتى من الشرخ الذي أوقعته النكسة الأولى في صميم وجدان الأمة وكرامتها وأهدافها وغاياتها وقيمها هي كارثة الخليج التي ترتبت على غزو العراق للكويت، وتحالف عرب ضد عرب مع قوى أجنبية استثمرت هذا الخطأ التاريخي الفادح الذي أقدم عليه العراق، رغم كل الذرائع من أن ضرب العراق كان مبيتاً أو أن الأمر كان مؤامرة أو استدراجاً للعراق كي يقع في المصيدة أو الشرك الذي نصب له. ان قوة العراق كان من الممكن أن تكون رصيداً استراتيجياً للقوة العربية بما يمثله العراق من عمق استراتيجي لأقطار المواجهة، على رغم أن القضية برمتها لا تخرج عن القضية المحورية التي تضرب أوتادها على الساحة العربية متمثلة في التحدي الداخلي بأبعاده المتعددة من تخلف اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي.

وعلى الرغم من أن قوة العراق التي استنفدت في الحرب مع إيران على مدى سنوات طويلة، فإن هذه القوة باعتبارها قوة عربية كان من الممكن أن تصب في القوة العربية إجمالاً لمواجهة الكيان الصهيوني، إلا أن العراق وباقي الأقطار العربية لم تكن جادة في خوض غمار المواجهة في وضع بلغ فيه التشرذم والانكفاء القطري، وتراجع شعارات الوحدة والتحرر والنهوض العربي، درجة كبيرة. والأقطار العربية وهي في أوج انقسامها وتشرذمها وبعدها عن المواجهة الحقيقية مع العدو الحقيقي للأمة وقع بعضها في الترف النفطي واستبشر بعضها الآخر ببعض هذا الترف النفطي أن يصيبه منه وابل أو طل. أما الوضع الداخلي في ظل هذا التشرذم والانقسام فهو وضع تمثل فيه الظلم والاستبداد والاستعباد والفساد وغاب الجمهور أو أصبح مطيعاً مسيراً.

ولذلك فإن النكسة الثانية كانت أدهى وأمر من النكسة أو النكسات السابقة،

لأنها لأول مرة تفتح الأبواب على مصاريعها للعدو الحقيقي الذي يقف مع العدو الحقيقي، وهو الكيان الصهيوني في خندق واحد وفي حرب هي الأولى في التاريخ المعاصر التي تتحالف فيها أقطار عربية مع الغرب الأمريكي، وهو الحليف الاستراتيجي للعدو الصهيوني ضد بلد عربي اقترف جرماً، ولكن هذا الجرم كان أولى أن يحاكمه العرب، لا أن تصبح الساحة العربية مفتوحة للغرب الأمريكي لكي يحاكم على جرم هو آخر من يملك أن يحاكمه بعد أن ساند غزواً واحتلالاً لأرض عربية هي فلسطين، وما انفك يدعم هذا الغزو والاحتلال بكل ما أُوتي من قوة.

ومن سخرية التاريخ أن يبدو الأمر وكأنه لا حل له إلا على يد الغرب الأمريكي الضالع أصلاً في مساندة الغزو والاحتلال الصهيوني، ومعاداة كل شعارات النهوض والتحرر والوحدة على الصعيد العربي، بل والتربص بأي ومضة قد تكون فيها بارقة أمل لهذا النهوض أو التحرر أو الوحدة. ناهيك عن أن هذا الغرب الأمريكي حاول إهدار الموارد والطاقات العربية وتبديدها والاستئثار بالنفط الذي بدا في وقت من الأوقات أنه ثروة حقيقية للأمة في تمويل تنمية حقيقية، وفي تمويل جهد عربي لقتال حقيقي، واستأثر بهذه الموارد أيما استئثار ومارس استغلالاً غير مسبوق، ربما حتى خلال حقب الاستعمار التقليدي الذي مارس استنزاف مقدرات الدول المتخلفة المستعمرة. وأصبح للغرب الأمريكي وجود مرحب به على صعيد العديد من الأقطار العربية التي دخلت معه في اتفاقيات أمنية، بحجة أنها لا تملك القدرة على صون أمنها من خطر عربي داهم، وليس من خطر صهيوني قائم. ولم تزدد الأقطار العربية انقساماً وتشرذماً وبعداً عن مقتضيات المصلحة العليا للأمة العربية فحسب، وإنما انقسمت الشرائح المجتمعية في هذه الأقطار من مثقفين وجماهير، وهو أمر غير مألوف على هذه الصورة.

التحدي الخارجي

معروف أن التحدي الخارجي ماثل دائماً، وإنه كبير، وإن ضراوته ازدادت وجبروته ازداد في مقابل تقهقر الإرادة والقوة على الصعيد الداخلي، إلا أن مواجهة التحدي الخارجي يجب أن تبدأ من مواجهة التحدي الداخلي. وليس معنى ذلك اعتبار المعارضة بأي صورة من الصور تحدياً يجب مواجهته بالقمع، فذلك ما درجت عليه الأنظمة بحكم أنها تعتبر هذه المعارضة تحدياً لاستمراريتها في الهيمنة والتسلط والاستئثار بالثروة والسلطة. ان التحدي الداخلي يتمحور حول أهمية البناء التكاملي للأنساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها في وضع لا تستأثر فيه شريحة بحق أو جاه أو مكانة على حساب باقي الشرائح. وهذا البناء التكاملي هو ديمقراطي المضمون لا يرتكز على العدالة السياسية وحدها وإنما يقرنها بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ومثل هذا الوضع الذي يعتبر تحدياً يجب التعامل معه بكفاءة، والارتقاء إلى متطلباته وغاياته هو الذي يمثل السد المنيع والحصن الحصين للوطن أمام التحديات الخارجية سواء تمثلت في أطماع أو تهديد أو محاولات فرض إرادة أو سلب حق.

والتحدي الخارجي قائم منذ أمد، والجديد فيه وسائله وآلياته واستراتيجياته. والوطن العربي يواجه التحدي الخارجي منذ أمد، وإن ازدادت شراسته في القرن العشرين، وازدادت عبر عقود هذا القرن حتى آل الأمر إلى وضع تهاوى فيه الوطن العربي أمام التحدي الخارجي، وأصبح نهباً للأطماع ومسلوب الإرادة. كل ذلك في وقت تهاوى فيه الوطن العربي داخلياً من خلال عجزه عن التعامل بكفاءة واقتدار مع التحدي الداخلي. فهو متشرذم وممزق داخلياً قبل أن تتكالب الأطماع الخارجية وتخترقه وتعمل على تشرذمه وتمزيقه. ولعل العاملين تضافرا، فضاعفا من حدة التشرذم والتمزق.

ولا ريب في أن فرض الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي مثّل التحدي الأكبر بكل مآربه، وغاياته ومراميه. وسيظل يمثل التحدي الأكبر وإن خفت

صوت القضية الفلسطينية تحت وطأة ضجيج الدعوات للسلم بكل زخرفها وزينتها، وما بشرت به من استقرار ورخاء وازدهار، ينال منه الفلسطينيون بعد ردح من المعاناة والشقاء شيئاً من النعيم والأمان، وينال فيه الوطن العربي شيئاً من الرخاء خصوصاً في الأقطار المحيطة بالكيان الصهيوني التي استنزف الصراع قدراً كبيراً من مواردها كان أولى أن يتجه نحو التنمية. ويظل الاستعمار الجديد بقبضته الأمريكية وراء هذه الصفقة الخاسرة منذ بدايتها، لتظل لها القبضة على موارد المنطقة العربية ومقدراتها، ولتمارس مزيداً من سلب الإرادة وسلب الحقوق، وإن بشرت تحت مظلة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد بكل الصور البراقة عن حقوق الإنسان والديمقراطية كمنهج تتبناه، لكي يكون هو النمط السائد في المنطقة العربية وغيرها. وهي إذ تبشر بذلك إنما تمارس سلباً للحقوق وسلباً للإرادة، وتسند حليفها الاستراتيجي في المنطقة لكي يمارس طمس الحقوق وفرض إرادته فوق أي إرادة عربية.

وسيظل هذا التحدي الأكبر المتمثل في الكيان الصهيوني مسنوداً من دون حدود من القوة الأعظم في الحقبة الحالية تحدياً ضارباً في أعماق الحاضر، وضارباً في آفاق المستقبل، ولن تحسمه التسويات المهترئة التي قدم فيها الوطن العربي كل أوراقه بما فيها إرادته وكرامته وحقوقه. وسيظل الوطن العربي مركعاً، وستزيد الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في تركيعه، ولن تترك له الفرصة لتبني أي مشروع لنهوض قومي، لأن ذلك يمثل تهديداً لكليهما، ولا يمكن أن يتركا مجالاً لمثل هذا المشروع الذي يفترض أن يكون مطلباً للأمة العربية ومطمحاً لها.

ولا شك في أن محاولات الترتيبات الشرق أوسطية، ليس الهدف منها إعطاء الكيان الصهيوني اليد الطولى على مقدرات الوطن العربي، وجعلها المحور الرئيسي لهذا الترتيب وقطبه الأكبر والقوة الأعظم في الاقليم فحسب، وإنما لإجهاض أي أمل في مشروع نهضوي عربي أيضاً. وتوظف بعض دول الجوار وعلى الأخص تركيا لأداء دور يخدم هذا التوجه، ولذلك فإنها تبادر إلى عقد تحالف استراتيجي مع الكيان الصهيوني لتذويب أي فكرة لتجمع عربي يأخذ بناصية مشروع نهضوي تقدمي. وتوظف اريتريا لأداء دور أيضاً، وإن كان في نطاق أضيق. وتتطلع الولايات المتحدة إلى وضع تستعيد فيه دور إيران الشاه، وإن كان ذلك يبدو في الأمد المنظور ضرباً من الوهم. وتستدرج اثيوبيا لإحكام الطوق على الوطن العربي، وإن كان دور اثيوبيا في الوقت الحالي ليس بيناً.

ولقد أفلحت الولايات المتحدة الأمريكية في تفريغ المنطقة من مدخراتها في

كارثة الخليج، وأفلحت في ترتيب أوضاعها وفرض نفسها قيماً ووصياً على الوطن العربي ومتحكماً في موارده النفطية تحكماً غير مسبوق. وبدت بالنسبة للأنظمة العربية في الخليج فاتحاً ومحرراً وصديقاً قوياً يحسن الركون إليه وتسليمه نواصي الأمور. وإذا كان الركون إلى الولايات المتحدة بالنسبة لهذه الأنظمة يعتبر إرثاً تقليدياً فإنها تجاوزت حدود الإرث التقليدي وأصبح بعضها يجاهر بكفره بالعروبة أو بفكرة تجمع عربي أو مشروع نهضوي عربي بعد أن ذاقت الكويت الأمرين ممن يرفعون الشعارات العروبية. وضرب العراق وحوصر وجرد من كل شيء. وهنا يتم تجاهل حقيقة موضوعية هي أن فكرة التجمع العربي أو المشروع النهضوي العربي ليس شعارات وليس قضية قد يتبناها نظام بملء فيه ويطعنها في كل يوم آلاف الطعنات حتى على مستوى جماهيره المسحوقة والكادحة.

ومعروف أن الوطن العربي انقسم على نفسه ليس على مستوى الأنظمة، ولكن حتى على مستوى جماهيره في زخم إعلامي يغذى من الداخل والخارج لزيادة الفرقة من بعد فرقة، وزيادة الانقسام بعد انقسام، وإلغاء حتى مجرد التفكير في تجمع عربي أو مشروع نهضوي عربي، واعتباره من شعارات الماضي التي لم يعد لها مكان على صعيد الحاضر. وتصبح حينئذٍ الكارثة أكبر من مجرد كارثة كبرى، والطامة أكبر من كونها طامة كبرى حين يضيع حتى الأمل في المستقبل العربي، وتضيع الثقة في الخطو ولو خطوة واحدة في اتجاه هذا الأمل، ويصبح العرب أو بعضهم أشد كفراً بآمالهم الحقيقية وتطلعاتهم الحقيقية، في مستقبل نهضوي يستعيد الكرامة والثقة والقوة، ويخرج بها من حيز الشعارات إلى حيز الواقع. وليس أشد وطأة على الوطن العربي من وطأة الانهزامية، وفقدان الثقة والخضوع والاستسلام، وفقدان الأمل في المستقبل النابض الواعد. ولعل هذا أشد وطأة من وطأة التخلف وهي ثقيلة، بل هي تزيد التخلف تخلفاً بحيث تقذف بالوطن العربي إلى ردهات لا يجد منها مخرجاً، وإلى نفق مسدود. ولا ريب في أن كل ذلك يجعل الوطن العربي يسهم بنفسه في إلقاء نفسه للتهلكة، ويجعله مسانداً أو على الأقل متقبلاً لكل ما يفرضه التحدي الأكبر، مضيعاً حقه في الأمل في المستقبل بعد أن علق الأمل في المستقبل على ألد أعدائه وخصومه.

إن ما آلت إليه الحال في الأقطار العربية هو وضع قاتم يمثل نفقاً مظلماً، لا يكاد يبدو بصيص من نور في نهايته، أو ما يبشر بمخرج منه. ولذلك فإنه عقب الإحباط واليأس على الساحة المجتمعية انقسم الناس فريقين: فريق يضج بالشكوى والتذمر، وفريق ليس لديه وقت للشكوى والتذمر تحت وطأة البحث عن قوت يومه، وهو يشعر بفداحة الوضع، ولديه من الشكوى والتذمر الكثير، ومع

عدم وجود الوقت لديه للبوح بهما فهو ربما كان غير مقتنع أن البوح بهما، وإن كان عالياً، سيفضي إلى حل أو يحقق شيئاً. والفريق الذي يضج بالشكوى والتذمر، ربما كان قطاع منه مترفاً يستمتع بالمشاركة في هذا التيار استمتاع المشاهد، وليس معاناة الغارق في خضم التيار. وفداحة الوضع وقتامة الصورة ماثلة بمشاهد متعددة، وعلى مساحات واسعة، ولا تحتاج إلى أدلة أكثر من الأدلة التي تبرز صارخة في كل اتجاه مهما حاولت القنوات الإعلامية الرسمية أن تكثف من جهدها، وتستنفر طاقاتها في سبيل تجميل الصورة، إذ من المستحيل تجميل صورة قاتمة بكل المقاييس، وقتامتها أشد بروزاً وقوة من كل الوسائل والأدوات التجميلية.. وضاربة في جذور الواقع. ومهما كانت الوسائل والأدوات التجميلية فهي لا تستطيع أن تغير الواقع القاتم. ويظل الواقع القاتم غير قابل لكل الأدوات والوسائل التجميلية، لأنه يمثل واقع معاناة حقيقية وشعوراً حقيقياً بالإحباط واليأس.

فعلى الصعيد الداخلي لم تحقق الأقطار العربية درجة ملموسة من الرقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري والثقافي، وبدت الفجوة واسعة وتزداد اتساعاً بينها وبين الدول المتقدمة في الوقت الذي جرى فيه استنزاف مواردها، حيث توفرت هذه الموارد ودخلت في شرك المديونية الخارجية، وتآكل ما كان من قدر ولو محدود من الإرادة الوطنية، وفي وقت انكشفت فيه السوءات بكل صورها بعد أن أصبح العالم كله قرية كونية من خلال التطور المذهل والسريع في وسائل الاتصال، وتقنية الاتصال. وقد ألفت الأنظمة في الأقطار العربية عبر الحقبة الماضية الانكفاء على الداخل ولو كان في ذلك قهر الداخل، والاعتماد على التعتيم تاركة الساحة للقنوات الإعلامية الرسمية كي تكون وحدها صاحبة الكلمة المقروءة والمسموعة والمرئية.

وعلى الصعيد الخارجي بدت الأقطار العربية مستضعفة، غير قادرة على الأخذ بزمام المبادرة، أو المشاركة الفاعلة في صنع القرار حتى فيما يتعلق بمحيطها أو داخله. وبدت إلى حد كبير مسلوبة القوة والإرادة حتى أمام الكيان الصهيوني، وإن كان من ورائه القوة الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية. وانساقت تحت وطأة الانبهار بالقوة الأعظم أو الرضوخ لمشيئتها وإرادتها، والتسليم الكامل بأن لها الحول والقوة، ولا مناص من الانصياع لها. وغلب حتى على الساحة المجتمعية الانبهار بالقوة الأعظم، وإن كان القطاع العريض منها مقتنعاً أنها خصم يقف في خندق واحد مع الكيان الصهيوني. وتظل الساحة المجتمعية مشدودة بسحر القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدولة الأعظم، ومشدودة للثروة ومظاهر الترف وأنماط سلوكها ورموزها المتمثلة حتى في السلع الاستهلاكية والكمالية.

التحدي الداخلي

إن التحدي الداخلي يتمثل في كل عوامل التخلف وأبعاده من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهذا التحدي أصعب بكثير من التحدي الخارجي الذي كثيراً ما يسهل تعليق الأوزار عليه، في الوقت الذي يصرف النظر إلى حد ما عن التحدي الداخلي وعوامله وأبعاده، ويزداد التخلف وتزداد وطأته بصرف النظر عن الزخم الإعلامي الذي يحاول تجميل الصورة يومياً. ومن الصعب التطرق إلى كل بعد من أبعاد التخلف بإسهاب، ولكن يجدر التطرق إليها في سياق ما تمثله من تحد، وفي إطار البحث عن مخرج. وليس ثمة شك في أن التخلف في الوعي قاسم مشترك بين جميع أبعاد التخلف.

وليس معنى التخلف في الوعي أنه كان هناك تقدم في الوعي، ولكنه يعني مزيداً من التخلف في الوعي. ولا يتأتى الوعي إلا من خلال إطلاق طاقات الإنسان وقدراته في مناخ محفز على تنمية الوعي، وارتياده آفاق المعرفة، دون حواجز أو قيود، ودون زخم تضليلي إعلامي يطمس حتى ومضات الوعي.

ومن الإنصاف الإشارة إلى أن هناك قدراً من الوعي السياسي شحذه النضال ضد المستعمر، وحشده النضال ضد المستعمر، بحيث كان هذا الوعي ماثلاً حتى بين القطاع الأمي من المجتمع وهو قطاع عريض. وهذا الوعي ليس بالضرورة وعياً متكاملاً خلاقاً مبدعاً، لأن مراميه وغاياته انصبت على التخلص من المستعمر. ولكنه من دون أدنى شك شحذ همم العديد من المثقفين والمفكرين الذين كونوا رصيداً متراكماً. ولكن هذا الرصيد ظل قابعاً فيما بعد في ردهات الفكر، ولم يتمكن تحت مظلة الاستبداد الوطني، إن جاز التعبير، من أن يواصل زخمه، وأن يطور وسائله وأدواته ومراميه، ويواكب المستجدات محلياً وعالمياً. كما أن القطاع الأمي العريض داسته سنابك الاستبداد الوطني، فغاب عن ساحة الوعي أو

سحبت منه ساحة الوعي وزج به في ردهات التضليل الإعلامي، وسخرت طاقاته أو أطرت تحت قبضة الاستبداد الوطني، لكي يكون سنداً تعبوياً لغايات تبدو وطنية، وتتمثل في حشد كل الطاقات لمواجهة مطالب التحرر والاستقلال والنضال والمواجهة ضد الامبريالية، ذلك أن الاستعمار التقليدي وإن جلا عن الأقطار العربية، فإنه يمارس ضدها حرباً شعواء، ولا بد من التصدي له. وفي مثل هذه الحرب لا مجال للخوض في قضايا محورية لا غنى للوعي عنها متمثلة في الحريات، وحقوق الإنسان التي ينطلق الوعي منها في ارتياده آفاق المعرفة، وآفاق الخلاص من التخلف الداخلي في الوقت نفسه الذي يكون فيه هذا الوعي رصيداً لمواجهة التحدي الخارجي.

وكادت الأقطار العربية بصرف النظر عن مدى نبل الشعارات التي رفعها بعضها، والغايات السامية التي أبدت تبنيها لها، تمارس على محك الواقع ما يمارسه غيرها من استبداد تحت مظلة وطنية أو تحت مظلة تقليدية. ولا مجال للوعي تحت أي من المظلتين طالما كان الاستبداد قائماً ومائلاً أن ينمو وأن يتطور، لأن القاعدة المجتمعية تكاد تبدو قطيعاً من الأنعام يساق وفق إرادة الاستبداد، سواء تحت مظلة وطنية أو تقليدية. ولا مجال تحت أي من المظلتين للفكر أن ينطلق ليكون الرائد الأساسي للوعي، ذلك أن المفكرين والمثقفين يفترض أن يكونوا الطليعة في إذكاء الوعي وصقله وتنميته وتطويره، وتقديمه زاداً وطنياً يواجه التخلف، ويفتح المنافذ والنوافذ أمام استجلاء حقائق المعرفة بالذات، والمعرفة بالمحيط والمعرفة بالتحديات، والمعرفة بالوسائل والأساليب للتكافؤ مع هذه التحديات.

تخلف الوعي

إذا كان تخلف الوعي قائماً، فلا مجال لمواجهة التخلف في أبعاده كافة، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية. إن تخلف الوعي يعني إجمالاً تخلف الوعي الاقتصادي والوعي الاجتماعي والوعي السياسي والوعي الثقافي والوعي التقني. ويبدو أن الأقطار العربية وهي تكرس تخلف الوعي، وترسخ اضمحلال الوعي باعتباره - وخصوصاً في الشق السياسي - يفتح المنافذ والنوافذ لقضايا تعتبر محرمة عليه في ظل الاستبداد، لأن هذه القضايا قد تتعلق بشرعية الأنظمة القائمة واستمراريتها، وقد تتمثل من خلالها مطالب للمشاركة الفعالة، وهو أمر يناهض الاستبداد.

وقد تتصور بعض الأنظمة العربية أن تحقيق الوعي في الأبعاد كافة ما عدا البعد السياسي أمر مرغوب فيه، وأنه يمكن تحقيقه ويمكن من خلاله حشد الطاقات والجهود لتنمية اقتصادية اجتماعية ثقافية تقنية دون الخوض في البعد الحرام، وهو البعد السياسي. وهذا التصور خاطئ، لأن أي قصور أو تخلف في أي بعد من الأبعاد يعيق التنمية في الأبعاد كافة مهما كان الجهد جاداً أو النيات حسنة. وهو في الوقت نفسه تصور قاصر، لأن الشأن السياسي في ظل التفرد باتخاذ القرار هو الحلقة التي تمسك بزمام الأمور في باقي الأبعاد، وتتدخل في كل كبيرة وصغيرة فيها. والشأن السياسي في ظل الاستبداد يشمل حتى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك أنه تحت مظلة الاستبداد تبقى هذه القضايا رهينة بالقرار السياسي الذي يستبعد المشاركة الفعالة، ويعتبرها مناهضة له ومناقضة لتوجهاته التي ينفرد هو بتحديد مسارها.

وليس معنى ذلك أن الوعي في البعد السياسي خلال حقبة الاستعمار التقليدي كان وعياً له مضامين تتجاوز مجرد الخلاص من هذا الاستعمار. ولذلك

فإنه ما ان جلا هذا الاستعمار حتى أصبح هذا الوعي وكأنه وصل إلى نهاية المطاف وتوقف عن السير والنمو. ومن ثم، فإنه لم يكن من العسير على زمن الاستبداد بمظلته الوطنية أو التقليدية أن يجمد هذا الوعي أو يؤطره أو يحوله لتحقيق غاياته، وإن كانت هذه الغايات تبدو غايات نبيلة أو سامية. غير أن الاستبداد مهما تبنى شعارات ذات مضامين وطنية نبيلة، فإنه يقف مع نمو الوعي على طرفي نقيض متناسياً أو غافلاً أو متغافلاً. إن تجميد الوعي أو تأطيره أو تحويله وفق مشيئة فردية، لا وفق إرادة مجتمعية، لا يمكن أن يساهم في تحقيق تلك الغايات والمرامي مساهمة إيجابية فعالة.

ولا ريب في أن الشباب بصورة خاصة ـ وهو لم يشهد حقبة النضال ضد الاستعمار ـ تفتحت أعينه على مشهد جمود الوعي وتوقف نموه. وتربى في خضم نسق مؤطر تعتبر فيه مشيئة الاستبداد هي المالكة ليس لنواصي القرار فحسب، ولكن لنواصي الوسائل والأسباب والغايات، وهي المالكة لنواصي الوعي والمؤهلة للتفكير نيابة عن المجتمع، ودون تفويض منه سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر من خلال تجنيد عدد من المفكرين أو المثقفين الذين آثروا أن يكونوا مفكرين ومثقفين للاستبداد. وهم لا يجارونه في مراميه وغاياته فحسب، ولكنهم يزينون له ويشرعون له كل ما هو محبب له بحيث أصبحوا مروجين ومنظرين لثقافة الاستبداد. ولا يمكن في ظل ثقافة الاستبداد أن ينمو أي وعي أو يجد طريقه على الساحة. وتبقى كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما هو البعد السياسي غائبة عن الوعي الذي يفترض أن يكون الركيزة، لأي تنمية منها ومن خلالها.

تخلف العلم والتربية

إن الأمية ما زالت نسبتها كبيرة على صعيد الوطن العربي، وربما تزداد نسبتها تحت وطأة النمو السكاني المرتفع. ولا ريب في أن هذا المحور محور أساسي من محاور التخلف. والعلم يشمل كل نواحي المعرفة، كما أن التربية ليست قاصرة على مهمة المؤسسات التربوية. وقد يتبادر إلى الذهن أن العلم في مناحيه الإنسانية ليس متخلفاً على الصعيد العربي، وإن إحدى سلبيات الحضارة الجديدة في مناحيها العلمية المادية أنها أغفلت المناحي الإنسانية، أو أنها على الأقل لم تعر هذه المناحي الإنسانية القدر نفسه من الاهتمام بحيث طغى الاهتمام على المناحي العلمية المادية على حساب المناحي العلمية الإنسانية. وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد كبير. ولكن المناحي العلمية الإنسانية على الصعيد العربي كان لها شأن وثقل أسهما في الحضارة الإنسانية، ولكنها بعد ذلك تخلفت أو بقيت رهن إنجازات الماضي. وإحراز تقدم حقيقي في المناحي العلمية الإنسانية والمناحي العلمية المادية مطلب أساسي للنهوض الحضاري، وتخلف العرب فيها يجعلهم قاصرين عن مهمة النهوض الحضاري.

إن الجامعات ومؤسسات البحث العلمي على صعيد الوطن العربي لا تكاد تكون لها محصلة ملموسة في إثراء المناحي العلمية الإنسانية أو المناحي العلمية المادية، وهي مؤسسات خاضعة للنظام السياسي ومؤطرة ضمن القيود والإجراءات الإدارية العقيمة، وتعوزها القدرة الموضوعية على الحركة وعلى المبادأة والابتكار والإبداع في مناخ غير محفز، أو هو مجهض في كثير من الأحيان للقدرات الإبداعية. والمؤسسات التربوية شأنها شأن مؤسسات البحث العلمي، فهي تخضع للنظام السياسي الذي يؤطرها ويوجهها وفق النسق الذي يتفق مع غاياته ويستغلها كقنوات لتجميل ممارساته وقولبة الوعي ليكون منسجماً مع غايات النظام السياسي ولوكان ذلك من قبيل تزييف الوعي أو تضليل الوعي.

وإذا كانت التربية إجمالاً في الساحة العربية ترسخ فكرة الموجه والمتلقي والآمر والمنصاع للأوامر في الإطار الأبوي المتمثل في الإطار التعليمي أو في الإطار المجتمعي، فالأب عادة ما يكون هو الموجه والطفل هو المتلقي، والأب هو الآمر والطفل هو المنصاع للأوامر، ولا يتناقض ذلك مع التدليل الذي يحظى به الطفل عادة، إذ هو من قبيل المكرمة من الأب.

والنسق نفسه هو النسق الذي يتم داخل الإطار التعليمي. والمدرس هو الموجه والآمر والتلميذ هو المتلقي والمنصاع للأوامر. وفي محيط العمل يظل النسق نفسه. فالمدير هو الموجه والآمر والموظف هو المتلقي وهو المنصاع للأوامر. وذلك كله يهيئ لثقافة تربوية على صعيد المجتمع يصبح فيها النظام السياسي هو الموجه والآمر، والمواطن هو المتلقي والمنصاع للأوامر. وهذه الثقافة التربوية الراسخة ثقافة ترسخ التخلف، وتوصد منافذ الفكر والإبداع، ولا تترك مجالاً حتى للحوار والتعبير والتقييم الموضوعي. وهكذا يبدو المجتمع وكأنه قد تربى على التلقي والانصياع، وغياب الوعي بحقوقه في التعبير وفي المشاركة الفعلية في القرار، وهي ثقافة تلغي إمكانية إطلاق الإنسان لطاقاته وقدراته في آفاق الإبداع والابتكار، والإضافة إلى المعرفة في مناحيها العلمية الإنسانية أو في مناحيها العلمية المادية. والنظام السياسي في ظل تفرده باتخاذ القرار يستثمر ثقافة التخلف، وإن أقام الجامعات والمؤسسات التربوية ومراكز البحث العلمي فهي مجرد إعلان عن اهتمامه بالعلم والتربية، وإن كان إعلاناً مفرغاً من المحتوى والمضمون. ومحكوم على الجامعات والمؤسسات التربوية ومراكز البحث العلمي أن تكون في خدمة النظام متلقية ومنصاعة للأوامر في ظل ثقافة التخلف.

الإرث الثقافي

تكاد حصيلة الإرث الثقافي تكون قبول الاستبداد، ومع أنها ترفض الاستعمار وتقاوم الهيمنة الأجنبية، وتعتبر ذلك جهاداً أو فريضة من قبيل الجهاد، ولكن رفض النظام القائم أو مقاومته تعتبر تمرداً وعصياناً وخروجاً على طاعة ولي الأمر التي وظفت توظيفاً سياسياً مكثفاً خرج بها عن مضمونها ومدلولها، والسياق الذي وردت فيه طاعة أولي الأمر التي لم تجعلهم مرجعاً للاحتكام متى كان هناك نزاع أو اختلاف. ولذلك فإنه من غير المستغرب أن تخوض الأمة في العديد من الأقطار العربية نضالاً طويلاً وعنيفاً ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية. وليس بمستغرب أن تكون ساحة النضال خندقاً واحداً يضم كل الفئات والشرائح، عدا الشريحة المتنفذة الضالعة مع الاستعمار والمتواطئة معه أو الفئة التي ترجو أن تنال من ورائه نفعاً أو كسباً. وعلى رغم أن الإرث الثقافي يصب في محصلة قبول الاستبداد، فإن التاريخ العربي شهد رفضاً للاستبداد أو خروجاً عليه غير أن هذا الرفض أو الخروج غلب وصمه بالتمرد أو العصيان أو الخروج على الجماعة.

وفي التاريخ المعاصر وفي أعقاب جلاء المستعمر واستلام السلطة من عناصر مواطنة، فإن قبول الاستبداد ظل هو الغالب على الساحة. وحتى حين تنقلب مجموعة أو فرد على مجموعة أو فرد في كرسي السلطة، فإن القاعدة المجتمعية العريضة لا يعنيها الأمر كثيراً، وتبدو قابلة بأي وضع وتستسلم لمن بيده السلطة. ولذلك فإن الدعوات التي تتعلق بحريات الإنسان وحقوقه، وأهمية الحفاظ عليها وعدم انتهاكها تبدو وافدة من الخارج أو جديدة على الساحة العربية.

ولعل الساحة العربية قد شهدت في أعقاب جلاء المستعمر، وبعد زخم من النضال الشعبي العريض في عدد من الأقطار العربية استمراراً لذلك الزخم تمحور حول بعض القيادات المواطنة التي تسنمت السلطة في تلك الأقطار، في وقت

حاولت فيه هذه القيادات استثمار ذلك الزخم لتحقيق استمراريتها، وترسيخ حكمها عارضة للكثير من الوعود ومروجة لها، ورافعة للعديد من الشعارات التي بدت مستجيبة ومتناغمة لتطلعات القاعدة المجتمعية العريضة. ولعل حقبة الخمسينيات والستينيات تمثل فيها هذا المشهد. غير أن القاعدة المجتمعية العريضة بدأت تشعر بخيبة الأمل، والكثير من الإحباط بعد ثورة التطلعات والطموحات خصوصاً، وأن الوعود والشعارات العديدة كانت أبعد من إمكانية التحقيق من ناحية، ومن ناحية ثانية اعتور القصور والثغرات محاولات تحقيقها. هذا في الأوضاع التي بدا فيها أن المحاولات كانت جادة، أما في الأوضاع التي كانت الوعود والشعارات مفرغة من محتواها ومضمونها منذ البداية، فإنه لم تكن هناك محاولات جادة لتحقيقها أو تحقيق أي منها.

ولا شك في أن الأمية وهي تضرب أطنابها تفسح في المجال لتوظيف ثقافة الاستبداد، وتمثل أرضاً خصبة لها. مع أنه من الإنصاف الإشارة إلى أن من الأميين من هم أكثر وعياً وإدراكاً لأبعاد الواقع المأساوي، وهم في خضمه وواقعه، وإن كانوا يستسلمون في الغالب لهذا الواقع، ويعتقدون أنهم عاجزون عن فعل أي شيء تجاهه، ناهيك عن أنهم وهم في زمرة الكادحين مشغولون بالبحث عن قوت يومهم. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، فإن قطاعاً من المتعلمين أو «المثقفين»، أقل وعياً وإدراكاً، وربما انطبق عليهم أمية المتعلمين أو «المثقفين» ومنهم من يعي ويدرك أبعاد الواقع المأساوي، ولكنهم يحاولون توظيف أنفسهم في خدمته قرباً لمراكز النفوذ، وتقرباً إلى صناع القرار للحصول على حظوة أو موقع أو مكسب أو مغنم يقفز بهم فوق هذا الواقع، وينأى بهم عن مآسيه. وهم حين يوظفون أنفسهم لخدمة هذا الواقع، فإنما يرسخون ثقافة الاستبداد، ويسعون في إضفاء مشروعية لها بكل ما يملكون من وسائل.

ومع أن المجتمع لم يكن مجتمعاً بكل دلالات المعنى، بقدر ما هو تجمع لجزر قبلية أو عشائرية أو طائفية أو عائلية تكاد تكون منعزلة ومتفككة، فإن النضال ضد الاستعمار وحد تجمعاتها وتجاوز تناقضاتها وعوامل تفككها، ولذلك بدا المجتمع، وكأنه صلب تجاه المستعمر وفي خندق واحد. ولعل عامل الجهاد في مفهومه الديني له الغلبة، وإن كان النضال في سبيل الوطن ركائزه متعددة، ولكنها تصب في هدف واحد. وإذا كان عامل الجهاد له الغلبة، فذلك أن الوطن لم يكن له حضور في الذهن أو الذاكرة بمعناه المعاصر.

وبعد جلاء الاستعمار بشكله المباشر ووصول وجوه مواطنة إلى سدة الحكم، ظل قدر من التلاحم المجتمعي في زخم الشعارات التي ظلت مرفوعة تعتبر التحرر السياسي والاقتصادي وغيرهما من أبعاد التحرر من الاستعمار معركة مستمرة في غمرة الوعود التي انطلقت لإصلاح الأوضاع برمتها من خلال تلبية احتياجات الشريحة العريضة الكادحة في المجتمع، وتصفية كل أنواع الإقطاع والاستغلال التي كانت ترزح تحت مطامعها تلك الشريحة العريضة الكادحة. وعلى رغم أن دعوات بعض القيادات بدت جادة وملتزمة، فإن ما آل إليه الأمر لم يفضِ إلى تحقيق الوعود التي تحولت - على رغم بعض جوانب الإصلاح التي وجدت لَها طريقاً على محك الواقع - إلى خيبة آمال وخيبة توقعات طغت على الساحة.

إن خيبة الآمال، وخيبة التوقعات التي تمثلت حتى في إطار الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي تمحور حوله الاهتمام، مقصياً الإصلاح السياسي وما يرتبط به من حقوق وحريات، ضاعف منها هذا الإقصاء للبعد السياسي. ثم جاءت نكبة عام ١٩٦٧ فزادت مساحة خيبة الآمال والتوقعات أضعافاً مضاعفة، حيث بدا أن الشعارات التي تمحورت حول التحرر السياسي والاقتصادي من منطلق بناء القدرة الذاتية، لم يكن لها على صعيد الواقع رصيد كافٍ لمواجهة التحديات بكل أشكالها وأبعادها.

وفي غمرة الإحباط الكبير الذي خلقته خيبة الآمال والتوقعات، انصرف القطاع الأكبر من المجتمع إلى البحث عن أموره المعيشية والانغماس فيها، وهو أمر ربما يفرضه واقع الحال مع الشريحة العريضة الكادحة. غير أن هذه الشريحة كانت قبل ذلك متسمة بمشاعر الأمل في مستقبل زاهر تتمثل فيه الإرادة المستقلة، والقوة القادرة على صون تلك الإرادة، وتوظيف الإرادة توظيفاً جماهيرياً لتحقيق تطلعات الشريحة العريضة الكادحة وحاجاتها. ويبدو أن هذه الشريحة وجدت أن مشاعرها كانت ضرباً في وهم، وأن انغماسها في أمور المعيشة هو أمر يفرضه واقع الحال، وأنها لا تنتظر مستقبلاً زاهراً تغمره الوعود.

وزاد من إحباط هذه الشريحة أن بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي قد تآكلت بفعل التوجهات الجديدة لما يسمى بالانفتاح الاقتصادي الذي زاد من أعباء الأمور المعيشية وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية، فأفضى إلى مأزق أكثر سوءاً، وإن ظل مليئاً بالوعود التي تبشر بالرخاء والازدهار، ولكن

بعد طول صبر وانتظار ومعاناة، لأن الوعود علقت ذلك على الأمد البعيد، فأعطت مبرراً لشدة وطأة هذا الانفتاح على الشريحة العريضة الكادحة وثقل الأعباء التي ازدادت ضغطاً على هذه الشريحة، فلم يعد حتى انغماسها في الأمور المعيشية يحقق لها ارباً، أو ربما بدا لها أن الماضي القريب بكل سوءاته قد حقق لها قدراً أقل مما تطمح إليه في إطار الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. وكانت وطأة الأعباء المعيشية وضغطها عليها أقل مما آلت إليه الحال في غمرة توجهات الانفتاح الاقتصادي الذي استبدل الإقطاع التقليدي بإقطاع معاصر قبض على مفاتيح الثروة والسطوة، واستأثر خلال أمد محدود بموارد مالية كبيرة، وكون سقوفاً مرتفعة للثروة، بينما الكثرة تطحنها رحى الفاقة، وتدوسها عجلات الإقطاع المعاصر التي تديرها مؤسسات الإقطاع المعاصر وسماسرته الجدد.

ظـرف المـــرأة

على الرغم من أن المرأة تمثل نصف المجتمع، فإنها النصف الأكثر تعرضاً للقمع والاضطهاد والتغييب عن المشاركة الفاعلة والمؤثرة في صيرورة المجتمع وحركته. وهي على أكثر الساحة العربية تواجه اضطهاداً متعدد الأبعاد، منه ما هو قيمي وتراثي واجتماعي يجعل الرجل قاهراً لها، وإن كان هو ذاته مقهوراً في المجتمع ومؤطراً ومغيباً. وقد أتيحت للمرأة على الساحة العربية فرصة التعليم، ولكنه تعليم يكاد يكون مفرغاً من المحتوى، وهو يرسخ كثيراً من القيم التراثية والمجتمعية، بل يجعل المرأة أكثر استعداداً لقبول واقعها المجتمعي من منطلق قيم تراثية ومجتمعية تكاد تبدو نصوصاً مقدسة يجب الالتزام بها، ويعتبر الخروج عليها محرماً. وهذه القيم التراثية والمجتمعية ليست من جوهر الدين ومضامينه ومثله العليا، ولكنها تُضفى عليها في كثير من الأحيان الصبغة الدينية.

كما أتيحت للمرأة فرص الوظيفة، ولكنها في كثير من الأحيان محدودة، وفي أحيان أخرى تبدو شكلية أكثر منها فرصاً حقيقية، إذ يندر أن تتسنم المرأة وظائف قيادية، وإن تم في النادر إبرازها في وظيفة قيادية فتلك صورة خادعة للدلالة على أن المجتمع مجتمع عصري. ومع ذلك كله فإن نسبة الأمية عالية إلى حد ما في القطاع النسائي، وإن كانت نسبة الأمية عالية أيضاً على الساحة المجتمعية. وإذا كانت معايير الأمية قد تجاوزت حد الكتابة والقراءة إلى الإلمام بحد أدنى من تقنيات العصر ووسائله المعلوماتية، فإن الأمية تكاد تبدو مطبقة وجاثمة على القطاع النسائي، وعلى الساحة المجتمعية. ناهيك عن أن الوعي وهو ما يفترض أن يكون محصلة التعليم، ومحصلة التطور العصري بكل وسائله وتقنياته المعلوماتية، ليس بمرغوب فيه أن ينتشر، وتوصد السبل أمامه من خلال تأطير القنوات الإعلامية وانتقائية القنوات المعلوماتية.

وعلى الرغم من أن المرأة لها دور تربوي أساسي، فإنه ليس من المنتظر منها أن يكون دورها إيجابياً فاعلاً ومؤثراً ومواكباً لمعطيات العصر ومستجداته، وكذلك تحدياته. ومن ثم فإن الجيل الصاعد يفتقر إلى هذا البعد التربوي الرئيسي، فضلاً على أن الرجل - إلى حد كبير - وهو يفتقر إلى الوعي المطلوب عصرياً للتعامل مع معطيات العصر ومستجداته وتحدياته، لا ينتظر منه أن يؤدي دوراً ملموساً وفاعلاً بالنسبة للجيل الصاعد. والمؤسسة التربوية بكل أثقالها التقليدية والقيود المفروضة عليها لا تمارس دوراً في صقل الإبداع والفكر الخلاق، ولا تكاد تخرج عن الأطر الروتينية التي ألفتها. وهي متشبثة بالقيود التي فرضت عليها. وصحيح أن هناك من أبناء هذا الجيل من خرج على ظروف مجتمعه وتجاوز قيودها إبداعاً وفكراً، ولكن هؤلاء أندر من الندرة. وهم يعتبرون في كثير من الأحيان بمثابة الخوارج على المجتمع وتقاليده ومفاهيمه وأطره. وهم بطبيعة الحال ليسوا من إفرازات المناخ المجتمعي، ولكنهم خرجوا على مقتضيات المناخ المجتمعي. وليس من المستغرب أن يظلوا في كثير من الأحيان مقصيين أو مغيبين أو محاصرين.

ومعروف أن قضية المرأة هي في جوهرها قضية الإنسان، وهي تتجاوز إلى حد كبير بعض المطامح والمطالب للمرأة التي تبدو شكلية أكثر منها جوهرية. وإذا كان الإنسان العربي مهمشاً أو مغيباً أو مقصياً، فإن الرجل والمرأة يقعان في إطار هذا التهميش والإقصاء والتغييب، وإن كانت وطأة ذلك على المرأة أقسى بحكم الإرث الثقافي الاجتماعي الذي يجعل منها أكثر من مضطهدة. ولهذا فإن قضية حقوق الإنسان الغائبة إلى حد كبير على الساحة العربية من الناحية الفعلية هي التي تحقق إطلاق الطاقات، والقدرات للإنسان رجلاً وامرأة لكي يؤديا دوراً طبيعياً إنسانياً حضارياً في سبيل النهوض والتقدم، ويشاركا بإرادة فعلية في صنع القرار.

غيـــاب القيـــادة القـــدوة

يندر أن تكون هناك القدوة الحسنة في الساحة العربية على الصعيد الرسمي. والأغرب من ذلك أنه تكاد تندر القدوة الحسنة حتى على الصعيد غير الرسمي. فأما على الصعيد الرسمي، فإن الذين يتسنمون مواقع القيادة هم عادة أصحاب مصلحة آنية فوقية، لا تكترث بمصالح الآخرين وحقوقهم. وهم ينجحون كثيراً في توظيف وسائل الاعلام لإضفاء كل الصور البراقة عنهم، وإبرازهم كنماذج رائعة رائدة فذة لا تخدشها ذرة من قصور أو تقصير، وهي مثال الحكمة والحنكة والخلق القويم، والصراط المستقيم والعدل والعفو عند المقدرة، وتحقيق الصالح العام والسهر على راحة الآخرين.

ويبدو أنه لو برزت على الصعيد العربي قيادة يتمثل فيها قدر ملموس من الجدية والالتزام والخلق والنزاهة والأمانة، لأربكت أوضاع القيادات على الساحة العربية وأبرزت مثالبها لو لم تنطق بتلك المثالب، فهي صورة شاهدة على ذاتها وعلى الآخرين، بما تضربه من مثل واقعي ملموس. وربما لو برزت على الساحة العربية مثل هذه القيادة فهي ستكون مستهدفة من القيادات الجاثمة على الساحة التي لا بد أن تشحذ كل وسائلها وطاقاتها للإجهاز على مثل هذه القدوة التي لو التزمت الصمت تجاه الآخرين، فإنها بوجودها تمثل معضلة لهم وتثير القاعدة المجتمعية العريضة عليهم أو تكشف من أوزارهم وسوءاتهم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القوى الأجنبية الطامعة في موارد الأمة والمهيمنة على إرادتها يقلقها وجود مثل القيادة التي تمثل قدوة حسنة، ولو في الحد الأدنى لمضامين هذه القدوة، ولو لم تنهج مثل هذه القيادة نهجاً مثيراً ومستفزاً لتلك القوى الأجنبية.

ولذلك فإن المجتمع، وبخاصة شبابه، ينظر إلى هذه القيادات متلمساً شيئاً من القدوة الحسنة فلا يجدها، بل يجدها قدوة للاستئثار والنهم والتسلط وسلب

الإرادة ومصادرة الحقوق. ولو شدته هذه المعايير، فسيكون شباباً يغلب عليه التطلع إلى التسلط والنهم والثراء والسلب واللهث وراء المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة. وليس من المستغرب أنه حتى لو نهج أحد نهج القدوة الحسنة على الصعيد المجتمعي فإن ذلك يعتبر نشازاً في إطار ثقافة القيم الزائفة السائدة. وبالطبع سيكون مستهدفاً إن كان هذا الفرد له موقع مجتمعي أو ربما انشد إليه أفراد من المجتمع، فربما مثّل ذلك تياراً يعتبر بمثابة تهديد للوضع القائم، وربما انسحب عليه مفهوم الأمن فاعتبر تهديداً للأمن الاجتماعي وربما حتى الأمن السياسي بمعنى أمن الأنظمة السياسية. ولا بد من أن تشحذ هذه الأنظمة أو أن تسخر وسائلها لإبعاده عن دائرة الضوء وتركه في الهامش أو نهباً للإهمال حتى يكون ذلك في حد ذاته رادعاً للآخرين، ومثنياً لكل من تسول له نفسه أن ينهج هذا المنهج، حتى تظل الثقافة السائدة هي ثقافة التزييف والتضليل والنفاق والمكابرة ومصادرة الحريات والحقوق وسحق الصالح العام في سبيل الصالح الخاص.

البنيـــان الاجتماعـــي

يغلب على المجتمع العربي أن يكون مجتمعاً صارخ التفاوت بين المدينة والريف وبين الطبقة المترفة والطبقة الكادحة. وإلى جانب هذا التفاوت يوجد باختلاف نسبي بين الأقطار العربية التضاد القبلي والعشائري والعائلي، بالإضافة إلى تراكم من التقاليد المجتمعية التي اكتسبت بمرور الوقت صفة الديمومة وهالة من التقديس، وهي تقاليد لا تخلق انسجاماً بين أفراد المجتمع بقدر ما تخلق أو تجذر التناقض والتضاد. صحيح أن قدراً من هذا التراكم من التقاليد يحاول فرض الأمر الواقع والقبول به بكل تناقضاته وبكل تضاده، وقبول التفاوت الطبقي والسلطوي والحضري، ويجعل المجتمع أسير هذه التقاليد وهو في أسرها لا يملك القدرة على الرهان من أجل مستقبل أفضل أو السعي لإحداث تغيير جذري ينهض به من وهدة الأسر إلى آفاق الانطلاق نحو مستقبل أرحب وأفضل عدالة وانسجاماً وإسهاماً في البناء والعطاء والتطور، ليس من منطلق المجاراة لروح العصر وتطلعات المستقبل وطموحاته المادية فحسب، ولكن مجاراة الإرهاصات المتسارعة في الفضاء الحضاري بأبعاده الإنسانية والمعنوية والأخلاقية والفكرية أيضاً.

وليس معنى ذلك السياق الراهن الذي تطغى فيه القيم المادية على القيم المعنوية وإن كانت القيم المعنوية حتى في السياق الراهن ذات مدلولات قيّمة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات. وما ينقص من السياق الراهن هو غلبة القيم المادية على القيم المعنوية من ناحية، ثم إن القيم المعنوية في كثير من الأحيان تبدو في أطر الدلالة والاحتفاء أكثر منها في أطر الواقع، من ناحية أخرى.

هذا المجتمع الصارخ التفاوت والتضاد والتناقضات ينغمس في إطارها، ويكاد يبدو غير فاعل وغير متفاعل مع المستجدات، وغير قادر على الخروج من

ردهات تقاليده أو ما هو عقيم منها على الأقل إلى ردهات أوسع ذات إطلالات على المستجدات وتفاعل معها. والتقاليد والقيم السائدة تفرض ظاهراً يبدو متناغماً على رغم التفاوت الصارخ والتضاد البين والتناقض الواضح، ولذلك فإن كل التفاوت والتضاد والتناقض ينفذ إلى كل صعيد ما وجد إلى ذلك سبيلاً في الفرص المعيشية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية. ويكاد يكون المجتمع في واقعه جزراً معزولاً بعضها عن بعض اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً. وهي جزر لها قيمها وتقاليدها التي تعزز دورها ومكانتها في مواجهة الآخرين، وإن كانت هذه القيم والتقاليد غير معلنة.

ومثل هذا المجتمع في تفككه ينتفي معنى كونه مجتمعاً. فالمجتمع تجمع يغلب عليه التجانس والتناغم والتوافق، ويتم فيه تجاوز التفاوت والتضاد والتناقض من خلال وسائل الضغط وقوى الضغط المتخذة من الحوار والإقناع نهجاً يحفظ لكل القوى حقوقها ومصالحها، وإن كان ذلك يرتكز على ثقل القوة وقدرتها فهو فضاء تستطيع فيه أي قوة أن تعزز قدرتها ومكانتها صوناً لحقوقها ومصالحها، ويبقى حزام الأمان في تجاذب القوى هو القانون الذي يفرض نفسه سيداً ولا سيادة لفرد أو قوة عليه. وطوفان العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربية قد زاد الأمر ضغثاً على إبالة، فأصبح بعضها تجمع أقلية مواطنة في محيط أكثرية أجنبية.

إن حضارة العصر تمثل تقدماً مذهلاً في حقول المعرفة كافة، وإن كان هدفها المنتج النهائي الاستهلاكي أو الترفي، وما يحققه من مردود اقتصادي كبير أو مردود مادي كبير. ويبدو أن البعد الإنساني أو المعنوي الذي يغلب على عدد من الحضارات السالفة، وهو بعد له أهميته، قد تقلص إلى حد كبير تحت وطأة الجانب المادي الذي يشغل الحيز الأكبر من حضارة العصر وثقافته. وبدت الأقطار العربية - ودول العالم الثالث إجمالاً - وكأنها خارج إطار المشاركة الفاعلة في حضارة العصر، وإن كانت مستهلكة لنتاجها. وهذا يضيف إلى قتامة الصورة. وقد يلجأ فريق إلى الخلف متمسكاً بما وصلت إليه الحضارة العربية إبان ازدهارها وهو تمسك لا يغني شيئاً، إذ انه من ناحية يمثل حقبة مضت، ومن ناحية ثانية، فإن ما تم تحقيقه خلال تلك الحقبة يعود الفضل فيه إلى أصحابه. ومن ناحية ثالثة فإنه مع ما لتلك الحضارة من مكانة بحكم المرجعية الموضوعية لزمانها فإنها تبدو وكأنها أقل بكثير مما تمثله حضارة العصر بكل إنجازاتها العلمية المتلاحقة والتطور المذهل في نتاجها، وإن كان ذلك يمثل غلبة البعد المادي على البعد المعنوي. مع أن حضارة العصر

ليس فيها إغفال للبعد المعنوي والإنساني، فقد تمثل فيها الاهتمام بحقوق الإنسان متضمنة حرياته وحقه في المشاركة في صنع القرار من خلال أطر مؤسسية ومناهضة التفرد بالقرار والتسلط والقمع والاستبداد.

وواقع الحال أن الدول القائدة لحضارة العصر تعطي هذا البعد المعنوي اهتماماً كبيراً في ما يتعلق بمجتمعاتها وإن كانت حتى هذه المجتمعات فيها شرائح أو أقليات تواجه قدراً من الاستبداد المعنوي والمادي. ويتمثل الاستبداد المعنوي والمادي في عدم حصولها على فرص متكافئة وإن بدا أن لها الحقوق نفسها والحريات نفسها. ويتمثل الاستبداد المعنوي والمادي أيضاً في أن حضارة العصر بطبيعتها تخلق فجوة كبيرة بين الأغنياء الذين يزدادون غنى في تلك المجتمعات والفقراء الذين يزدادون فقراً. ولا ريب في أن تعامل هذه الدول مع الدول المتخلفة يمثل تناقضاً صارخاً بين ما تدعيه حضارة العصر من بعد معنوي وبين الانتهاكات الصارخة لحقوق الدول المتخلفة وسلب لإرادتها وممارسة الاستبداد الاقتصادي والسياسي والعسكري عليها في دأبها الذي لا يتغير نحو استنزاف موارد الدول المتخلفة، وإخضاعها للهيمنة، وفرض الإرادة الفوقية عليها. ومن اللافت للنظر أنه قد ترفع هذه الدول القائدة لحضارة العصر مبادئ حقوق الإنسان وحرياته كورقة سياسية في التعامل مع الدول المتخلفة، إذ لا يهمها معاناة الإنسان في الدول المتخلفة بقدر ما يهمها تحقيق مآربها، ولذلك فهي لا ترفع هذه الورقة أو تلوح بها في كل الأحوال التي يتمثل فيها انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وحرياته في الدول المتخلفة، ولكنها ترفعها وتلوح بها بصورة انتقائية. وقد تغض الطرف عن أنظمة في الدول المتخلفة تمثل ممارساتها سلوكاً مشيناً بكل المعايير في انتهاك حقوق الإنسان وحرياته متى كانت المصلحة المادية أو المردود المادي من وراء ذلك كبيراً.

البنيـــان الاقتصـــادي

لم يكن في الوطن العربي إبان حقب الهيمنة الاستعمارية المباشرة بنيان اقتصادي، وكانت الموارد والإمكانات المتاحة مستنزفة من الداخل لصالح الدول المستعمرة. ولم يكن هناك أي مأرب يخدم هذه الدول في إقامة بنيان اقتصادي، ذلك أن مآربها تتمحور حول استنزاف الإمكانات والموارد، ومواجهة تحديات الضغط المجتمعي أو المقاومة أو النضال من خلال تمويل حشدها العسكري. وبالطبع فإن هناك قلة من المجندين لخدمة أهداف المستعمر من خلال مواقعهم المؤسسية أو من خلال ممارساتهم في تأمين بعض احتياجات المؤسسة الأمنية المستعمرة وتحقيق موارد مالية مجزية من وراء ذلك. أما المجتمع فهو بين مطرقة المؤسسة الأمنية، وسندان متطلبات الحياة المعيشية في وضع يتحكم فيه المستعمر في موارد البلاد وموارد رزقها ورزق المواطنين. وبالطبع فإن الإقطاع وهو يحظى بدعم المستعمر في الوقت الذي يمثل فيه سنداً للمستعمر يستمر في جني أقصى ما يمكن من موارد على حساب الطبقات الكادحة الفقيرة التي تواجه الأمرّين من المؤسسة الأمنية التي تمثل المستعمر ومن الإقطاع وهو يقع تحت قبضة الأول وتحت وطأة الثاني.

ولما جلا المستعمر واستبشر المواطن العربي الذي قاسى الأمرّين لم يجد بعد انتظار طويل ما يتكافأ مع هذا الاستبشار. صحيح أن بعض الأقطار العربية تحت قيادات وطنية ألغت وطأة الإقطاع وحاولت إفادة قطاع أكبر من المجتمع، وألغت عدداً من القيود على الحراك الاجتماعي للطبقات الكادحة، وحقق بعضها إنجازات على الصعيد الاقتصادي من خلال إنشاء بعض المرافق الحيوية، ولكن المحصلة على الصعيد الاقتصادي ظلت قاصرة إلى حد كبير عن تحقيق التنمية الاقتصادية الفعلية. ولا ريب في أن بعضها واجه تحديات خارجية من خلال إيصاد سبل التمويل. وواجه تحديات خارجية في مواجهته للقضية الجوهرية المتمثلة في وجود الكيان

الصهيوني على أرض عربية. واستنزف ذلك موارد كبيرة، وإن تتابعت عليه التحديات الخارجية فأسقطت ما رفع من شعارات وحطمت القدرة الاقتصادية المحدودة والإمكانات الاقتصادية المحدودة. كما أن الأقطار التي أفاء الله عليها بثروة النفط أنفقت قسطاً منه في إنشاء البنى التحتية والمرافق، وإن كان ذلك في زخم مظهري وإنفاق إغداقي مكلف.

لقد تكالب الغرب، والغرب الأمريكي على وجه الخصوص، على هذه الثروة من خلال العقود الكبيرة مع شركاته ومن خلال الصفقات غير المسبوقة في مجال الأسلحة لترسنتها، وليس لمواجهة العدو الرئيسي للعرب وحليفه الاستراتيجي. واستأثر بما كان يسمى بالفوائض المالية لكي تمر في قنواته الاستثمارية فتعود بالمردود الأكبر لصالح اقتصاده القوي أصلاً. وهكذا دخلت أقطار العسر وأقطار اليسر ـ كما جازت التسمية في وقت من الأوقات ـ في ردهات المديونية. وأصبحت أو أكثرها غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية أو صيانة وتشغيل المرافق، ناهيك عن استثمار موارد في تنمية اقتصادية حقيقية. وفي كل الأحوال فإن النفط، وما سمي بالثروة النفطية، لم يفد كثيراً أقطار النفط فضلاً عن أنه لم يفد الأقطار العربية غير النفطية بصرف النظر عن بعض مؤسسات العمل العربي المشترك التي غلبت عليها النزعة السياسية الفردية والأهواء، وصاحبها تدني الأداء، وهي مؤسسات محدودة الغايات أصلاً ومحدودة المرامي. وأصبحت الأقطار العربية النفطية وغير النفطية تحت مظلة الغرب الأمريكي في عولمته ونكص منها من كان يعتبره خصماً لكي يلهث في ركابه ويرجو من وراء هذا اللهث خيراً وازدهاراً ورخاءً. ودخل في برامج الانفتاح فازداد انفتاحاً وانكشافاً لسلب الغرب الأمريكي الذي لم يسلبه مقدراته فحسب، بل سلبه إرادته أيضاً.

العولمة قبل العولمة

بدت العولمة وكأنها نمط جديد لم يعرف من قبل. ولعل انفراد قطب واحد بالقوة على الساحة العالمية يسر له فرض إرادته وقيمه وثقافته أو جعل قيمه وثقافته كاسحة أو جاذبة، وولد الانطباع بأن العولمة نمط جديد. والانبهار بالغرب وثقافته وقيمه وأنماط سلوكه ليس ظاهرة جديدة. ربما كان الجديد هو درجة اكتساحها واقتحامها واختراقها الحواجز والحدود حين تحالفت القوة بأبعادها الاقتصادية والسياسية مع القوة في الأبعاد الإعلامية المرتكزة على وسائل غير مسبوقة في الاتصال التقني المذهل. أما العولمة بمعنى الهيمنة من قبل الدول الكبرى على مقدرات الدول المتخلفة فهي قائمة منذ حقب خضعت فيها هذه الدول لهيمنة الدول الكبرى، واستنزاف مقدراتها ومواردها وإمكاناتها لدعم اقتصادها، وتركها نهباً للتخلف بكل أبعاده. وبعد جلاء المستعمر التقليدي ظلت الدول الكبرى مهيمنة على مقدرات الدول المتخلفة وإمكاناتها ومواردها وإن حاول بعضها رفع شعارات التحرر الاقتصادي.

صحيح أنه كان هناك تكتل شرقي له نهجه المخالف للغرب الأمريكي الرأسمالي، ولكن لم يكن هذا التكتل الشرقي قادراً في المجال الاقتصادي على تقديم البديل المتكافئ قوة وهيمنة للغرب الرأسمالي الأمريكي. ولهذا تمكن الغرب الرأسمالي الأمريكي من أن يضيق الخناق على عدد من الدول المتخلفة التي حاولت رفع شعارات التحرر الاقتصادي، وبدت منهكة تحت وطأة هذا الخناق. ولا يعني رفع شعارات التحرر الاقتصادي من عدد من الدول المتخلفة أنها كانت تملك القدرة على هذا التحرر، وظلت الساحة العالمية إلى حد كبير تحت الهيمنة الغربية بكل أبعادها بما في ذلك الهيمنة الاقتصادية.

وهكذا، فإنه حتى قبل انهيار الاتحاد السوفياتي كانت الهيمنة للغرب

الأمريكي على الدول المتخلفة وهي لا تختلف عن العولمة التي برزت مصطلحاً جديداً وممارسة قديمة. صحيح أنه خلت الساحة إلى حد كبير للغرب الرأسمالي الأمريكي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وتدرج الصين نحو مواكبة النمط الرأسمالي الأمريكي، وأصبح الغرب الرأسمالي وكأنه متفرد على الساحة يبشر بالعولمة ويفرض نفسه قيماً على هذه العولمة وقائداً ومديراً لها. وتلاشت إلى حد كبير نغمة التحرر الاقتصادي من معجم بعض الدول المتخلفة التي كانت تلوح به. وبدت الدول المتخلفة، ومن بينها تلك التي نكصت عن شعارات التحرر الاقتصادي، راضخة للعولمة بمضمونها الغربي الأمريكي.

والصحيح أن الانفراد بقيادة العولمة وإدارتها وتوجيهها لن يستمر بالضرورة لقوة واحدة أو دولة واحدة أو كتلة واحدة في ظل نشوء تكتلات قد تتبلور قوتها خلال أمد قريب، ويتضح ما إذا كانت ستنازع الغرب الأمريكي قيادته وإدارته للعولمة، ولكن يبدو أن مفاهيم العولمة ونموذجها الغربي الأمريكي تشكل المنهج الذي تتجه إلى الأخذ به باقي الكتل أو أكثرها. وقد يكون في مقدور بعضها منازعة القيادة والإدارة الأمريكية للعولمة، على أن أخذها بالنموذج الرأسمالي الأمريكي نفسه وبأنماطه يؤدي دوراً مماثلاً في فرض نظريات الانفتاح والتكيف التي ألحقت بالعديد من الدول المتخلفة أذى كبيراً حتى قبل أن تندمج تماماً في منظومة العولمة. وبمعنى أصح، قبل أن تستسلم لإرادة العولمة، وتسلم لها زمام الأمور وترضخ لإرادتها، فجعلت اقتصاداتها ملحقة بالعولمة الأمريكية أو شبه الأمريكية أو مسحوقة تحت عجلاتها وعجلات مؤسساتها المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك شركاتها العملاقة العابرة الجنسيات والعابرة القارات والعابرة القوميات.

البنيـــان الإداري

لعله لم يكن هناك بنيان إداري في إطار مؤسسي ومهني، وهو أمر لم تصل إليه الأقطار العربية حتى الآن. وما كان قائماً كأجهزة إدارية هي أجهزة مؤطرة في خدمة أهداف المستعمر والأجهزة الأمنية التي تجثم قبضتها على الصعيد المجتمعي، وتهيمن عليها قيادات مستعمرة ومؤتمرون بأمرها تحظى باهتمام خلال حقبة الهيمنة الاستعمارية، وما عداها فليس له حظ من الاهتمام. وذلك أمر بديهي فالمستعمر ينصب هدفه على إخضاع الدول التي يستعمرها واستنزاف ثرواتها وإهدار إمكاناتها، ولا يمكن بتاتاً أن يكون من بين أهدافه الرقي السياسي أو الإداري أو الاقتصادي أو الثقافي لهذه الدول، ذلك أن مثل هذا الرقي يتعارض مع هدفه المحوري، ويناقض غاياته في الإخضاع والاستنزاف والإهدار. وبالطبع فإنه خلال حقبة الهيمنة الاستعمارية وتصاعد عمليات النضال ضدها لا بد من أن يكون الأمن من خلال أجهزته ووسائله وأساليبه موجهاً لقمع هذه العمليات وقمع أي مقاومة أو أي مناهضة للمستعمر.

وهكذا فإنه بعد جلاء المستعمر وجدت الأقطار العربية أنه ليس لديها بنيان إداري بمعنى البنيان الإداري القادر على إدارة دفة الأمور وفق نهج وطني يتطلع إلى التنمية هدفاً محورياً يحقق من خلالها الرقي الاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي. والعاملون في الأجهزة الإدارية ألفوا نمطاً معيناً ونهجاً معيناً هو النهج والنمط السائد في حقبة الهيمنة الاستعمارية، وليس لديهم الإدراك الكافي بالمتطلبات الجديدة الملحة في حقبة ما بعد المستعمر. ولا ريب في أن ذلك يعتبر وحده عاملاً مجهضاً لإرادة الإصلاح إن كانت هناك إرادة إصلاح جادة لدى القيادات التي وصلت إلى سدة الحكم في حقبة ما بعد المستعمر، ورفعت شعار الإصلاح، وإن تمحور بصورة رئيسية على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي مغفلاً

منذ البداية باقي أبعاد الإصلاح بما فيها البعد السياسي والبعد الثقافي وحتى البعد الإداري.

لقد حاولت بعض الأقطار العربية تطوير الأجهزة الإدارية، ولكن النظرة إلى هذا التطوير كانت قاصرة من ناحية وما بدت ملحة من ناحية ثانية، ولذلك لم تمثل درجة متقدمة في سلم الأولويات. كما أنه غلب على محاولات الإصلاح الإداري النظرة السطحية التي قد تنظر إليها من خلال تبسيط الإجراءات أو إجراء بعض التغييرات التنظيمية دون أن تكون نظرة شمولية جذرية تتناول السلوك والوعي معتمدة على الوسائل والأساليب الإدارية وعلى غيرها من وسائل كالتربية والإعلام في إطار استراتيجيا تتناول الوعي على الصعيد المجتمعي من أبعاده كافة، بما في ذلك الوعي السياسي والوعي الاجتماعي والوعي الإداري والوعي الثقافي. ذلك أن الإصلاح الإداري من خلال النظرة الشمولية الجذرية مرتبط بالإصلاح المجتمعي بأبعاده كافة. ولا يمكن النظر إليه من خلال منظور إداري بحت. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن مفهوم الإدارة مفهوم جديد على هذه الأقطار ولم يكن هناك استيعاب له ولأبعاده. ولم يكن هناك المؤهلون القادرون على توطين وترسيخ الوعي والإدراك لهذا المفهوم، ناهيك عن وجودهم في مستويات صنع القرار، أو ما هو قريب من دوائر صنع القرار لأداء هذا الدور الوطني.

البنيـــان السياســـي

في أغلب الأقطار العربية أو حتى كلها لم يكن هناك بنيان سياسي أو لم تكن هناك بنية سياسية تحتية أو فوقية، ذلك أن الهدف تمحور على ساحة النضال ضد المستعمر وضد الضالعين مع المستعمر. وإذا كانت في مصر - على سبيل المثال - أحزاب فهي أحزاب مهترئة إلى حد كبير. وربما كان أكثرها يدور في حلقة المستعمر أو لا يجرؤ على إغضابه. والنضال ضد المستعمر في العديد من الأقطار العربية لم يكن تحت لواء هذه الأحزاب، فهي غير قادرة على حمل اللواء وغير قادرة على الجهر بأنها مع النضال وهي في أكثرها لم تكن مع النضال ضد المستعمر، ذلك أنها مستفيدة من الكراسي أو حتى من لعبة الكراسي ومرتبطة مصالحها بها ولا ترغب في التفريط بهذه المصالح. وحقبة النضال والزخم الجماهيري التي كانت مثالاً على صعيد التضحية والمقاومة والجهاد ربما هيأت كوادر قادرة على أداء ذلك الدور، ولكنها غير مهيأة لإدارة دفة القيادة على مستوى الدولة حينما تهيأت لها الأسباب بأن تمسك بدفة القيادة بفضل نضالها وجلاء المستعمر.

وعلى صعيد الأقطار العربية إجمالاً لم يكن هناك بنيان سياسي في إطار ما يسمى بدولة المؤسسات وما تضمه من مؤسسات المجتمع المدني والأطر المؤسسية الدستورية، وذلك أمر بديهي فإن الوعي السياسي كان محوره جذوة الحماس المتقدة والمشتعلة ضد الوجود الاستعماري والهيمنة الاستعمارية. وجذوة الحماس هذه خلقت وعياً سياسياً حتى في صفوف الأميين، وعلى صعيد القاعدة المجتمعية كلها. ولكنه وعي مرتبط بجذوة الحماس هذه، وفي حدود ما يقتضيه النضال ضد المستعمر ومقاومة وجوده. ولذلك فإنه ما إن تحقق جلاء المستعمر حتى ترسخت المطالبة بتغيير القيادات السياسية في أغلب الأقطار العربية، خصوصاً أن هذه القيادات كانت راضخة للمستعمر أو متعاونة معه أو متواطئة معه. وحتى في هذا السياق تمحور الوعي حول ضرورة تغيير القيادات، وتأطر ضمن حدوده ولم يكن

وعياً سياسياً بمعنى الوعي السياسي الناضج أو المكتمل النضج المرتكز على ركائز مؤسسية. وفي غمرة هذا التطلع قفز إلى سدة القيادة السياسية في حركات انقلابية بعض العسكريين الذين بدا أنهم يملكون الرغبة أو القدرة أو الإرادة على إدارة دفة الأمور وفق نهج سياسي وطني. ولعل غالبية هذه الحركات الانقلابية غلب عليها المطمع للوصول إلى سدة القيادة، وإن كان بعضها جاداً في توجهه الوطني، في غمرة النشوة بتحقيق جلاء المستعمر أو بوصول قيادات مواطنة إلى سدة الحكم مع استمرار جذوة الحماس الوطني على صعيد القاعدة المجتمعية التي باركت إلى حد كبير وصول قيادات مواطنة إلى سدة الحكم. ولكن جذوة الحماس لا تكفي، والوعي السياسي المؤطر في أطر النضال ضد المستعمر هدفاً وغاية، في ظل غياب المؤسسات السياسية الفعالة أو غياب دولة المؤسسات، أدى إلى إخماد جذوة الحماس، خصوصاً عندما بدا أن الشعارات قد وقف أكثرها عند حدود كونه شعاراً وخاب الأمل في الوعود التي واكبت هذه الشعارات. وتحولت كل الأنظمة الانقلابية إلى أنظمة مستبدة. والأنظمة العسكرية بحكم نهجها وطبيعتها تعتمد على الانصياع للأوامر وعلى الطاعة، وهي غير مدركة أو غير مستوعبة للدور القيادي في إطار دولة المؤسسات والأطر الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني. ولذلك آل بها الأمر إلى فرض الهيمنة، وإلى اتباع أساليب الاستبداد والقمع ضد الرأي المختلف أو الطرح المختلف.

ظــرف الانقلابــات

بدت الانقلابات الوسيلة الأيسر والأسرع للتغيير، وربما كان بعضها جاداً في إحداث تغيير مجتمعي، ولكن أكثرها كان تغييراً يستهدف الاستئثار بالسلطة. وفي معظم الأحوال أو كلها غلبت نزعة التفرد بالسلطة حتى في إطار دموي من خلال تصفية عناصر الحركات الانقلابية لكي يستأثر نفر قليل بالسلطة. وتكررت في بعض الأقطار العربية الحركات الانقلابية أو محاولات الانقلاب، وهي بكل ما تتذرع به من محاولة للإصلاح بعد أن انحرف من هم في السلطة تحمل في مدلولاتها تطلعاً وطموحاً للوصول إلى السلطة. ومن المؤسف أن هذه الحركات الانقلابية حاولت تبني بعض المناهج الفكرية من خلال المنظور القومي بصرف النظر عن تفرعاته، فحولت هذه المناهج في أذهان القاعدة المجتمعية العريضة إلى ممارسات وغايات نأت كثيراً عما تتطلع إليه تلك المناهج فأساءت أيما إساءة، وحملت الفكر القومي أوزاراً ليست من صنعه. ولا يعني ذلك أن الفكر القومي أو مناهجه بصرف النظر عن تفرعاتها كان مكتملاً ولا تعتوره أية مثالب، ولكنه كان يمثل رصيداً فكرياً جيداً بدأ منذ أمد، وخصوصاً خلال حقبة الهيمنة التركية على الوطن العربي. وكان طرحه مشروعاً، ومنهجه مقبولاً وغاياته نبيلة. ومن الإنصاف التأكيد على أن هذا الجهد الفكري كان جهداً أصيلاً، وقد تراكم عبر عقود أضاف بها رصيداً إلى رصيده النوعي.

ولعله في أكثر الحالات كانت الفكرة الأساسية هي بناء إطار مؤسسي من خلال نظرة الانقلابيين الذين وصلوا إلى سدة الحكم، وليس من خلال المعنى الجوهري لدولة المؤسسات. وكان التبرير المحوري أن الجهود يجب أن تتمحور حول التخلص من ذيول الاستعمار. وكان إعلان الحرب على الإقطاع أمراً مقبولاً ومستحسناً من القاعدة المجتمعية العريضة، غير أن الممارسة بحكم طبيعة مثل هذه الأنظمة العسكرية وتوجهها هي تكثيف القبضة الأمنية. وإذا كانت القبضة الأمنية

مبررة في البداية لملاحقة ذيول الاستعمار وأعداء «الثورة»، فإن اشتداد وطأة القبضة الأمنية واتساع مظلتها بحيث أصبحت جاثمة حتى على القاعدة المجتمعية العريضة وقامعة لأي فكر مختلف في الطرح، وإن كان متفقاً في الهدف الوطني وفي توجهه الوطني المحض، جعل القضية تبدو صارخة وغير مبررة.

ولكي تضفي هذه الأنظمة على نفسها صفة الدولة المؤسسية ترسخ اهتمامها على تكوين الحزب الواحد بمعنى فرض الرأي الواحد وإلغاء الآراء الأخرى مهما كانت جدية توجهها وملاءمة نهجها وغاياتها. ولعل القاعدة المجتمعية في أكثر الأحيان قبلت بفكرة الحزب الواحد باعتباره وسيلة نظامية لممارسة دور فعال يظل أفضل مما كان عليه الوضع في حقبة الاستعمار، إلا أن الحزب الواحد بدا إطاراً شكلياً في كثير من الأحيان لا يسمح بطرح مختلف أو رأي مختلف، وذلك يلغي بصورة تلقائية معنى المشاركة، ولا يجعل للمشاركة الفعلية أي وجود. وهكذا تلاشت الهالة حول الحزب الواحد بحيث بدا الحزب الواحد ممثلاً في شخص الزعيم القائد ومستجيباً لطرحه وتوجهه بإرادة فوقية لا تسمح للإرادة المجتمعية بأن تخرج عليها قيد أنملة.

ظرف الأمن وجمود الأنظمة

على رغم أنه أنشئ العديد من الأجهزة الإدارية، فإن الأجهزة الأمنية ظلت محور اهتمام بالغ في إطار التوجه الجديد في حقبة ما بعد المستعمر المتمثلة في مواجهة خصوم الثورة أو أنصار الثورة المضادة وجيوب الإقطاع المرتبطة بالمستعمر، وهي مترادفات راجت في تلك الفترة. ولعل الأقطار العربية التي وصلت فيها إلى سدة الحكم قيادات مواطنة من خلال حركات انقلابية وهي منغمسة بطبيعتها في السلوك العسكري قد أولت اهتماماً كبيراً للأجهزة الأمنية، وإذا كانت قد أعطت اهتماماً كبيراً لتطوير القدرات الدفاعية، الأمر الذي يمليه الواقع قبل الشعارات، فإن هذا الجانب من الاهتمام أمر ملح ومطلوب خصوصاً في الأقطار العربية التي تقف على حدود المواجهة مع الكيان الصهيوني. وعلى رغم أن تطوير القدرات الدفاعية على رغم الإنفاق النسبي الكبير عليه لم يكن متكافئاً مع التحدي الذي يمثله الكيان الصهيوني ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه لا يمكن إغفال تضافر العامل الداخلي والخارجي ضد التطوير المتكافئ مع التحدي، وذلك أمر يحتاج تناوله حيزاً كبيراً.

ومن اللافت للنظر أنه حتى في الأقطار العربية التي لم تقم فيها حركات انقلابية، ومثّل الوضع فيها استمراراً للقيادات العائلية أو القبلية أو العشائرية، فإنه ترسخ الاهتمام بتطوير الأجهزة الأمنية. وهكذا أصبح موضوع الأمن بصورة عامة وليس في إطاره الموضوعي يمثل الدرجة الأولى في سلم الأولويات. ولا ريب في أن الإنفاق النسبي الكبير على المظلة الأمنية واشتداد وطأتها واتساع آفاقها خنق الحريات، وصادر حقوق الإنسان العربي، وعرضها لأعنف الانتهاكات. ومن هنا فإن مفهوم الأمن تمحور بصورة رئيسية حول أمن الأنظمة. ولا شك في أنه في الأقطار العربية التي وصلت إلى سدة الحكم قيادات مواطنة من خلال حركات انقلابية تولي اهتماماً كبيراً لاستمرار وضعها من خلال توجيه الأمن لخدمة بقائها

واستمرارها ومواجهة أي محاولات انقلابية عليها.

وفي الأقطار العربية التي استمرت في سدة الحكم فيها قيادات عائلية أو قبلية أو عشائرية، فهي أصبحت تضع في الحسبان إمكانية اختراق ظاهرة الانقلابات العسكرية لمجتمعاتها التي لم يعرف أكثرها العسكرة. وتلاقى توجهها مع توجه الأنظمة العسكرية في ما يتعلق بالأمن المرسخ جله لإبقاء الأنظمة واستمرارها ولو كان السبيل إلى ذلك إسقاط حقوق الإنسان العربي أو إغفال حرياته أو انتهاكها. وبديهي أن كل ذلك يجهض أي وعي مجتمعي ويوصد السبل أمامه على الصعد كافة، ولا بد من أن يؤدي إلى إحباط مجتمعي وإخماد لجذوة الحماس والوعي التي كانت متقدة خلال هذه الهيمنة الاستعمارية في الأقطار العربية التي شهدت نضالاً طويلاً وشاقاً على ساحتها المجتمعية ضد تلك الهيمنة. وفي كل الأحوال فإن الحقبة الأخيرة شهدت جموداً غير مسبوق على صعيد الأنظمة، وتوارت الانقلابات إلى حد كبير. وآل الجمود إلى ترهل وتصلب ووهن وانعدام حركة ألقت بظلالها على الساحة العربية. وهو جمود يندر أن يكون له مثيل في عالم الحركة والتغيير.

ظــرف النفــط

لعل النفط أحد العوامل المحورية الحاكمة والمؤثرة على صعيد الوطن العربي. فهو من ناحية استقطب اهتمام الغرب، وخصوصاً الغرب الأمريكي الذي حاول أن يفرض هيمنته المباشرة على منابعه في الخليج العربي. وعلى رغم أنه كان مطمئناً ـ على رغم اللحظة العابرة لانقطاع إمداداته خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ إلى استمرار تدفق إمداداته بحكم الرباط الوثيق الذي يربطه بالأنظمة في المنطقة، فإنه ظل متطلعاً إلى فرض مزيد من الهيمنة. وجاءت كارثة الخليج فأعطته فرصة ذهبية وقدمت له كلّ الأسباب على طبق من ذهب، على رغم أنه في استراتيجياته كان يرمي إلى رهن النفط مقابل تسهيلات مالية لأقطار المنطقة بعد أن دخلت ـ وساهم في إدخالها ـ في شرك المديونية مستأثراً بما كان يسمى بالفوائض المالية من خلال العقود والصفقات الكبيرة ومن خلال استثمار قسط منه في قنواته حتى التهمته كارثة الخليج، أو كان بمثابة احتياطي مالي لتسديد فاتورة تلك الكارثة. ولم يكن بعيداً عن استراتيجياته تخزين المخزون النفطي أو الاحتياطي النفطي أو قدر منه في أراضيه أو حتى في الأراضي التي يحتلها الكيان الصهيوني.

لقد سمح النفط لأقطار الخليج العربي أن تنفق على العديد من مشاريع البنى التحتية والمرافق، مما أعطاها بريقاً لمظهر تنموي بدت فيه أكثر حظاً أو أكثر متاعاً عمرانياً واستهلاكياً من العديد من الأقطار العربية الشحيحة الموارد نسبياً، كما سمح لها في أعقاب انحسار المد القومي وتزامن هذا الانحسار مع فورة الطفرة النفطية أن تبرز على الساحة وكأنها قد خلت لها، وهي لم تخلُ لها فحسب ولكنها خلت للغرب الأمريكي بصورة خاصة، سواء كان ذلك من خلالها أو بطريق مباشر. وأدى هذا الزمن النفطي، وهذا الترف المظهري، وهذا الثقل في الساحة العربية إلى تراجع الشعارات العروبية، وتراجع وتيرتها المعادية للغرب والغرب الأمريكي.

ومن غير المستغرب أن تصبح الولايات المتحدة الوصي والقيّم على الوطن العربي، وأن تكون لها اليد الطولى والقول الفصل حتى فيما يبدو أنه شأن عربي بحت، ناهيك عن شأن له علاقة أو مساس بالكيان الصهيوني. وهكذا تحول النفط إلى ركيزة وأداة رئيسية لفرض الهيمنة الأمريكية ليس على منابع النفط فحسب، وإنما على الوطن العربي بأسره مسنوداً بقوته وذراعه في المنطقة المتمثلة في الكيان الصهيوني، ومع خلو الساحة له وتراجع حتى الشعارات ومجرد الشعارات المعادية لها وكأنها أصبحت في ردهات الماضي، أصبح اللهث وراء الصلح والتعاون مع الكيان الصهيوني مسألة غير محرمة بعدما كانت محرمة حتى في مواثيق جامعة الدول العربية.

لقد بدت الأنظمة على وهنها قادرة على تجاوز الساحة المجتمعية في القبول بالمحرمات دون ردود فعل بعد أن همشت هذه الساحة أو غيبت أو أقصيت بفعل عوامل متعددة من بينها القمع، ومن بينها عوامل ذاتية تتمثل في الإحباط واليأس من كل ألوان الأنظمة وشعاراتها، والرضوخ لما روجت له الأنظمة ومثقفوها من أن هذه الشعارات لم تجلب إلا الهزائم. وروجت أيضاً أن الشرق الاشتراكي لم يساعد على النصر، وأن الغرب الأمريكي هو القوة القاهرة القادرة ولا ينازعها في ذلك منازع، وأنه لا مفر من الرضوخ لها سعياً إلى كسب رضاها بدلاً من معاداتها التي لم تجر إلا الهزائم والنكسات. ولا بد من أن يضفى على ذلك كله صورة براقة للغرب الأمريكي في ما يرفعه من شعارات لحقوق الإنسان والديمقراطية، ومعها شعارات الخصخصة والانفتاح والتكيف، وما يبشر به من رخاء وازدهار.

الاسترخـــاء النفطـــي

أعطى بريق النفط وهجاً تعلقت عليه الآمال في ما يسمى بحقبة الرواج النفطي، أو الزمن النفطي وساد الساحة العربية خصوصاً القريبة من وهج النفط حالة من الاسترخاء واللامبالاة. وشد هذا الوهج الأبصار في الأقطار العربية النفطية وغير النفطية. وأصبح اللهث وراء الكسب السريع ظاهرة صارخة وإن كان هذا اللهث غير مجد للكثرة المجتمعية. أما القلة الواغلة في الترف والموغلة في السفه فما احتاجت في أكثر الأحيان إلى اللهث. وليس معنى الاسترخاء النفطي عدم بذل جهد، ولكنه جهد ينصرف إلى محاولة البحث عن مغنم من وراء الترف النفطي وبأي وسيلة بصرف النظر عن مثالبها. وفي الوقت نفسه فإنه مثل استرخاء عن تلمس المشروع النهضوي والتنموي العربي الحقيقي في خضم زخم وزبد قد يذهب جفاء ولا يمكث منه ما تستفيد منه الأمة، ومثل أيضاً قعوداً عن الضرب في الطريق الصعب الذي يتطلبه تحقيق أي مشروع نهضوي وتنموي حقيقي.

ومما زاد الطين بلة أن هذا البريق النفطي الوهاج جاء في أعقاب نكسات حاقت بالأمة، فأشاعت قدراً كبيراً من الإحباط، وخلقت قدراً كبيراً من الريبة والشك في قدرات الأمة. وليس معنى ذلك أن المشروع النهضوي العربي كان جاهزاً للتطبيق، ولكن كان هناك توجه فكري ونضالي ملموس في هذا الاتجاه غذته بصورة خاصة النكبة الكبرى في احتلال أرض عربية وقيام الكيان الصهيوني عليها. ومن اللافت للنظر أن هذه النكبة الكبرى التي شحذت الأفكار والهمم ما تزال قائمة بصورة أكثر عتواً وغلواً وهيمنة بعد نكسة ١٩٦٧، إلا أن هذه النكسة أعقبها انحسار في هذا التوجه. ويبدو أن القيادات القومية قد قامت في أعقاب النكبة الكبرى كردة فعل أساسية لها، واستنكاراً وثأراً من الأنظمة التقليدية التي خاضت تلك الحرب واعتبرت متقاعسة، ومسؤولة مسؤولية تاريخية، وأنها كانت إلى حد كبير راضخة للهيمنة الاستعمارية، ومتخلفة في نمطها وأسلوبها، وبعيدة

كل البعد عن المطالب الجماهيرية والحقوق الجماهيرية مرسخة للاستبداد والإقطاع والفساد. وتبنت هذه القيادات القومية ولو بدرجات متفاوتة أو في مراحل متقدمة شعارات المشروع النهضوي العربي في وجه الظلم والاستبداد والفساد الذي تمارسه الأنظمة التقليدية، وفي وجه الكيان الصهيوني، وإن اختلفت أحياناً في الأولويات بين تقديم المواجهة مع الكيان الصهيوني على تحقيق التنمية والرقي الحضاري وبين تقديم التنمية والرقي الحضاري باعتباره القاعدة الصلبة والأساسية التي تجعل العرب أكثر قدرة وقوة على مواجهة الكيان الصهيوني.

ولعل هذه المفارقة واضحة بين أنظمة تقليدية تواجه حركات ترفع شعارات ضد الاستبداد والإقطاع والفساد وعجزت عجزاً فادحاً عن مواجهة الكيان الصهيوني، وأنظمة تقدمية رفعت شعارات تلك الحركات أو أكثرها وحققت على هذا الصعيد بعض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية المحدودة إلا أنها لم تكن قادرة على تنفيذ مرامي المشروع النهضوي العربي وغاياته، فمارست قدراً من الاستبداد بذريعة حشد جميع الطاقات لمواجهة العدو الداخلي المتمثل في الإقطاع وبؤر الفساد وذيول الأنظمة التقليدية، وكذلك مواجهة العدو الأكبر وهو الكيان الصهيوني. وأدى إخفاقها الفادح أيضاً على محك المواجهة مع الكيان الصهيوني إلى إسقاط مسوغات شرعيتها وشعارات النهوض العربي المتمثلة في الوحدة والتنمية وتحقيق العدالة والمساواة.

إن المجتمع العربي ظل حقباً وهو رهين الهيمنة الاستعمارية. وهو في غمرة نضاله ضد هذه الهيمنة جرى إقامة الكيان الصهيوني ليمثل تحدياً تاريخياً مصيرياً مستمراً. ولذلك فإن جلاء الاستعمار بأطره المباشرة لم يترك للوطن العربي أن يلتقط أنفاسه لأي مبادرة إصلاحية جذرية، وظل مستهدفاً ومستنفراً في كل الأوقات، ومستنزفاً الكثير من طاقاته وموارده لمواجهة التحدي الضارب في ترابه الوطني. صحيح أن الوزر كله في ما آل إليه الحال ليس نتيجة هذه الهيمنة الاستعمارية والهجمة الشرسة التي مثلها التحدي الصهيوني، ولكن كان هناك التهافت على الاستئثار بالحكم مهما كانت الغاية وبأي وسيلة. وكان هذا الاستئثار بالحكم شخصي المطامع، فردي النزعة بحيث أجهض الإمكانات الحقيقية للثروة البشرية والمادية في التفاعل مع واقعها ومع محيطها تفاعلاً واعياً، ومع ذلك فإن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أن المجتمع العربي لم يكن قد سلك بعد مسالك النهوض الحضاري الفعلي الذي يؤسس للركائز المؤسسية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والإدارية، وما تهيأت له الأسباب لكي يسلك هذه المسالك، ولهذا فإن التوجهات الانقلابية في العديد من الأقطار العربية كانت ردود فعل أكثر منها مبادرات مكتملة النضج لثورات تمهد لمأسسة البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري. والإفرازات الانقلابية لا يمكن أن ينتظر منها أن تكون ذات توجه تنموي حضاري في إطار تكاملي مهما كان توجه بعضها جاداً. ثم إن المجتمع نفسه وقد ظل رهين المحابس لم يكن قادراً على استيعاب المتغيرات والتحديات، ولم يكن قادراً على المشاركة في صنع واقعه وصياغة مستقبله مهما كانت هذه الصياغة قاصرة في ظل قصوره من حيث الإدراك الحضاري الواعي.

وفي أعقاب نكسة ١٩٦٧، وانحسار القيادات القومية، وتقلص مسوغات شرعيتها، برزت من جديد الأنظمة التقليدية سواء منها ما بقي قائماً منذ النكبة الكبرى، أو ما قام على أنقاض القيادات القومية، ناهيك عن أن القيادات القومية المتبقية إما أنها أصبحت تبحث عن مسوغ لتبرير شرعيتها أو أنها تحاول أن تجاري إلى حد ما النزعة الجامحة في النكوص عن المشروع النهضوي العربي. وهنا جاءت فرصة الظرف النفطي الذي يقع في أقطار معظمها تحكمه الأنظمة التقليدية. فوجدت الساحة خالية لها للعب دور تثأر فيه من الأنظمة القومية التي ناصبتها العداء، وأن تكرس توجهاً جديداً ـ وما هو بجديد ـ في الارتباط الوثيق بالغرب الأمريكي. وأوجد الترف النفطي أحياناً وسرابه في أحيان أخرى نزعة من السلوك تنافي النزعة النضالية، فهي نزعة استهلاكية اتكالية تفضي إلى الركض واللهث وراء بريق النفط أو سرابه، والاسترخاء على ساحة المواجهة مع الظلم والاستبداد والفساد محلياً، والمواجهة مع الكيان الصهيوني. وهذا الوضع لم يكن فيه أيّ بارقة أمل لشحذ فكرة المشروع النهضوي العربي، ناهيك عن محاولة تطويره للتكافؤ مع المستجدات. وعلى رغم هذه النزعة الراكضة وراء الكسب الشخصي والمنفعة الذاتية والترقية في مواجهة العدو الداخلي والعدو الخارجي، فإن صحوة برزت على الساحة أبرزها ما سمي بالصحوة الإسلامية التي وجدت الفرصة مؤاتية لكي تبدو البديل الأسمى والأقوى بعد أن سقطت باقي البدائل. وهي وإن لم تقدم مشروعاً نهضوياً عربياً، فقد استقطبت قطاعاً عريضاً من الجماهير ومن الشباب على وجه الخصوص.

دور النـــظــام

لقد جرب الوطن العربي الأنظمة التقليدية، فكان إخفاقها كبيراً، وتجلى واضحاً للعيان في حرب ١٩٤٨ مع الكيان الصهيوني. كما جرب الأنظمة الثورية أو الانقلابية بأنماطها المتعددة، وتبنيها سياسة التصدي للكيان الصهيوني وللغرب الأمريكي وتلاحق الهزائم والنكسات. وعندما تخلت عن ثوريتها وعدائها للكيان الصهيوني والغرب الأمريكي وفضل بعضها الانضواء تحت مظلة الغرب الأمريكي والصلح مع الكيان الصهيوني، أفضى الحال إلى وضع انهزامي أشد وأعتى من الهزائم والنكسات السابقة. وجرب الوطن العربي النظام الاشتراكي ـ كما حصل في اليمن الجنوبي آنذاك ـ فكانت المحصلة صراعات دامية كانت محصلتها إخفاقات بليغة. وتصادم البعثان في قطرين متجاورين، وتصادم القوميون قبل ذلك تصادماً لا مبرر له جر إلى إخفاقات بليغة. وجرب الوطن العربي أيضاً النموذج الإسلامي سواء في الإطار التقليدي القبلي كركيزة محورية للشرعية، أو في الإطار الحزبي كما هو الحال في السودان، وكانت المحصلة من وراء ذلك إخفاقات بليغة أيضاً، وإن كانت هذه الإخفاقات في حالة أقطار الخليج العربي قد غطى عليها بريق الثروة النفطية.

ويتضح من كل ذلك أن هناك خللاً كبيراً ليس في النهج الإسلامي بقدر ما هو في الممارسة التي تتخذ منه مظلة لممارسات لا تتفق مع جوهر الدين. وليس الخلل بالضرورة خللاً في الشعارات التي تتبناها القومية، ولا الغايات والأهداف التي ترمي إليها بقدر ما هو خلل في الممارسة قد يفضي إلى الانتقاص من هذه الشعارات وتفريغها من مضامينها الجوهرية، أو الإقدام على ممارسات لا تتفق مع تلك الغايات. إن الخلل ليس بالضرورة في المنهج، وإنما الخلل الأساسي هو في الممارسة. ومن هنا كادت كل الممارسات تصب في محصلة واحدة هي محصلة الإخفاقات البليغة. وقد يذهب البعض إلى أن هذه الأنظمة مع اختلاف مناهجها

تكاد تكون ممارساتها واحدة خصوصاً فيما يتعلق بقمع الإرادة المجتمعية وتهميش دور المواطن وتغييبه. وهي إلى حد كبير تفتقر إلى الشرعية الحقيقية والموضوعية لوجودها واستمرارها. ومن هنا كان القمع هو الوسيلة لوجودها واستمرارها. ومن هنا كان الركون بصورة أو بأخرى وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقوى الأجنبية سواء كان الغرب الأمريكي أو الشرق الاشتراكي.

ولعله بات من المعروف أن الخصم التاريخي للأمة العربية هو الغرب، والغرب الأمريكي في العصر الراهن على وجه الخصوص. فهو يجسد استراتيجيات الكيان الصهيوني وسياساته، كما يجسد هذا الكيان استراتيجياته وسياساته. وليس معنى ذلك أن الشرق الاشتراكي صديق حميم يدافع عن العرب، ولكن المقارنة بينه وبين الغرب الأمريكي ـ الصهيوني توضح بجلاء أن الأخير أكثر خصومة وعداء للأمة العربية. وهو قد أثبت بنفسه ذلك دون حاجة إلى استجلاء الحقيقة. ومن المستغرب أنه مع هذه الحقيقة التي يستحيل إنكارها أصبحت الأقطار العربية بمجملها، وإن تفاوتت الخطى، تحث الخطى للسير في ركابه رغم غطرسته، فقد يرأف بها. وما عرفت أن السياسة خصوصاً على محك العداوة التاريخية الموضوعية لا تعرف الرأفة. لقد بشرت العديد من الأقطار العربية نفسها بالازدهار والرخاء تحت مظلته، فبقيت المظلة جاثمة دون رخاء أو ازدهار. ولا ريب في أن مصر الناصرية لها إنجازاتها وإخفاقاتها، ويسجل لها موقفها من الغرب الأمريكي، وإن تمكن من أن يقهرها. ويسجل لها كذلك موقفها من الكيان الصهيوني حتى بعد هزيمة ١٩٦٧ بمؤازرة الغرب الأمريكي. ولا يقتصر الأمر على نظام بل يشمل حركات، فهو يسجل لحزب الله في لبنان وغيره من فصائل المقاومة ولحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين المحتلة نضالها ضد العدو.

دور المثقــف

كان دور المثقف العربي إبان حركة النضال ضد الاستعمار دوراً فاعلاً في تحريك الهمم والعزائم. وينطبق ذلك على فئة كبيرة من المثقفين إلا تلك التي نذرت نفسها للسير في ركاب المستعمر أو الأنظمة التقليدية السائرة في ركابه غير أنها كانت إلى حد كبير منبوذة. وبعد جلاء المستعمر التقليدي انخرط قطاع كبير من المثقفين في الحماس العارم للشعارات التي رفعتها القيادات القومية، وإن بقي من نذر نفسه للاستعمار أو ذيول الأنظمة التقليدية على ما نذر نفسه له إلا أنه كان لا بد أن يجاري الزخم أو ينكفئ على نفسه. ولا ريب في أن الثقافة ـ والمثقفين إجمالاً ـ كانت مؤطرة، وكانوا مؤطرين، في سياق النمط القومي السائد بحزبه الأوحد. ومن أكبر المثالب في هذا الوضع هو تأطير الفكر والثقافة بحيث لم يكن هناك مجال للاختلاف في الطرح والرؤية وإن كان هناك اتفاق في الهدف.

وعلى رغم الرصيد الفكري الذي صاحب هذه الحقبة وتحالف مع شعاراتها التي بدت منسجمة مع شعاراته في الوحدة والحرية والعدالة والمساواة في مواجهة الكيان الصهيوني، فإنه على صعيد الواقع بدا المثقفون أو أكثرهم وكأنهم تحت مظلة قامعة لا تفسح في المجال للاختلاف في الطرح والرؤية في غياب الحريات الأساسية. ولا ريب في أن الاختلاف في الطرح والرؤية طالما أن التوجه يصب في الأهداف القومية العليا نفسها كان من الممكن أن يثري الثقافة، وأن يأتي بمردود فكري أكثر عمقاً ونضجاً. ولهذا فإنه مع نكسة ١٩٦٧ وانحسار الأنظمة القومية وانحسار شعاراتها انحسر الشغف بالثقافة والفكر التي تحالفت مع تلك الشعارات لأنها تصب في توجهها نفسه. ولا شك في أن هذه الشعارات تظل مطلباً ومطمحاً، ولا يعني انحسارها أنها تلاشت، ذلك أن الوحدة والتحرر والعدالة والمساواة مطالب أكثر إلحاحاً في العصر الراهن منها في تلك الحقبة. فقد بلغت التبعية والظلم والاستبداد والفساد والتشرذم أوسع درجاتها. ولكن الإحباط

الذي جثم على الساحة الفكرية والجماهيرية ألقى بهذه الشعارات خارج فكره وخارج توجهه، وعلى الأقل لم يعد هناك الحماس الكبير المنقطع النظير لهذه الشعارات، وإن تمثلت فيها المصلحة العليا للأمة العربية. ولا ريب في أن هذه لحظة تاريخية. وتظل قضية الوحدة والتحرر والعدل والمساواة ومواجهة الكيان الصهيوني وأعداء الأمة ثوابت لا يمكن إلغاؤها.

وفي ظل هذه اللحظة التاريخية التي غلبت فيها الأوزار على الأنظمة القومية وشعاراتها، وانسحب ذلك على الثقافة والفكر اللذين يتبنيان هذه الشعارات كغايات مشروعة، ومع اللهث وراء الغرب الأمريكي، والقبول بكل المحرمات بما في ذلك الإذعان للكيان الصهيوني والتسابق إلى كسب وده والصلح معه، فإن قطاعاً ملموساً من المثقفين قد جارى هذا الطوفان، وكثير منهم ممن نكص عن كل توجهاته وانقلب على نفسه وأصبح منظراً للعهد الجديد من الرخاء الأمريكي والسلام الصهيوني. وبدا المثقفون والمفكرون الذين اعتبروا الخلل خللاً في الأنظمة أو مساراتها وليس في الشعارات التي تبنتها بحكم أنها شعارات تظل تمثل ثوابت ولا توجد أي حجة داحضة لمضامينها في تحقيق الغايات النبيلة والمصلحة العليا للأمة العربية، وكأنهم أقلية، مع أنهم ليسوا بالضرورة أقلية إلا أن صوت الذين يجارون عهد الرخاء الأمريكي والسلام الصهيوني هو الأعلى. إنه القادر على أن يجول في الساحة بحرية أكبر، ويحظى بالسند والظهير مما جرّأه لأن يدخل حتى في المحرمات، وأن يحللها ويبيحها غير عابئ بردود الفعل على الصعيد المجتمعي الذي جثم عليه الإحباط، وحاصره الظلم والفقر والبطالة من كل جانب.

دور المواطن العادي

إن المواطن العادي له دور وعليه واجب وأمانة، ولا يحق له التخلي عن هذا الدور ولا التقاعس عن الواجب والأمانة حتى لو ضغطت عليه ظروف الاحتياجات المعيشية، أو كان على خط الفقر أو ما دونه أو فوقه. ولا ريب في أنه إن كان مطحوناً برحى الفقر فإنه ليس لديه متسع من الوقت أو الجهد إلا للبحث عما يقيم أوده، أو الانشغال بذلك انشغالاً كبيراً. غير أن هناك أموراً ما يزال في إمكانه القيام بها وتظل مطلوبة. أما الذي فوق خط الفقر فإن في إمكانه القيام بما هو أكثر لأن لديه متسعاً أكبر من الفرصة إن لم يكن من الوقت. وأبسط الأمور التي يجب على المواطن العادي القيام بها هي الالتزام بإصلاح ذاته ومحاولة إصلاح من حوله ثم محاولة التعبير عن حقوقه من خلال نهج سلموي أقل حتى مما يطلق عليه العصيان المدني. ومن هذه الأمور عدم شراء الصحف والمجلات التي تحمل الصور الرسمية طالما أن الصورة الحقيقية قاتمة وظالمة إن كان في مقدوره شراء تلك الصحف والمجلات، وكذلك النأي عن المشاركة في المهرجانات التي تمجد الأوضاع القائمة، وهي في حقيقة الأمر أوضاع مزرية ومتردية.

صحيح أن الأنظمة القومية قد بشرته بالوحدة والتحرر والعدل والمساواة ومواجهة الكيان الصهيوني وكانت إخفاقاتها أكثر من إنجازاتها، وصحيح أنه حاق به الإحباط خصوصاً في أعقاب النكسات التي أفقدته المصداقية في ما يروج له من شعارات، مع أن هذه الشعارات ما تزال في وجدانه، إلا أن شعوره وكأن الأمر من قبيل المستحيل أفضى به إلى مأزق اليأس والإحباط. ولذلك فإنه لم يعد يكترث كثيراً بما يمارس على الساحة من تشويه للثوابت وتجاوزات عليها وارتكاب المحرمات سواء من الأنظمة القائمة أو مثقفيها. وهكذا لم يعد هناك الحماس الكبير لشعارات الوحدة والتحرر والعدالة والمساواة ومواجهة الكيان الصهيوني، ولم يعد يمارس ردة فعل ملموسة ضد اقتراف المحرمات في حقوق الأمة. وهكذا فإن

الصلح مع الكيان الصهيوني لم يعد يستثيره كثيراً، كما أن تجاوز الغرب الأمريكي لكل ما هو مألوف في ضرب أي قوة عربية واعدة أو أي ومضة لتوجه عربي يرمي إلى تجديد معاني الوحدة والتحرر والعدل والمساواة ومواجهة الكيان الصهيوني لم يعد يعبأ به إلى حد كبير. صحيح أنه في أعقاب نكسة ١٩٦٧ خرجت الجماهير في مصر لتؤكد تمسكها بالمبادئ على رغم الهزيمة الفادحة، وصحيح أنه خرجت الجماهير في العديد من الأقطار العربية منددة بالغرب الأمريكي إبان كارثة الخليج عام ١٩٩١، إلا أنها كانت لحظات عابرة. وبدا كل شيء ساكناً على الساحة. وليس من الضروري أن تكون ردود الفعل هذه في حد ذاتها كافية حتى وإن لم تصبح ساكنة فيما بعد، ذلك أن ردود الفعل هذه لم تغير من واقع الأمر شيئاً.

ولا ريب في أن الأمن بقبضته الجديدة والإعلام بوسائله الجديدة قد نجحا نجاحاً كبيراً بتغييب المواطن. ويعتبر هذا من إنجازات الأنظمة القائمة إن جاز تسميتها بالإنجازات مع كل إخفاقاتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، ومع كل إذعانها للغرب الأمريكي وحليفه الاستراتيجي. خصوصاً أن الأمن قد كمّ الأفواه من جانب، والإعلام من جانب آخر قد جعل كل الحقبة القومية الماضية حقبة مثالب، وأن الهدف المحوري هو التصحيح والتعلق بالغرب الأمريكي وبرامج تصحيح ليس في المسار الاقتصادي الذي أفضى إلى انفتاح شامل فقط، فلقد أفضى إلى انفتاح اقتصادي وإلى انفتاح سياسي وعسكري واجتماعي وثقافي وبشر بالرخاء والازدهار وأتى بغير ما بشر به. فقد أتى بالتفاوت الهائل في توزيع الثروة، وفي خلق فئات طفيلية انتهازية، وفي تكريس الفساد والمواطن تطحنه رحى الفقر والفاقة. وبشر بالسلام ولكنه السلام الصهيوني. وعلى رغم كل ذلك فإن هذا الوضع مع نجاح القبضة الأمنية ونجاح الإعلام لم يستطع أن يطمس الواقع المجحف، وهو ما أدى إلى الغليان وإلى العنف والعنف المضاد.

غياب قيمة المهوى (الوطن)

يبدو من ذاكرة التاريخ أن العربي وهو يجول في الصحراء بحثاً عن الماء والكلأ لم يكن له وطن، وهو دائم التنقل ثم توطن. ولعل أمماً أخرى عرفت في حقب من التاريخ هجرات لعوامل مختلفة. ويظل مفهوم الوطن في إطاره السائد مفهوماً جديداً نسبياً. وحيث استقر الإنسان ووطن نفسه على العيش في مكان واستمر جيلاً بعد جيل فيه فذلك وطنه. وهذه ليست القضية، فالأوروبيون المستعمرون الذين هاجروا من أوروبا وغزوا القارة الجديدة وشنوا حرب إبادة على أهلها الأصليين اتخذوا منها وطناً. ومن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة بعد استقرار الأوضاع والترتيبات المؤسسية رسخت قيمة المهوى، ورسخت قيمة الهوية، بمعنى أنها رسخت قيمة الوطن وقيمة المواطنة. وأصبحت بصرف النظر عن المفارقات في ممارساتها خارج الحدود وداخل الحدود، وكذلك في ممارساتها داخل الحدود فيما يتعلق بالأقليات المستضعفة مثلاً تتبنى كثيراً من المفاهيم التي تبدو حضارية إنسانية عقلانية بما في ذلك قيم الحرية والعدالة والمساواة والسعادة.

ومع أن حب الوطن من الإيمان، أو هكذا يجب أن يكون فإن حب الوطن يعني الارتباط به، والتضحية في سبيله، وركوب المركب الصعب في سبيل رفعته، والمشقة في سبيل تحقيق نموه وتطوره في مواجهة التحديات الداخلية التي تتمحور حول التخلف عن طريق امتلاك نواصي التقدم من تطور معرفي وتقني وفي مواجهة التحدي الخارجي الذي يحاول أن يسلب الإرادة، ويطمس حقوق الوطن والمواطن. ان التضحية في سبيل الوطن ليست هي التضحية في سبيل بقاء الأنظمة واستمرارها، وركوب المركب الصعب في تحقيق رفعته والمشقة في تحقيق نموه وتطوره ليست بالضرورة انصياعاً لتوجهات الأنظمة التي ربما جعلت ذلك في سياق شعاراتها، بينما هي تمارس ما ينقض ذلك أو ينقص منه.

ولا ريب في أن حب الوطن ليس مجرد شعور عاطفي وجداني - وذلك أمر طبيعي - ولكنه السعي والدأب والجد والتضحية التي تجسد الشعور العاطفي الوجداني في عمل من دون كلل أو ملل. وعلى رغم أن التغني بالوطن بلغ أوجه في حقبة الاستعمار التقليدي، وفي زخم النضال من أجل جلاء هذا الاستعمار عن الوطن، فإن التغني بالوطن بدأ يصب بعد ذلك في أحيان كثيرة في سياق الولاء للأنظمة، وكأن النظام القائم ومن يمسكون بزمام الأمور فيه يجسدون الوطن بكامله، وما كانت غاياتهم ومراميهم تجاوز حدود الإمساك بزمام الأمور وما هي مرامي الوطن وغاياته. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، فإن المواطن تحت القبضة الأمنية وتحت المظلة الإعلامية وما فيهما من الظلم والجور والاستبداد والاستعباد وكل ما يسلب المواطن حقه في المواطنة، وحقه في حب الوطن، لا بد من أن يصب حبه في حب النظام مهما كان جبروته وطغيانه.

وفي مثل هذا الوضع تلغي الأنظمة حب الوطن، غير أن المواطن مهما اشتدت وطأة القبضة الأمنية والمظلة الإعلامية يظل في مشاعره وعواطفه محباً للوطن فتلك مسألة فطرية، ولكنه يصبح غير قادر على ممارسة دوره كمواطن أو تجسيد حبه للوطن عملاً. ويبقى هذا الشعور جذوة متقدة، وإن بدا أن هذا الشعور غير قادر وغير مهيأ أن يمارس دوره في حب الوطن عملاً. ولا ريب في أن ذلك يتطلب تضحية ومشقة. والأنظمة الاستبدادية لا يمكن أن تمنح المواطن هذا الدور. ولهذا، فإنه من منطلق حبه للوطن مطلوب منه كفرض وطني واجب الأداء أن يضحي مهما كانت التضحية مكلفة ليس بالضرورة في إطار عنفوي، وإنما في إطار سلموي وإن كان ذلك شاقاً. وكلما ازدادت مساحة القطاع المجتمعي الذي يؤمن بحب الوطن ويتحمل في سبيل ذلك أي مشقة، فإنه لا بد من أن يكون قادراً على امتلاك حقوقه وممارسة واجباته في حق الوطن، وهي لا يمكن أن تأتي منحة من نظام.

غياب قيمة الهوية (المواطنة)

غياب المواطنة لا يعني غياب الشعور بحب الوطن إنما يعني استلاب حقوق المواطن في وطنه بما في ذلك حقه في حب الوطن. والإنسان في الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه يكاد يكون مسلوب الحقوق ومستعبداً تحت مطرقة القمع والاستبداد. ولا يمكن لمثل هذا الإنسان المستعبد أن يمارس حقوق المواطنة وواجباتها. ولعل الأنظمة العربية نجحت إلى حد كبير من خلال قبضتها الأمنية ومظلتها الإعلامية بتغييب دور المواطن، إلا أنه من المستغرب أن يكون غياب دور المواطن بهذه الصورة، ولا تكاد تكون له ردة فعل تجاه أي قرارات مصيرية، ناهيك عن أن يكون له فعل. ولذلك فإن ما يفسر غياب المواطن بهذه الصورة إلى جانب نجاح الأنظمة بتغييبه من خلال قبضتها الأمنية ومظلتها الإعلامية هو الإحباط واليأس اللذان حلا بالمواطن، وكانت محصلتهما قدراً من عدم الاكتراث واللامبالاة. وسبقت الإشارة إلى أن نكسة ١٩٦٧ كانت صخرة كبيرة تكسر عليها كثير من الآمال والطموحات، وأفضت إلى إحباط ويأس شديدين. وخلت الساحة تقريباً من تلك الآمال والطموحات والتوجهات القومية لتجد الأنظمة التقليدية الفرصة سانحة كي تلغي من الأذهان تلك الآمال والطموحات ولتلقي كل الأوزار على التوجهات القومية في اتجاه مزيد من القطرية واللهث وراء الغرب، باعتبار أن خصومة التوجهات القومية له ومناصبته العداء كانا سبباً فيما حاق بالعرب مجسداً في نكسة ١٩٦٧ على وجه الخصوص.

وبدأت الأنظمة العربية دون حرج أو حياء مطمئنة إلى خلود الجماهير للإحباط واليأس في ممارسة ما كان محرماً، وفي اللهث وراء الغرب. وقد أعطى الزمن النفطي للأنظمة في الأقطار النفطية بصفة عامة دوراً أكبر من حجمها، وثقلاً أكبر من ثقلها، ومرد ذلك إلى أنها صاحب السبق في الارتباط بالغرب وأن الأنظمة التي كانت تسمى تقدمية وتناصب الغرب العداء قد ثابت إلى رشدها

وآثرت الارتباط بالغرب وأصبحت في كثير من الأحيان وكأنها تابع لتابع. ومن هنا فإنه حتى بعد انحسار الرواج النفطي ما زال للأنظمة في الأقطار النفطية وزن وثقل كبيران نسبياً، ولم تعد تقلقها شعارات أو توجهات قومية لها سند جماهيري. وهذا بالنسبة لها عصر ذهبي.

وجاءت كارثة الخليج في عام ١٩٩١ فأضافت للمواطن على الساحة العربية إحباطاً على إحباط. وعلى رغم أن المواطن العربي لا يقر من حيث المبدأ غزو قطر عربي لقطر عربي آخر مهما كانت المبررات، فإن ما حدث أثبت بصورة أكثر وضوحاً أن أي قطر عربي يناصبه الغرب العداء أو يمثل تهديداً لمصالحه سيضرب ضربة قاصمة. وعلى رغم أن العراق حاول أن يفجر مخزون المشاعر وإن كانت في غمرة الإحباط واليأس واستجابت له بعض أجزاء الساحة العربية فإنه حتى من استجاب ضاعفت المحصلة من إحباطه، وما نال العراق غير التدمير ولا استطاع إلا الانصياع للقرارات الصارمة العابثة بمكانته وسيادته. ومن هنا زادت الساحة خلواً للأنظمة المرتبطة بركاب الغرب ووجدت نفسها في مقدمة المسار الواقعي السلامي الانهزامي الذي تسير فيه حتى الأنظمة التي كانت تسمى تقدمية. وأصبح المواطن العربي يقاسي إحباطاً على إحباط أفضى به إلى مزيد من عدم الاكتراث واللامبالاة. ومن الصعب الحكم على المواطن العربي بأنه تخلى عن دوره في غمرة هذه الأحداث الجسام كلها، فهذه حقبة تاريخية عابرة. ولا بد من أن يفضي المسار الواقعي السلامي الانهزامي إلى مأزق، وهو قد دخل فعلاً في نفق المآزق. ولن يظل المواطن العربي قابعاً في ردهة الإحباط واليأس إلى الأبد. والقراءة التاريخية تبرهن على ذلك. وربما يكون انفجار الإرادة الجماهيرية عاصفاً وقوياً وواعياً يفرض على الساحة الإرادة المجتمعية الواعية التي لم تكن تعرفها حتى حقبة المد القومي. فلقد كان تجاوب الجماهير معها عفوياً لاتفاقه مع غاياتها ومراميها، وإن قست عليها قبضتها الأمنية أيضاً.

ظرف القيم المادية الترفية

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كصورة براقة للمتعة والرفاهية والرخاء والثروة يلهث وراءها الجيل الصاعد، وهي تمثل نموذجاً قيمياً له بصرف النظر عن كل ما تمارسه من استعلاء وغطرسة واستبداد بالشعوب الفقيرة والدول المستضعفة وكل ما تمارسه من سلب للإرادة وانتهاك صارخ لحقوق الآخرين وعبث بمقدراتهم. ولم تعد القضية الفلسطينية القضية المحورية المركزية في ذهن الجيل الصاعد، بل ربما حتى في ذهن قاعدة عريضة نسبياً من المجتمع العربي، خصوصاً بعد أن «فلسطن» الفلسطينيون المفاوضون تحت مظلة السلام القضية من بعد أن كانت عربية. وربما بدا للكثيرين أن القضية شأن قضايا عديدة مفتاح حلها السحري بيد القوة القاهرة الساحرة الباهرة الولايات المتحدة الأمريكية على رغم كل تحالفها الاستراتيجي العضوي مع الكيان الصهيوني، وعلى رغم صفعها لكل قيم العدالة التي تنص عليها قوانينها ودستورها إضافة إلى قيم الحرية والمساواة والسعادة. ولا تعبأ حتى بما يهز مشاعر العرب ويحرج اللاهثين وراء نموذجها حينما تنأى بنفسها أن تستنكر أي عدوان صارخ أو فادح من الكيان الصهيوني كمجزرة قانا، ولا تتورع عن استخدام حق النقض في كل ما يتصل بأي عبث أو استفزاز أو فعل منكر يقوم به الكيان الصهيوني في القدس العربية المحتلة وغيرها.

وطغى زحف البريق الإعلامي للترف المادي الذي يبدو سمة للحياة في الغرب الأمريكي بحيث أغرى الشباب على الساحة العربية بصورة خاصة قبل أن يغري الكبار. وأصبح البحث عن هذا الترف أو انصباب الاهتمام عليه أو حتى التمني له شغلاً شاغلاً عن القضايا الوطنية المصيرية بين الشباب خصوصاً. وبدا الانشغال بالشأن السياسي من قبيل العبث الذي لا طائل من ورائه، ولذلك لم يعد الشباب عموماً يهتمون بهذا الشأن، بل ينظر الشباب إلى الكبار الذين ينشغل بعضهم بالشأن السياسي وكأنهم خارج سياق العصر، أو أنهم لا يعرفون المصلحة

الحقيقية، أو أنهم يضيعون وقتهم وجهدهم في أمور لا تعود بمردود يصب في محصلة الترف المادي الذي أصبح الهم الأسمى بدلاً من أن يكون الشأن الوطني والمصيري هو الهم الأسمى. ولا ريب في أن الشباب بصورة خاصة ما عاصر حقب النضال والمواجهة والمقاومة وتفتحت أعينه على حقبة السلام بكل ما بشرت به من ناحية، وبكل ما ألقته من أوزار ومآسٍ على حقب النضال والمواجهة والمقاومة باعتبارها لم تؤدِ إلا إلى الانكسار والهزيمة.

وإذا كان الكبار في كثير من الأحيان قد انزلقوا في منزلق لعن حقب النضال والمواجهة والمقاومة، ودخل كثير منهم تحت وطأة انكسار أو إحباط أو يأس، وأيضاً تحت زخم إعلامي علق كل الأوزار والمآسي على تلك الحقب وأضفى صورة براقة على السلام الذي يبشر بالرخاء والازدهار - وساهم في ذلك جوقة من المثقفين الذين نكصوا عن المبادئ والقيم واقترفوا المحرمات كما اقترفها كثير من الساسة باعتبار أن العصر قد تغير، وأن لغة العصر الحضارية هي لغة ليس فيها مكان للنضال والمواجهة والمقاومة حتى وإن كان ذلك في سبيل قضية مصيرية مثل الاحتلال أو ضد الكيان الصهيوني - فلا ريب في أن التبشير بالرخاء والازدهار لم يحقق ما بشر به، وربما يكون ذلك ضربة قاصمة لهذا التوجه، ولا بد من أن يعود إلى الوعي الممسوخ رشده.

قيمة إصلاح الذات

ربما يعتبر البعض أن إصلاح الذات هو الأساس لإصلاح المجتمع. ولا غبار على ذلك، ولكن إصلاح الذات تم من قبل أفراد في مجتمع يطغى فيه الفساد بكل أنواعه، ويضرب فيه النفاق أطنابه ويغرز الضلال أوتاده، فذلك مثل أو أمثلة نادرة جديرة بالتقدير. ولكن كيف بإمكانها أن تكون القدوة في مجتمع كل قنواته وأطره الإعلامية تسبغ الأضواء على من تعتبرهم القدوة، وهم ضالعون في الفساد والإفساد في الوقت الذي لا تسمح القبضة الأمنية للندرة التي أصلحت ذاتها أن تكون قدوة مؤثرة في المجتمع لأن ذلك يبدو رفضاً للنسق السائد وسباحة ضد التيار. ولذلك فإن هذه الندرة النادرة إما أن تقصى أو تنفى أو تحاصر لأن أي وجود فاعل لها على الساحة مهما كان سلمياً متسامحاً يبدو في جوهره وتوجهه غير مقبول من الذين يملكون زمام الأمور على الساحة المجتمعية، ويمثلون القدوة الذائعة الصيت.

وليس معنى ذلك أن إصلاح الذات ليس مطلباً أساسياً، فكل من يحاول الإصلاح أو يتخذ إليه سبيلاً لا بد من أن يبدأ بذاته. وبديهي أن الذي لا يصلح ذاته لا يملك أي حجة في الدعوة إلى إصلاح المجتمع أو المساهمة في إصلاحه، ولكن إصلاح الذات لا بد من أن يعني في أضيق حدوده إمكانية ضرب المثل حتى وإن لزم المثل الصمت. ولكن الأجدر أن يكون ضرب المثل مجسداً إمكانية تحبيذ المثل للآخرين لكي يتجاوز إصلاح الذات إلى إصلاح المحيط الضيق إن لم يكن في الإمكان تجاوزه لإصلاح المحيط الأوسع. ومع أن ذلك يبدو أمراً ميسوراً، فهو بالغ الكلفة والمشقة في الأوضاع الراهنة والسائدة، ذلك أن محاولة الإصلاح مقموعة من بدايتها من نقطة ضرب المثل، ناهيك عن تجاوز ذلك إلى إصلاح المحيط من إصلاح الذات. ولا بد من أن ينظر إلى ذلك بكل الريبة والشك. ومتى حاول المثل تجاوز إصلاح الذات إلى إصلاح ذات المحيط اعتبر ذلك بمثابة تحريض

لأنه يمثل التزاماً بمبادئ وقيم تناقض المبادئ والقيم الممارسة. ومن المستغرب أن المبادئ والقيم التي يمثلها هي المبادئ والقيم المرفوعة، ولكنها المرفوضة ممارسة. وما يجعل المثل موضع ريبة وشك وبرهاناً على التحريض أن المبادئ والقيم الممارسة هي التي تفرض نفسها واقعاً. ومن هنا كان البون شاسعاً بين القول والفعل، والمبدأ والممارسة.

ويبدو أنه على رغم ذلك كله، فإن إصلاح الذات مطلوب لضرب المثل وإن لزم الصمت، وذلك أضعف الإيمان. وربما لو اتخذ كل فرد في المجتمع قادر على ضرب المثل ذلك السبيل لرجحت كفة الإصلاح على الفساد. ولكن ذلك يقتضي مبادرات ذاتية وإن لم يجمعها إطار فإن إصلاح الذات يجمعها. وقد يبدو ذلك من قبيل التمني في وضع طغت فيه على الساحة نزعات الجشع والطمع والاتكالية والخلود إلى الاستكانة وركوب المركب السهل، بدلاً من المجازفة أو المغامرة أو بذل التضحية أو تحمل المشقة وركوب المركب الصعب، وكأن كل فرد يبحث عن الأمان في وجه الأذرعة القمعية الأمنية. ولا يقف كثير عند طلب ذلك الأمان، وإنما اللهث وراء مغريات الترف المادي في مجتمع غلب فيه بريق الترف المادي، وكثر اللاهثون حتى وراء سرابه. وفي هذا الخضم يكاد يتلاشى أي بريق لإصلاح الذات وضرب المثل مع ما فيه من قيم ومبادئ معنوية سامية.

ظرف الإعلام

لم تكن ـ حتى عهد قريب ـ الوسائل الإعلامية تمثل مظلة دعائية أمنية، ولم تكن الوسائل الإعلامية قد بلغت مستوى مرتفعاً من التطور. وليس معنى ذلك أن الإعلام حتى ما قبل عهد تطور وسائله لم يكن أداة مستخدمة لتجميل صور الأنظمة أو لتبليغ الرسائل الإعلامية التي يجب على المواطن أن يكون في موضع المتلقي لها والطيع لمضمونها وغاياتها. وتصرف الأقطار العربية قدراً ليس باليسير من ميزانياتها في مجال الإعلام. وقد نجحت إلى حد كبير باقتناء أكثر أجهزة الإعلام ووسائله تطوراً، كما نجحت نجاحاً أكبر بتكوين كتل بشرية من الإعلاميين المتمرسين في أداء الدور المطلوب منهم في تجميل الصورة الرسمية، ودحض كل ما يناقض توجهات الأنظمة، وممارسة التعتيم على الحقائق، والتضليل للفكر وتأطير الوعي، وترسيخ التخلف. ولعله في الأقطار الشحيحة الموارد ينال الإعلام حظاً وافراً من هذه الموارد الشحيحة. وقد التحم الإعلام مع الأمن التحاماً غير مسبوق، ذلك أن حرية التعبير، وهي حق من حقوق أساسية للإنسان مطاردة من خلال وسائل الإعلام وأدوات الأمن، بحيث أصبح الإعلام والأمن وجهين لعملة واحدة هي النظام القائم الجاثم على حرية التعبير وغيرها من الحقوق الأساسية.

وتحت وطأة هذا الوضع يقصى المواطن ويغيب وعيه، أو يطارد وتبدو الساحة صامتة ساكنة مستسلمة لهذا الوضع. وتمارس الأنظمة ما شاء لها أن تمارسه على هذه الساحة دون ردود فعل في كثير من الأحيان ودون أن تحسب حساباً لردود فعل أو هي مهيأة نفسها لقمع أي ردود فعل. وينخرط قطاع من المثقفين في إطار إعلام النظام وربما جند بعضهم نفسه قبل أن يجنده النظام للقيام بدور في هذا التزييف الإعلامي والتضليل الإعلامي. وربما جند بعضهم نفسه تحت مظلة الأمن لكي يثبت للنظام مدى ولائه وحرصه على صالحه. وليس أسوأ

على المجتمع من مثقفيه الذين يمارسون ما لا يملك النظام القدرة على ممارسته سواء من حيث تجميل الصورة أو دحض الرأي الآخر أو إقصاؤه أو قمعه. وهؤلاء بما يملكون من قدرة كتابية أو ثقافية يضفون على النظام صورة أجمل مما كان بإمكان النظام أن يصورها، ويسبغون على قراراته حكمة لم يدع النظام أنه بلغها. وهم إذ يثبتون بذلك ولاءهم للنظام يمارسون دوراً كبيراً في تجميل الصورة الرسمية.

ومن ناحية أخرى، فإن قطاعاً عريضاً من المجتمع ومن أبرزهم الشباب يتصورون هؤلاء المثقفين بمثابة النخبة، وأنه إذا كانت النخبة تشيد بالأنظمة وقراراتها وتوجهاتها، فإن ذلك عين الصواب، وما عليهم إلا السير في الاتجاه نفسه والقبول بالتوجه نفسه والرضوخ والإذعان لكل ما يمارسه النظام. ولا يعني ذلك أنه ليس هناك قطاع يعي واقع الأمور، ويدرك مثالب الأنظمة وسوءات مثقفي الأنظمة، ولكن هذا القطاع مقصىً ومنفي داخل وطنه، كما أن المثقفين الملتزمين بأمانة الكلمة والمصداقية وأصحاب الرأي الآخر وهم أكثر وعياً وإدراكاً لمثالب الأنظمة ومثالب مثقفي الأنظمة لا يملكون الجهر بمخزون وعيهم تحت وطأة الإعلام الأمني أو الأمن الإعلامي الذي لا حيز فيه لحرية التعبير بكل ما تحمله من معانٍ، وليس شعاراً أجوف يمارس تحته اضطهاد التعبير.

ولا ريب في أن الفضاء الإعلامي الواسع بكل ما يحمله من غايات أبعد في نشر النموذج الغربي الأمريكي لا يسعى إلى إحراج الأنظمة في المنطقة العربية السائرة في ركابه، ولكنه حين يتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية يضعها ـ دون شك ـ في حرج.

ظرف القمع ـ العنف

تصرف الأنظمة العربية مقداراً كبيراً من ميزانياتها على الأمن، وتترسن الأسلحة ترسنة كبيرة لمواجهة ما يمثل تهديداً لاستمرار الأنظمة في الحكم، أو يشكك في شرعيتها، أو ينقص من هيبتها الداخلية. والسباق في ترسنة الأسلحة ليس لمواجهة العدو المصيري للأمة، وهو الكيان الصهيوني، وبالطبع ليس لمواجهة الغرب الأمريكي، فهو من ناحية مورد السلاح وإن كان قد تجاوزه الزمن حتى لا يكون هناك ذرة من ريبة في تهديده للكيان الصهيوني الحليف الاستراتيجي وصاحب الحظوة والحق في أكثر الأسلحة تطوراً. ومن ناحية أخرى، فإنه من العبث تصور مواجهة الغرب الأمريكي بالقوة العسكرية وهو القوة الأعظم في العالم، ناهيك عن أن العديد من الأنظمة العربية قد دخلت معه في اتفاقيات أمنية لحماية وجودها واستقرارها واستمرارها.

وعلى رغم أن الساحة العربية تبدو ساكنة أو مسالمة، فإن ترسنة الأسلحة تزداد. ولا ريب في أن الأنظمة العربية قد نجحت نجاحاً كبيراً باستخدام أدواتها ووسائلها القمعية الأمنية، فألجمت الساحة وروضتها وطوعتها وتركت لإعلامها أن يبلغ رسائلها الإعلامية، ولا بد من أن يتلقاها المواطن بارتياح ويقبلها برضى، وإن جاء الفضاء الإعلامي الواسع ففتح نوافذ ومنافذ على آفاق مختلفة، وحاولت بعض الأنظمة ايصادها.. وعن قريب لن يكون في الإمكان ايصادها بفضل التطور التقني. وحتى لو فتح المواطن النوافذ والمنافذ على الفضاء الإعلامي الواسع، فإن عليه أن يلتزم بمقتضيات الأمن. ومقتضيات الأمن ـ كما تفهمها الأنظمة ـ هي عدم القيام بأي عمل يمثل تهديداً للأمن. وأي فكرة تمثل تهديداً للأمن، وفي هذا السياق، فأي شيء يمكن أن يعتبر تهديداً للأمن يستحق القمع. ولهذا فإن أي مظاهرة مهما كانت سلمية تطالب بحق مشروع تعتبر تهديداً للأمن، وأي كلمة صادقة مبرأة من الهوى تجهر بحق مشروع تعتبر تهديداً للأمن. ومن هنا فإن الأمن

بهذا المعنى هو أمن الأنظمة وليس أمن المجتمع وهو الأمن في إطاره الموضوعي.

ومعروف أن الساحة وإن كانت ساكنة أو مسالمة، فلا بد من أن يتمرد تحت وطأة القمع متمردون يتخذون العنف سبيلاً، وهو عنف بدأه النظام وما قبل بالحوار بديلاً. والعنف كما هو معروف يولد العنف، ومزيد من العنف تكون ردة الفعل له مزيداً من العنف. ومن هنا دخلت أقطار عربية في دوامة العنف والعنف المضاد. وبدد ذلك الكثير من مواردها. ولا ريب في أن الأنظمة العربية على اختلاف توجهاتها وأنماطها وجدت في هذا العنف المضاد تهديداً لها فالتقت وهي في أوج انقسامها وخلافاتها حول مواجهة هذا العدو المشترك واعتبرته إرهاباً وصورته وسائلها الإعلامية بأنه الخطر الحقيقي، بحيث بدا وكأنه أكثر خطراً من الكيان الصهيوني الذي يروّج للسلام الأمريكي الصهيوني وتلهث في إثره العديد من الأقطار العربية على رغم كل ما يمارسه الكيان الصهيوني من إرهاب. وبدا للمواطن، تحت زخم الإعلام وتجميل صورة الغرب الأمريكي، وكذلك الكيان الصهيوني في سعيه نحو السلام وإن وقف في سبيله بعض المتشددين، أن خطر الإرهاب «الإسلامي» أكبر من خطر الإرهاب الصهيوني.

ظرف الديمقراطية

إن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإن إصبحت محور اهتمام ليست قضية هامشية، وربما ظل الحديث عنها يدور في حلقة مفرغة على صعيد الوطن العربي. فمع ثقافة التخلف التي تعتمد على التوجيه والأمر من جانب، والتلقي والانصياع للأمر من جانب آخر، لا يمكن أن يكون للديمقراطية وحقوق الإنسان حضور حقيقي موضوعي غير مزيف. والأنظمة السياسية على صعيد الوطن العربي ترسخ ثقافة التخلف، وفي الوقت نفسه فإنها ترسخ قبضتها الأمنية ومظلتها الإعلامية لكي لا يكون هناك تجرؤ أو انقلاب أو تمرد على فردية القرار الذي تتسم به هذه الأنظمة. ومما يسهل على الأنظمة هذه المهمة بجانب ثقافة التخلف التي ترسخها وبجانب القبضة الأمنية والمظلة الإعلامية اللتين تسخرهما للإبقاء على الوضع المتخلف أن المواطن في حالة من الإحباط واليأس المفضيين إلى القبول والطاعة والاستسلام أو الصمت والاعتزال. وليس هناك مجتمع مدني تتمثل فيه مؤسسات المجتمع المدني، إذ لا وجود لمثل هذه المؤسسات بصورة فاعلة وحضور حقيقي إلا في إطار نمط ديمقراطي حقيقي غير مزيف، وفي إطار حقوق الإنسان التي لا تأتي منحة من نظام أو هبة من حاكم، ولكنها حقوق مكفولة بإرادة مجتمعية.

وإذا بدا أن بعض الأقطار العربية أخذ بمنحى ديمقراطي، فإن هذا المنحى الديمقراطي كان في أغلب الأحيان نتيجة اعتبارات ظرفية لامتصاص قدر من التذمر أو النقمة من وضع اقتصادي أتاح الاستئثار بالثروة لقلة، وضيّع الكثرة في ردهات الفقر والفاقة والبطالة، وربما كان نتيجة محاولة الظهور بمظهر النظام المحبذ للديمقراطية لتجميل الصورة خارجياً في وضع أصبحت فيه قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان مطلباً عالمياً. ومع أن الغرب الأمريكي يحاول أن يروّج لنظام السوق والانفتاح، وهو من ناحية أخرى يروج لنمطه في الديمقراطية وحقوق

الإنسان، فإنه من العبث تصور الديمقراطية وحقوق الإنسان نمطاً غربياً أمريكياً. إنه محصلة تفاعل حضاري وتثاقف منذ حقب التاريخ الأولى وصولاً إلى وضع يبدو أنه هو الأفضل على ما قد تعتوره من سوءات كما تبدو في المجتمعات التي تتبع هذا المنهج، إذ مع هذا المنهج وضمانه للمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار وصون حقوق الإنسان إلا أن العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية لم تنالا حقهما من الاهتمام. وهذان المفهومان هما اللذان ركزت عليهما الاشتراكية فحققت قدراً محدوداً منهما على حساب الحقوق السياسية، وهي ذات أهمية قصوى في ترشيد القرار. وربما كانت هناك محاولة لاتباع منهج يؤكد المنهج الديمقراطي ولا يحيد عنه، في الوقت الذي يحقق المساواة السياسية ويحقق قدراً أكبر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وما هذا بطريق ثالث. انه مزيد من التطوير في النمط الديمقراطي.

وتظل كل الحجج ضد هذا النمط واهية، فلا يمكن أن يكون الاستبداد والإكراه هما النمط المقبول حضارياً قبل أن يكونا مقبولين مجتمعياً. ولا يمكن أن يكون التفرد بالقرار مقبولاً، وكأن المجتمع بمواطنيه وحتى مثقفيه بمثابة القصّر الذين لم يبلغوا رشدهم، وأن متخذ القرار هو الرشيد الوحيد. غير أن غياب الديمقراطية على صعيد بعض الأقطار العربية مع قتامة صورة الاستبداد والإكراه صورة حقيقية للواقع، ولا تختلف عنها تلك الأنظمة التي سعت إلى إقامة واجهات ديمقراطية تخفي وراءها الصورة للاستبداد والإكراه نفسها.

غياب الدولة القدوة أو النظام القدوة

أينما جال المواطن العربي بطرفه لا يرى نظاماً يمكن اعتباره قدوة، ولا قطراً عربياً يمكن اعتباره قدوة، فكل نظام يبدو إما أكثر سوءاً أو أقل سوءاً، وكلها تعتورها السوءات. ولو كان هناك نظام واحد يمكن اعتباره قدوة، أو قطر واحد يمكن اعتباره قدوة لمثّل ذلك تحدياً كبيراً. صحيح أن باقي الأنظمة ستتربص بهذا النظام لأنه يفتح مجال المقارنة على مصراعيه، ويثبت على محك الواقع سوءها، ولكن قيام هذا النظام القدوة على إرادة مجتمعية فاعلة ضمن أطر ديمقراطية حقيقية تجعله قوياً إزاء باقي الأنظمة. ولا ريب في أن النظام القدوة يجب أن يكون في قطر رئيسي ليكون ذا ثقل حقيقي، وليمثل تحدياً حقيقياً، وليضرب المثل على صعيد الواقع لنموذج يتطلع إليه الجمهور العربي على امتداد الساحة العربية.

والأنظمة الشحيحة الموارد وغير النفطية تميل في الغالب إلى إفساح هامش من حرية التعبير، ولبعض الأطر التي تمثل واجهات ديمقراطية وإن أخفت وراء الواجهات نمطاً مناقضاً للديمقراطية. غير أنها تحاول إخفاء سوءاتها بهذا المظهر ويحاول إعلامها أن يعطي الانطباع بأن المواطن العربي في هذه الأقطار أحسن حظاً من المواطن العربي في أقطار أخرى لا يتمثل فيها ذلك الهامش من حرية التعبير ولا الأطر الديمقراطية. ولعله في الأقطار العربية التي كانت قومية في حقبة ما بدا هذا النهج وكأنه مرتكز للشرعية، ذلك أنه لا مرتكز سواها وقد انطوت حقبة المد القومي بشرعيتها المستمدة من ثورتها أو انقلابها على الأنماط التقليدية التي كانت قائمة، وإن كانت هناك بعض الأنظمة التي كانت قومية وتحاول التشبث بشرعية الثورة أو الانقلاب على الأوضاع التقليدية القائمة وتحاول التشبث أيضاً بالمد القومي والذي هو في حالة جزر.

أما الأنظمة العربية النفطية فهي تحاول أن تتخذ من الموارد المالية النفطية

ركيزة لشرعيتها فيما تنفقه على العديد من المرافق والخدمات التي تكاد تكون متاحة بصورة مجانية أو بأسعار رمزية. ويحاول الإعلام أن يظهر مدى ما يتمتع به المواطن العربي في هذه الأقطار من رغد في العيش لا يحظى به المواطن العربي في باقي الأقطار العربية. وإذا كان المواطن في مثل هذا الوضع فليس هناك ثمة ضرورة ملحة لأي أطر ديمقراطية أو هوامش لحرية التعبير، مع أن هذه الأقطار تتفاوت فيما بينها وقد يسمح بعضها بهامش من حرية التعبير وواجهة ديمقراطية وإن كانت ليست ديمقراطية ناضجة أو متكاملة ولا ترتكز على إرادة مجتمعية، بل من الممكن أن تلغى أو أن تعاد بقرار من الحاكم. ولعل هذا يضيف إلى اعتبار المواطن في هذه الأقطار العربية النفطية التي تسمح بهامش من حرية التعبير وواجهة وأطر ديمقراطية يحظى بما لا يحظى به المواطن العربي في الأقطار العربية غير النفطية وحتى الأقطار العربية النفطية التي لا تسمح بهامش لحرية التعبير ولا تحبذ الأطر الديمقراطية. ولا ريب في أن المواطن العربي في الأقطار العربية غير النفطية ينظر إلى المواطن في الأقطار العربية النفطية على أنّه أفضل حظاً من حيث رغد العيش أو ترف العيش وإن كانت هناك شرائح فقيرة داخل هذه الأقطار لم تلامس رغد العيش ولم تحظ بترف العيش.

وقد ينظر المواطن في الأقطار العربية النفطية إلى المواطن في الأقطار العربية التي بدا أنها نهجت نهجاً فيه أطر ديمقراطية وإن لم يكن واجهات حقيقية للديمقراطية باعتباره أفضل حظاً، حيث يستمتع بهامش من حرية التعبير والمشاركة عبر الأطر الديمقراطية في اتخاذ القرار وهو ما يفتقده. والمواطن العربي في الأقطار العربية النفطية التي تسمح بهامش من حرية التعبير واطر لواجهات ديمقراطية يتصور أنه أفضل حظاً من الجميع. والجميع في وضع لا يحسدون عليه.

فلسطنة الوطن العربي

إذا كانت فلسطين المحتلة قد مثلت محور الصراع العربي ـ الصهيوني، والقضية التي جمعت العرب ـ ليس على مستوى الأنظمة، وإن كان ذلك شكلاً، ولكن على مستوى الساحة المجتمعية ـ فإن ما آل إليه المآل بالنسبة لهذا الصراع والأدوات والوسائل التي مورست لتطويع الأنظمة العربية التي ناصبت الكيان الصهيوني العداء وتركيعها وانصياع هذه الأنظمة طوعاً أو كرهاً للقبول بالوجود الصهيوني والاعتراف بشرعيته، فإن قضية فلسطين قد اختزلت إلى قضايا ثانوية مثل الانسحاب من عشرة بالمائة في فلسطين أو افتتاح مطار أو ممر، وعلى المستوى العربي إلى انسحاب من الجولان وجنوب لبنان. واعتبرت كل هذه القضايا قضايا قابلة للتفاوض.

ويمثل هذا الاختزال جريمة كبرى في حق الفلسطينيين سواء منهم من هو داخل الكيان الصهيوني منذ ١٩٤٨ أو داخل ما احتل في عام ١٩٦٧. ولا ريب في أن القضية الفلسطينية، وإن جمعت الجماهير العربية على الساحة بأكملها وجمعت بين الأنظمة شكلاً، فإن الأنظمة التقليدية بحكم ارتباطها التقليدي والعضوي بالغرب الأمريكي ما كانت على عداء حقيقي مع الكيان الصهيوني، وإن كانت قد استثمرت القضية أو تاجرت بها إعلامياً، إلا أن الأسوأ أن الأنظمة القومية ـ وخصوصاً منذ السبعينيات ـ ما عادت تناصب الكيان الصهيوني العداء الحقيقي باعتباره محتلاً، وأن وجوده غير شرعي، بل سبق أكبر قطر عربي باقي الأنظمة العربية إلى الصلح مع الكيان الصهيوني والاستسلام لإرادته وإرادة الغرب الأمريكي بعد أن أسقط عباءته القومية، وعلق على القضية القومية كل الأوزار وسخر إعلامه لتغيير مفاهيم القومية وقيمها واستبدالها بمفاهيم وقيم مناقضة تجعل من الغرب الأمريكي نموذجاً، وتبشر بالرخاء منه، وبأنه السبيل للخلاص من حقبة جنت على التاريخ وعلى الأمة، ولم تخلف غير البؤس والحرمان والهزيمة والدمار والعار.

وعلى رغم ردة الفعل التي بدت من بعض الأنظمة تجاه مصر، فإنها بعد فترة قد سارت في المسار نفسه تقريباً، وتعلقت بالغرب الأمريكي، ومنها من حالفه في ضربه للعراق.

ولقد بدا الوطن العربي تحت مظلة الغرب الأمريكي وهيمنته وتحت عربدة الكيان الصهيوني وجبروته وكأنه بمثابة فلسطين، يعترف بشرعية الكيان الصهيوني ووجوده ويفاوضه في محاولة لاسترجاع ما يمكن استرجاعه أو ما يسمح الكيان الصهيوني والغرب الأمريكي بإرجاعه، وكأن الغرب الأمريكي والكيان الصهيوني هما صاحبا الحق المطلق والإرادة المطلقة والهيمنة المطلقة، ولا سبيل للعرب إلا القبول بذلك، إذ لا خيار لهم. إن هذا المسار الذي روج له زخم إعلامي محلي وخارجي قد جعل الجمهور العربي قانعاً إلى حد كبير بأنه لا بديل. وليس هناك من يأس أشد من اليأس الذي لا تلوح فيه بارقة أمل لبديل كما يتصور. وجاءت ردة الفعل المتمثلة في الحركات الإسلامية وخصوصاً حين تكون عنيفة ودموية لتعطي شرعية للأنظمة باعتبارها أهون من هذه الحركات فيما لو أتيحت لها الفرصة أو لو وصلت إلى سدة الحكم وأعطت شرعية للكيان الصهيوني في ممارسة ما شاء من إرهاب. بل التقت الأنظمة العربية والكيان الصهيوني تحت المظلة الأمريكية وبمباركة منها للتصدي للإرهاب الذي تقوم به الحركات الإسلامية المتطرفة، وأصبحت السلطة الفلسطينية تمارس إرهاباً ضد مواطنين فلسطينيين بحكم انتمائهم إلى حركات إسلامية تمارس مقاومة ضد الكيان الصهيوني، وتنصاع لإرهاب الكيان الصهيوني، وتسمح بممارسته في مناطق حكمها ـ إن جاز التعبير ـ وتشترك معه في ممارسة القمع على مواطنيها.

الطريق الثالث

انهارت الاشتراكية وانفرد النظام الرأسمالي العالمي بزعامة العالم. وربما رأى البعض أن الاشتراكية كمنهج لم تسقط، وإنما ما سقط هم دعاتها. وأياً كان الأمر، فإن الوضع العالمي الجديد تستأثر فيه قوة عالمية واحدة بالقيادة دون منازع. ومع أن هناك احتمالات لتشكلات متعددة تتقاسم الهيمنة، وقد تتنافس فيما بينها وليس بالضرورة أن تظل الولايات المتحدة القوة المنفردة إلى حد كبير بالهيمنة، فإن بعض المنظرين في دول العالم الثالث يتطرقون إلى أهمية بلورة وضع استراتيجي يمكن أن يحفظ للدول المتخلفة قدراً من حقوقها تحت وطأة هذه الهيمنة. وربما لم تتبلور بعد نظرية واسعة الذيوع والانتشار على هذا الصعيد، ولكنها ربما تتبلور وإن كان المحك الرئيسي لها هو محك الممارسة وليس الوقوف بها عند حد التنظير مهما بدا منطقياً وموضوعياً. ومن المستغرب أن تبرز فكرة الطريق الثالث في الدول المتقدمة.

وإذا كان الطريق الثالث يمثل في مضمونه طريقاً يختلف عن الطريق الرأسمالي والطريق الاشتراكي فهو نهج من الناحية النظرية خضع لكثير من التنظير خلال الحقبة الماضية وقبل انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد يقترب التنظير من أي من الطريقين، إلا أن التنظير لم يطرح نهجاً موضوعياً متبلوراً فرض نفسه على ساحة دول العالم الثالث. أما وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودخول الصين تدريجياً في إطار نمط يقترب تدريجياً من النظام الرأسمالي، فهل ما يمكن أن يتبلور يمثل طريقاً ثالثاً بعد انحسار الطريق الثاني؟ وهل طرح الفكرة في الدول المتقدمة يمثل اعترافاً بقصور في النظام الرأسمالي، أم أنه نظام رأسمالي متكيف مع أوضاع دول العالم الثالث في الوقت الذي تحتفظ فيه الدول الغربية بمنهجها الرأسمالي لنفسها، وإن أخضعته لتعديل لا يتعلق بجوهره في محاولة لإعطائه حيوية تتواكب مع المستجدات الحالية والمستقبلية، وإدخال قدر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية؟

ومن المستبعد أن يكون هناك طريق ثالث من خلال نظرية متبلورة تمثل تحدياً للطريقين وتجد مجالاً للتطبيق على صعيد دول العالم الثالث، ذلك أن المنظرين في دول العالم خاضوا من قبل في الإطار النظري، ولكنهم لم يصلوا إلى بلورة طريق ثالث يتمثل في نموذج يفرض نفسه على صعيد الواقع. وإذا كانت الدعوة إلى الطريق الثالث قد جاءت في بعض الدول المتقدمة الغربية، فلعلها محاولة لإدخال بعض التعديل أو التطوير في المنهج الرأسمالي لكي يتلاءم مع الأوضاع المستجدة بحيث لا يعدو ذلك في الحقيقة طريقاً ثالثاً بقدر ما هو إعادة صياغة للطريق الأول. ولا ريب في أن الدول المتقدمة الغربية بزعامة الولايات المتحدة وهي تحاول فرض نهجها لا يمكن أن تتبنى نهجاً يمثل تحدياً له. وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأقطار العربية كانت هناك محاولات للتنظير في إطار ما يسمى بالاقتصاد الإسلامي إلا أن الجهد المبذول كان قاصراً عن الخروج برؤية متكاملة منهجية تواكب المستجدات وتجد طريقها إلى التطبيق الفعلي. ومن غير المنتظر بعد انهيار دول الطريق الثاني أو نكوصها التدريجي عنه، وفي زخم صعود نجم الطريق الأول وهيمنة دوله في إطار العولمة أن يبرز نهج متبلور يمثل بالفعل تحدياً له في الأمد المنظور على الأقل.

هل الخروج من النفق مستحيل؟

إذا كانت الأنظمة السائدة على الساحة العربية قمعية تسلطية استبدادية مع تفاوت نسبي لا يغير من واقع الأمر كثيراً، وتفرض هيمنة قاسية على كل المنافذ والقنوات - وإن تجاوزتها وسائل الاتصال المعاصرة - بحيث تمنع قيام مؤسسات المجتمع المدني، أو تضع ضوابط وقيوداً عليها، أو تفرض رقابة عن كثب على أنشطتها، كما تضع قيوداً على الحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير، وإذا كانت غالبية المثقفين تجاري هذه التوجهات، بل ينغمس كثير منها فيها حتى الثمالة، وربما يمارسون دوراً في الذود عنها وإضفاء المشروعية عليها، وإذا كان المواطن العادي مشغولاً في البحث عن قوت يومه أو فرصه المعيشية ويغلب على الساحة قصور وعجز عن تلمس الأسباب لمواجهة الواقع نظراً للتخلف الذي يضرب أطنابه وغلبة الأمية وما ترتب على ذلك من لامبالاة وقعود عن أداء أي دور.. خصوصاً أن المنافذ والقنوات مؤطرة وموصدة، فكيف يمكن الخروج من هذا النفق؟ أو كيف يمكن كسر الحلقة أو الحلقات المتشابكة؟ وإذا كان الوطن العربي مسلوب الإرادة تحت وطأة الاستعباد الغربي الأمريكي وتحت وطأة الاستعمار الصهيوني، وتكاد الأنظمة تكون مستضعفة تحت هاتين الوطأتين على رغم جبروتها على الداخل من خلال أجهزتها الأمنية القمعية، فكيف يمكن للساحة المجتمعية أن تجد مخرجاً من خناقين: خناق يفرضه الغرب الأمريكي الصهيوني عليها، وخناق تفرضه عليها الأنظمة القمعية في آن واحد؟

والمواطن العربي تحت الوطأتين تكاد السبل أمامه تبدو موصدة كلها، فالنظام القزمي القمعي يؤطره ويحاصره مهما وضع من واجهات ديمقراطية تخفي خلفها قدراً ليس باليسير من الاستبداد والقمع، والوطن برمته يواجه استعباداً غربياً أمريكياً واستعماراً صهيونياً يربطهما حلف استراتيجي وعرى وثيقة، وغاياتهما ومراميهما تلتقي عند ترويض الوطن العربي وترسيخ تخلفه. ما السبيل الذي يسلكه

المواطن العربي وهو محاصر ومؤطر ومقموع تجاه حصاره وتأطيره وقمعه؟ وما الذي يملكه المواطن العربي وهو على هذه الحال إزاء مصادر استعباد وطنه واستعماره؟ إن العنف ليس مخرجاً من المأزق على الساحة الداخلية، وإن كانت الأنظمة القزمية القمعية تتخذ العنف منهجاً، فكيف الحوار مع متفرد بالقرار مستمتع بهذا التفرد في الساحة الداخلية وهو لا يقبل الحوار، ويعتبر كل عمل سلمي لا يتفق مع نهجه تمرداً، وكل كلمة لا تنسجم مع توجهه عصياناً، ويقابل كلاهما بالقمع؟ وكيف يمكن أن يقيم مؤسسات للمجتمع المدني لها مشاركة فاعلة وحضور حقيقي؟ وكيف يمكن أن يحصل على حقوقها الأساسية كافة بما فيها حقه في المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، ولا يتم ذلك إلا في إطار نمط ديمقراطي حقيقي؟ وإذا كانت الانقلابات العسكرية لم تقدم النموذج إجمالاً مهما كان تردي الأنظمة التي انقلبت عليها، فذلك لأن نهج العسكر الذي ألفوه نهج يعتمد على الولاء والطاعة والانصياع للأوامر، وذلك نقيض الديمقراطية تماماً، وكثيراً ما آلت الانقلابات إلى عسكرة قطاع كبير من المجتمع لكي يكون في خدمة البطل الانقلابي.

اقتلاع التخلف هو السبيل

إن الطريق الصحيح والمعروف للخروج إلى آفاق نهضوية حقيقية هو اقتلاع التخلف في الأبعاد كافة وعلى الصعد كافة، وذلك هو الطريق للخروج من النفق المظلم. واقتلاع التخلف يقتضي وعياً على الصعد كافة، وإرادة جادة لإحداث التغيير. والتفرد باتخاذ القرار يعتبر العائق الرئيسي والأول لإحداث التغيير، وهو الذي يناهض إحداث التغيير الحقيقي المنشود ويؤطر المؤسسة التربوية والمؤسسة الإعلامية لتأطير الوعي وطمس الوعي وهو المنطلق لأي تغيير. ومعروف أن الهدف المحوري للتعليم وللإعلام هو شحذ الوعي وصقله لإحداث التغيير الذي يمثل نقلة نوعية في سلسلة نقلات نوعية متواصلة على طريق النهوض الحضاري. فالتعليم والإعلام يمارسان ما يناقض هدفهما المحوري والرئيسي، وذلك من خلال تجميل الصورة الرسمية واعتبار القرارات ذات الصفة الفردية كلها قرارات حكيمة وصائبة، وأن التوجه الذي تسير عليه الأنظمة المعتمدة على التفرد باتخاذ القرار هو التوجه الذي ينبغي دعمه لأنه يصب في الصالح العام. وأي خروج عن ذلك يعتبر عصياناً أو تمرداً، ويأتي دور القبضة الأمنية لتمارس دورها في قمعه. ولما كان التفرد باتخاذ القرار يتيح لنفسه أن يتدخل في أي شأن بصرف النظر عن مدى أهميته وكل قضية كبيرة أو صغيرة، فإن إحداث أي تغيير لا يمكن أن يتم إلا بإحداث تغيير في عملية صنع القرار. والتغيير في عملية صنع القرار تعني إلغاء التفرد باتخاذ القرار وإلغاء الواجهات الديمقراطية المزيفة التي تخفي وراءها قدراً ليس باليسير من فردية اتخاذ القرار. وهذا يعني أنه لا مناص من الديمقراطية الحقة لإحداث التغيير في عملية صنع القرار.

وإحداث التغيير في صنع القرار هو الذي يفتح الأبواب على مصاريعها لإحداث التغيير في الأبعاد كافة وعلى الصعد كافة. ولا بد للديمقراطية الحقة التي تعتمد على إرادة مجتمعية فاعلة وواعية من أن تستثمر التعليم لتحقيق هدفه المحوري

في شحذ الوعي وصقله لإحداث التغيير. وهذا يتطلب تغييراً في منهج التعليم وأطره ووسائله ومراميه وغاياته لكي يكون قادراً على أداء دوره في إحداث التغيير على الصعد كافة والأبعاد كافة. وذلك ينطبق أيضاً على المؤسسة الإعلامية التي تستثمر في ظل الديمقراطية الحقة المعتمدة على إرادة مجتمعية فاعلة وواعية لإحداث التغيير على الصعد والأبعاد كافة. وبادئ ذي بدء يحتاج الأمر أيضاً إلى إحداث تغيير في المؤسسة الإعلامية ورسالتها وغاياتها ومراميها المتمحورة حول إحداث التغيير المنشود مجتمعياً.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن تغيير عملية صنع القرار تعني إلغاء الأنماط السياسية القائمة، وتلك قضية ما كانت يسيرة ولن تكون يسيرة. قد يكون الانقلاب عليها ليس باليسير، ولكن الانقلابات ما أفضت إلى تغيير في عملية صنع القرار، بل رسخت التفرد باتخاذ القرار. وقد يرى البعض أن التطور التدريجي هو المطلوب وأن الزمن كفيل بتغيير عملية صنع القرار. ولكن ذلك من قبيل الأماني، ذلك أن ما هو ماثل ليس تطوراً ولو بطيئاً في الاتجاه الصحيح، وإن كان هناك تطور فهو متعلق بفردية القرار الذي قد ينسخه متى شاء من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الزمن له تكلفته وخصوصاً في العصر الراهن حيث لا يمكن الانتظار عقوداً أو قروناً في انتظار التغيير في عملية صنع القرار بمعنى إلغاء الأنماط القائمة.

الوعي هو السبيل لاقتلاع التخلف

وإذا كان التعليم والإعلام مرتكزين رئيسيين في شحذ الوعي وصقله لإحداث التغيير في اتجاه المسار الصحيح نحو الغايات المنشودة المتمثلة في النهضة والرقي الحضاري والتنمية بمفهومها الشامل الواسع إجمالاً، فقد سبقت الإشارة إلى أنهما يؤديان في ظل الأوضاع القائمة دوراً يناقض الدور الطبيعي المنتظر منهما. فكيف يمكن أن يكون هناك شحذ وصقل للوعي في ظل هذا الوضع خصوصاً في غياب حتى مؤسسات المجتمع المدني أو عدم حضورها الفاعل أو تأطيرها في الأطر السائدة وإحكام القبضة عليها؟ لا يعني ذلك أن الوعي لا يمكن أن ينمو، ولكن خارج إطار المؤسسة التربوية والمؤسسة الإعلامية. ونقطة البدء في ذلك هي إصلاح الذات وتوعية الذات ثم إصلاح المحيط القريب وتوعية المحيط القريب. ولن يكون بمقدور هذا النهج الذي يبدأ بين قلة من أفراد المجتمع ثم يضم محيطاً أوسع فأوسع على الصعيد المجتمعي شحذ الوعي وصقله، أو ليس بالسبيل الرئيسي الذي يفترض أن يتم عبر المؤسسة التربوية الإعلامية ثم يتحالف معهما هذا النهج في إصلاح الذات ثم إصلاح المحيط القريب وتوعيته.

ولا ريب في أن الفضاء الإعلامي الواسع، وإن هدف إلى الترويج لمنتجات الاقتصاد الغربي والغربي الأمريكي على وجه الخصوص، فإنه يروّج لقيم تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي إن جعلها الغرب وكأنها قيمه هي قيم لمحصلة تراث حضاري إنساني طويل ساهم الغرب في بلورته وفي تطبيقه تطبيقاً فعلياً. وعلى رغم أن الغرب الأمريكي في ترويجه لهذه القيم يحاول أن يجعل منها ورقة ضغط على بعض الدول بدعوى عدم انتهاجها المنهج الديمقراطي وعدم احترامها لحقوق الإنسان، فإنه يفعل ذلك بطريقة انتقائية، إذ يغض الطرف عن عدم اتباع المنهج الديمقراطي، وعدم احترام حقوق الإنسان في دول أخرى من بينها عدد من الأقطار العربية وخصوصاً الأقطار العربية النفطية. ولا ريب في أن الغرب

الأمريكي لا يمكن أن يبرر غض الطرف عن عدم اتباع المنهج الديمقراطي أو عدم احترام حقوق الإنسان. ويظل المواطن العربي منفتحاً ومشدوداً إلى هذه القيم التي يفتقدها عبر الفضاء الإعلامي الواسع وإحاطته بالمعلومات أولاً بأول حتى فيما يخص محيطه المحلي من خلال هذا الفضاء الإعلامي الواسع الذي يجعله يحيط بالمتغيرات والمستجدات إحاطة لم تكن متاحة من قبل. صحيح أن هناك من البرامج في هذا الفضاء الإعلامي الواسع ما يشد الشباب بخاصة إلى القشور، الأمر الذي يصرفه عن الاهتمام باللباب ويصرفه عن الاهتمام بقضاياه الوطنية. وصحيح أيضاً أن الغرب الأمريكي ليس المسوّق المثالي لهذه القيم المتصلة بحقوق الإنسان، إذ هو يمارس استبداداً وطغياناً وانتهاكاً لحقوق الشعوب المستضعفة والدول المغلوبة على أمرها، ولكن حين يكون الفضاء الإعلامي بهذه السعة، فلا ريب في أنه يفتح العقول على منافذ متعددة، ويحرك الوعي من دون قصد وإن حاول تضليله بقصد في كثير من الأحيان.

قد يكون هناك ثقبان في النفق

الأول: قد يأكل النظام السياسي نفسه بعد تآكل شرعيته أو قد يهترئ النظام السياسي بحيث لا يكون عسيراً على الإرادة المجتمعية أن تفرض نفسها. وهي إرادة لا توجد بالطبع من فراغ. إنه من المعروف أن الأنظمة على اختلاف أنماطها وتوجهاتها في الساحة العربية قد تآكلت شرعيتها، فلم تعد شرعية النضال ضد الاستعمار وتحرير فلسطين أو الشرعية التاريخية أو القبلية أو الدينية. ومهما شحذت وسائل الإعلام والقبضة الأمنية في تجميل الصورة وطمس أي تشكيك في الشرعية وقمعه، فإنها مسألة واضحة للعيان. وربما حاول العديد من الأنظمة تكوين واجهات تبدو ديمقراطية وتخفي وراءها ما ينقض الديمقراطية لكي تجمل صورتها ولتضفي على نفسها شرعية بعد تآكل شرعيتها. وقد تهيئ انتخابات لانتخاب نفسها وتجديد انتخاب نفسها في مظهر تزعم أنه ديمقراطي لكي تضفي على نفسها شرعية وما هي بشرعية. وتحت وطأة تآكل الشرعية وتحت وطأة الضغط المجتمعي أو حتى تحت وطأة المطالب المعيشية الأساسية التي قد يعجز النظام عن تلبيتها قد ينهار النظام. ولا يعني انهيار النظام أن الديمقراطية ستدخل من أوسع الأبواب مع النظام الذي يليه. ولكن هذه تمثل فرصة تاريخية قد ترسخ الحضور الديمقراطي وترسخ الإرادة المجتمعية وانبثاق الوعي من خلال انفجار معرفي هائل في مجالات المعرفة كافة بما فيها البعد المتعلق بوعي الإنسان بذاته وحقوقه، وهو أمر لا يمكن للأنظمة مهما أوتيت من وسائل القمع أن توصد منافذ هذا الانفجار المعرفي، وهو إذ يخلق وعياً تتسع دائرته على ساحة المجتمع العربي فإنه يمثل تحدياً ضاغطاً على الأنظمة لا يمكنها مواكبته.

الثاني: إن الأنظمة القائمة بكل أنماطها وصورها على رغم القاسم المشترك فيما بينها وهو التفرد بالقرار والقمع، وإن تفاوتت نسبة ذلك قد تضطر تحت ضغط الظروف الخارجية والمحلية إلى البحث عن صيغة تنسيقية لا تقف عند

التعاون الكبير فيما بينها لمكافحة ما يسمى الإرهاب، ولكن للأخذ بصيغ للتعاون أو التنسيق الاقتصادي تحت وطأة العولمة ولاستيعاب الظروف الداخلية وامتصاصها. وقد يفضي ذلك إلى سوق عربية مشتركة، وربما يضاف إلى ذلك عامل التعنت الصهيوني والعزوف الراهن عند الكيان الصهيوني عن السوق الشرق أوسطية. وقد لا يفضي ذلك كله إلى سوق مشتركة وإن بدا أن العامل الاقتصادي قد يمثل ترابطاً للمصالح بمنأى عن الاعتبارات السياسية والخلافات السياسية، وإن كان معروفاً أن الإرادة السياسية أساسية حتى في صياغة المصالح الاقتصادية البحتة. ويبدو أن الولايات المتحدة ستظل عاقدة العزم على السوق الشرق أوسطية واعتبار عزوف الكيان الصهيوني عزوفاً مؤقتاً وإن حاول الكيان الصهيوني ربط وجوده مباشرة بالغرب والغرب الأمريكي، إذ يظل حلقة الوصل المحورية والقطب الأكبر في هذه الحلقة الشرق أوسطية المرتبطة بالحلقة الأكبر المتمثلة في الغرب والغرب الأمريكي.

إن اشتداد وطأة الظروف الضاغطة اقتصادياً وسياسياً على الساحة العربية قد تتضافر مع تآكل شرعية الأنظمة ومع ضغط العولمة بما تخلقه من ظروف اقتصادية قاسية من جانب، وبما تحمله من معاني الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمر الذي يضيف إلى تآكل شرعية الأنظمة وتعريتها وتعرية قصورها عن أداء حتى الأدنى من دورها. ويتضافر ذلك أيضاً مع الانفجار المعرفي وتصاعد حركة الوعي الفردي والمجتمعي، الأمر الذي قد يفرض واقعاً جديداً منسجماً مع روح العصر.

خاتمة

لقد أخفقت الأنظمة التقليدية إخفاقاً ذريعاً، وكذلك أخفقت الأنظمة التي رفعت الشعارات القومية. وأعقب ذلك بروز ما سمي بالصحوة الإسلامية، ويبدو أنها أخفقت أيضاً. والقاسم المشترك وراء الإخفاق هو غياب الديمقراطية الحقة مهما كانت المبررات والذرائع، ومهما اختلفت المبررات والذرائع. وإذا انصب التركيز في الآونة الأخيرة على أهمية الديمقراطية وضرورتها، فإن الديمقراطية لها ركائزها في إطار مجتمع مدني ومؤسسات مدنية ديمقراطية وفاعلة وقادرة على استيعاب الاتجاهات والتوجهات المختلفة، وهو اختلاف تنوعي سلموي يثري هذه المؤسسات ويزيد من قدرتها وفعاليتها. ومعروف أن التعددية لا تعني بالضرورة الديمقراطية، فعلاوة على أن الأحزاب يجب أن تكون هي ذاتها مؤسسات ديمقراطية يجب أن تستوعب هذه الأحزاب التوجهات والاتجاهات المختلفة وعلى الصعد كافة بحيث تكون المشاركة مشاركة حقيقية واسعة. وفي كل الأحوال فإنه يجب أن يكون هناك تأصيل وترسيخ لمبدأ تداول السلطة سلمياً وعدم إلغاء الآخر أو إقصائه.

ومع الإقرار بأهمية الديمقراطية وضرورتها، فكيف السبيل إليها؟ وما هي الآلية للوصول إليها في ظل أنظمة تتفاوت شكلاً وتتفق مضموناً في رفض الديمقراطية الحقة طالما تعني المشاركة الفعلية وتداول السلطة؟ قد يؤمل البعض في واقع أن الأنظمة تحت وطأة تآكل شرعيتها سواء أكانت تاريخية أم قبلية أم دينية أم قومية تدرك أن السبيل لاستمرارها واستقرارها هو انضواؤها تحت مظلة شرعية ديمقراطية، وهي الشرعية الحقيقية التي تعني رضا الناس وليس الفرض بالإكراه والقسر والقمع الذي ما أفضى إلا إلى مأزق، وما حقق شرعية حقيقية. يضاف إلى ذلك مسألة الضغط المجتمعي الذي يتمثل في ضغط الظروف الداخلية ومسألة الحراك الاجتماعي الذي له مطالبه وتطلعاته المشروعة في الديمقراطية، ثم مسألة الضغط العالمي الذي بدأ يتمحور حول الديمقراطية كنموذج أنسب لتحقيق الرقي

والتقدم والاستقرار والأمان، وينأى بالمجتمعات عن دوائر القمع والعنف والعنف المضاد والحروب الأهلية.

وتبقى الحقيقة صارخة في أن الأنظمة على اختلاف صورها لن تتخلى عن التشبث بالسلطة طواعية، وهي قاصرة إلى حد كبير عن إدراك حركة التاريخ الذي يقتضي منها التمسك بالشرعية الحقة من خلال أطر ديمقراطية حقيقية تسمح بالتداول السلمي للسلطة. إن الديمقراطية مهما كان بها ثغرات فهي النموذج القادر على تطوير آلياته ووسائله وليس الحكم الاستبدادي. والديمقراطية هي السبيل إلى الرقي والتقدم والاستقرار والأمان وهي السبيل إلى الوحدة التي تظل مطلباً ملحاً، بل لعله يزداد إلحاحاً في عصر التكتلات الكبيرة. ويظل السبيل الأمثل إليها هو السبيل عبر الديمقراطية الحقيقية. والديمقراطية ليست حلاً سحرياً لكل مشكلات التخلف ولكنها السبيل إلى الحل حين تطلق طاقات الإنسان وقدراته لاكتساب المعرفة والمهارة والابداع والابتكار والمشاركة الفاعلة من خلال إرادة مجتمعية وبنى مؤسسية مدنية ومؤسسات مبدعة منتجة.

وهكذا تبقى الديمقراطية الحقة بمؤسساتها وبناها وآلياتها ووسائلها الفعالة المخرج الحقيقي من النفق الطويل المظلم وهي السبيل إلى الرقي والتقدم والوحدة ودخول الأمة العربية فضاء القرن الحادي والعشرين بجدارة، بل والاحتفاظ بحق وجودها وبقائها في هذا الفضاء. وما لم تصل إلى ذلك نهجاً، فلا مفر أن تظل في النفق ولا مخرج لها إلى الفضاء الواسع للرقي والنهضة والوحدة والوجود في القرن الحادي والعشرين.

وعود على بدء، فإنه في غمرة الإحباط واليأس، وعلى رغم محاولات ترسيخ ثقافة الاستبداد وقمع أي محاولة للخروج على نهج الأنظمة المستبدة سواء أكانت ثورية أم تقليدية، فإنه غلبت في الآونة الأخيرة ظاهرة التبرم والتذمر، وإن كان ذلك في أغلبه همساً أو في دوائر مغلقة خشية أن يطالها عقاب تحت وطأة القبضة الأمنية. ولهذا التبرم والتذمر أسبابهما المتمثلة في تهاوي الآمال وسقوط التطلعات وتلاشي وهج الشعارات والمآزق التي آل إليها حال الأمة في كل قطر من أقطارها. وقد يكون النقد ظاهرة معلنة صارخة إذا كان خارج الحدود أو بمنأى عن الرادع العقابي، أو إذا قرر ركوب المركب الصعب والتضحية في سبيل الجهر بالحق ـ وهو أندر ما يكون ـ أو ركوب مركب العنف باعتباره الوسيلة التي تواجه عنف القمع. وعلى الرغم من أن العديدين من المستفيدين بثروة أو سطوة من مثقفي الأنظمة أو مريديها، قد يبدون تذمراً وتبرماً في الردهات المغلقة وما هم

بصادقين في تبرمهم وتذمرهم، فإن هذا الواقع يعكس احتقاناً واختناقاً.

ومن المعروف أن الأنظمة المستبدة لن تتنازل عن أي قدر من هيمنتها وتسلطها إلا إن كان ذلك تحت ضغط ظرف تكتيكي عابر. وما من سبيل لترشيد الأنظمة فهي كلها «رشيدة». والتمتع بالثروة والسطوة لا يهيئ في إطاره ترشيداً ذاتياً بمعنى أن ترشد الأنظمة ذاتها، خصوصاً أن هذا الترشيد يعني التنازل أو التضحية بما تتمتع به الأنظمة، وقبولاً طوعياً بمشاركة الآخرين. فهل يتصور مثل هذا التنازل الطوعي ممن يتمتع بالسطوة والثروة ويستمتع بهما لتحقيق مشاركة الآخرين فعلاً؟ وإذا افترض ـ وهو أندر من نادر ـ أن يتنازل حاكم طوعاً عن سطوته أو ثروته، فذلك ما قد يتربص به آخر ليستأثر به. وإذا افترض أنه تنازل عن قدر منهما، وهو نادر أيضاً، فقد يعتبر ذلك هبة أو منحة من حقه أن يستردها متى شاء. وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجب إقصاء الحاكم المستبد لتثبيت حقوق المشاركة المجتمعية الفعلية؟ ومن الذي يملك الإقصاء؟ وكيف يمكن أن يكون الإقصاء سلمياً؟ إنه لا يمكن أن يكون سلمياً. وإذا اتخذ العنف وسيلة، فإن العنف هو نهج غير ديمقراطي، ومن يتخذ العنف سبيلاً لا بد من أن يستأثر بالسطوة والثروة ويصبح مستبداً بدوره. ويندرج في ذلك سعي بعض الجماعات المستظلة بمظلة الإسلام للوصول إلى الحكم وهي في الغالب تناصب الديمقراطية العداء، وتفرض نفسها وصياً مستبداً لا يقبل المشاركة.

إن التنظير عن أهمية الديمقراطية واعتبارها مخرجاً من النفق المظلم ونافذة يطل منها الوطن العربي على فضاء القرن الحادي والعشرين بثقة واقتدار محققاً من خلالها تطلعاته المشروعة في الوحدة أو التكتل الذي أصبح مطلباً يفرض نفسه في ذلك الفضاء الذي لا مجال فيه إلا للتكتلات الكبيرة، ووسيلة لتحقيق القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، يبدو تنظيراً يقف عند حدود الفكر ولا يصل إلى الواقع، أو هو لا يملك أن يحولها من فكر إلى ممارسة، ولكن على رغم ذلك كله فإن الديمقراطية بمفهومها الحقيقي ستفرض نفسها عاجلاً أم آجلاً، لأنها في لغة العصر الشرعية الوحيدة، ولأنها في مفهوم العصر السبيل الوحيد للوجود، ولأن الوعي في فضاء العصر وعي مفتوح له الفضاء، ولا يمكن أبداً إيصاد هذا الفضاء. وقد يستغرق ذلك وقتاً، ويقتضي تضحية، ويقتضي التقاء قواسم بين الشرائح المختلفة، ولا يمكن في ظل تآكل الشرعيات غير الديمقراطية لهذه الأنظمة مهما كانت قبضتها الأمنية القمعية شديدة أن تلغي تلك القواسم، ولعله تفاؤل، ولكنه تفاؤل مشوب بالحذر.

هذا الكتاب

إن التنظير عن أهمية الديمقراطية باعتبارها مخرجاً من النفق المظلم، ونافذة يطل منها الوطن العربي على فضاء القرن الحادي والعشرين بثقة واقتدار، محققاً من خلالها تطلعاته المشروعة في الوحدة، أو في التكتل الذي أصبح مطلباً يفرض نفسه في ذلك الفضاء الواسع الذي لا مجال فيه إلا للتكتلات الكبيرة لتحقيق القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقانية يبدو تنظيراً يقف عند حدود الفكر ولا يصل إلى الواقع، إلا أنه على رغم ذلك، فإن الديمقراطية بمفهومها الحقيقي ستفرض نفسها عاجلاً أم آجلاً. إنها في لغة العصر الشرعية الوحيدة، وهي في مفهوم العصر السبيل الوحيد للوجود. إن الوعي في فضاء العصر وعي مفتوح له الفضاء، ولا يمكن أبداً إيصاد هذا الفضاء. على أن تحقيق ذلك قد يستغرق وقتاً، ويقتضي تضحية، ويتطلب إيجاد قواسم بين الشرائح المختلفة.

يلامس هذا الكتاب الخطوط العريضة للأوضاع العربية السائدة، والعقبات الكأداء التي تكاد تبدو سدوداً منيعة أمام النفاذ إلى العصر، ومدى إمكانية إحداث ثقب على الأقل أو ثقوب في النفق الذي يبدو مسدوداً.

الثمن: ٣ دولارات
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb